

(موقف الزبيدي من الفيومي - دراسة نقدية في ضوء علم الصناعة المعجمية)

أمير حامد عطية أحمد ضيف.

قسم أصول اللغة في كلية اللغة العربية بالمنوفية - جامعة الأزهر- مصر.

البريد الإلكتروني الجامعي:

amirdeif.lan@azhar.edu.eg

الملخص

هذه الدراسة قائمة على تتبع موقف أحد علماء القرن الثالث عشر الهجري وهو السيد مُرتَضَى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) صاحب معجم تاج العروس، من أحد علماء القرن الثامن الهجري وهو أبو العباس الفيومي (ت ٧٧٠هـ) صاحب معجم (المصباح المنير)، الذي يعد أحد أهم المصادر التي اعتمد عليها الزبيدي؛ فحاولت الدراسة - قدر الإمكان - جمع المواضع التي صرح فيها الزبيدي بالنقل عن الفيومي أو كتابه: المصباح المنير، وتحديد موقفه من هذه النقول موافقةً أو مخالفةً، والوقوف على أشكالهما وصورهما، وإلقاء الضوء على توظيف الزبيدي لهذه النقول في خدمة معجمه. فعُرفت بهذين العَلَمَين، ثم انتقلت إلى بيان موقفه منها موافقةً ومخالفةً، وجعلتها قسمين، الأول: ما خالف فيه الزبيدي الفيومي. الثاني: ما وافق فيه الزبيدي الفيومي. وتحت هذين القسمين تناولت بالمناقشة والتحليل أشكالاً وصور هذه الموافقة وتلك المخالفة، محاولاً إلقاء الضوء على توظيف الزبيدي لهذه النقول في خدمة معجمه، ثم انتهت الدراسة إلى أن الزبيدي لم يتخذ موقفاً واحداً من أقوال الفيومي وآرائه؛ فقد كان يوافقه أحياناً ويخالفه أحياناً أخرى، وأن الموافقة والمخالفة عند الزبيدي اتخذت أشكالاً وصوراً متعددة، وأنه استطاع أن يوظف ما نقله أو نسبه للفيومي في خدمة معجمه، وأنه كان صادقاً دقيقاً أميناً في النقل عن العلماء عامة وعن الفيومي بصفة خاصة إلا في مواضع قليلة جداً لم يكن فيها الزبيدي دقيق النقل عن الفيومي وعن بعض العلماء.

الكلمات المفتاحية: موقف الزبيدي - الزبيدي والفيومي - الدراسة النقدية -

الصناعة المعجمية.



Al-Zubaidi's position on Al-Fayoumi - a critical study in the light of lexical industrial science

Amir Hamed Attia Ahmed Deif .

the Department of Linguistics at the Faculty of Language Arabic in Menoufia ,Al-Azhar University ,Egypt

.University Email : amirdeif.lan@azhar.edu.eg

Abstract:

This study is based on tracing the position of one of the scholars of the thirteenth century AH ,Sayyid Murtada Al-Zubaidi) d .1205 AH , (the author of the dictionary of the crown of the bride ,from one of the scholars of the eighth century AH ,Abu Al-Abbas Al-Fayoumi) d .770 AH , (the owner of the dictionary of the enlightening lamp ,which is one of the most important sources on which Al-Zubaidi relied .The illuminating lamp ,and determining his position on these sayings in agreement and disagreement ,and standing on their forms and images ,and shedding light on Zubaidi's employment of these sayings in the service of his dictionary .So I knew about these two flags ,and then moved to the statement of his position on them in agreement and disagreement ,and made it two parts :The first :what Zubaidi violated Al-Fayoumi .Second :What Zubaidi al-Fayoumi agreed to .Under these two sections ,I discussed and analyzed the forms and images of this approval and that violation ,trying to shed light on Zubaidi's employment of these sayings in the service of his dictionary ,and then the study concluded that Zubaidi did not take a single position on the sayings and opinions of Al-Fayoumi ,as he sometimes agreed with him and disagreed with him at other times ,and that the approval and disagreement when Al-Zubaidi took multiple forms and images ,and that he was able to employ what he transferred or attributed to Al-Fayoumi in the service of his dictionary ,and that he was honest and accurate



and honest in quoting scholars in general And about Fayoumi in particular ‘except in very few places where Zubaidi was not accurate quoted from Fayoumi and some scholars

.Keywords :The position of Zubaidi - Zubaidi and Fayoumi - critical study - lexical industry.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد، فإن اللغة هي المعبر الأول والأساس عن حياة الأمة وثقافتها وهي الوعاء الناقل لعاداتها وتقاليدها وكل ما يخصها؛ لذا كانت الثروة  للغة هي أعز ما تملكه الأمة، ولهذا عُني الأقدمون بهذه الثروة عناية فائقة منذ فجر حضارتهم،  ومن مظاهر هذه العناية الاهتمام بجمعها وتدوينها، ذلك الجمع الذي بدأت مراحل بتأليف رسائل خاصة في الألفاظ أو المعاني ثم تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى وهي جمع الألفاظ الموضوعية لمختلف المعاني في مؤلف واحد، وهو ما عُرف بمعاجم المعاني أو الموضوعات، ثم جاءت مرحلة النضج المعجمي، وهي مرحلة إخراج مؤلفات تجمع الألفاظ بطريقة حاصرة منظمة، وهي ما عرفت بمرحلة المعاجم اللفظية، تلك المرحلة التي تعددت مدارسها وتنوعت مناهجها وكثرت معجماتها.

وكان من معجمات هذه المرحلة معجم (تاج العروس) للسيد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) الذي يعد من أكبر المعجمات العربية بما يحويه من ثروة لغوية عظيمة على كافة مستويات اللغة، والذي يمتاز بالكثير من المميزات كعنايته بإبراز المعاني المجازية، وإشارته إلى اللهجات، واهتمامه ببيان دلالة التراكيب والأصول الدلالية للمواد، والاستدراك على من سبقه من العلماء بصفة عامة وعلى الفيروزآبادي بصفة خاصة واهتمامه بالشواهد، وغير ذلك مما تميز به هذا المعجم.

وقد استمد الزبيدي مادة كتابه من الكثير من المصادر وعلى رأسها المعاجم اللغوية ومنها معجم (المصباح المنير) لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، وعليه نص الزبيدي صراحة في مقدمة كتابه (تاج العروس)، فقال - وهو يسرد المصادر التي استقى منها مادة كتابه: "فأول هذه المصنفات وأعلاها

عِنْد ذَوِي البراعة وأغلاها كتابُ (الصَّحاح) لِلإِمَام الحُجَّة أبي نصر الجَوْهَرِي، وَهُوَ عِنْدِي فِي ثَمَانِي مجلدات...و(المصباح المنير في غريب الشَّرْح الكَبِير).^(١)

ولهذا كان الفيومي وكتابه (المصباح المنير) من الأهمية بمكان بالنسبة للزبيدي؛ حيث إنه من مصادره الأصلية التي اعتمد عليها، وقد اعتمد الزبيدي على المصباح المنير رغم أنه في الألفاظ الفقهية؛ يضاف إلى ذلك أن الفيومي شرح فيه الألفاظ الفقهية التي تحتاج إلى توضيح المعنى والتي ورد ذكرها في كتاب (فتح العزيز في شرح الوجيز للرافعي) (ت ٦٢٣هـ) وأضاف إليها زيادات حتى صار كتابا مطولا ثم اختصر هذا المطول ورتبه ترتيبا أبجديا، وهو يعتبر من المعاجم الخاصة التي تشرح ألفاظ الفقهاء، ولما طالعْتُ (تاج العروس) وجدت أن الزبيدي يحرص حرصا كبيرا على النقل عن الفيومي بصورة لافتة للنظر فتراه يهتم كثيرا بالنقل عنه بإثبات قوله أو رأيه أو نص كتابه؛ فأردت أن أجمع تلك النقول وأتناولها بالبحث والدراسة وأحدد موقف الزبيدي منها؛ ومن هنا كان موضوع البحث:

(موقف الزبيدي من الفيومي: دراسة نقدية في ضوء علم الصناعة المعجمية)

ويهدف هذا البحث إلى أمور، منها: بيان أهمية الفيومي وكتابه (المصباح المنير) بالنسبة للزبيدي، وجمعُ مجموعة من النقول التي نقلها الزبيدي عنه تعكس تلك الأهمية، وتحديد موقف الزبيدي من هذه النقول موافقةً ومخالفةً، والوقوف على أشكالهما وصورهما، وإلقاء الضوء على توظيف الزبيدي لهذه النقول موافقةً ومخالفةً في خدمة معجمه (تاج العروس).

ومن ثَمَّ كانت حدود البحث ما أسنده الزبيدي إلى الفيومي من أقوال وآراء، وما نقله عنه من كتابه (المصباح المنير).

(١) تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)،

المقدمة ٦/١، ط: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، حكومة الكويت.



وقد دفع إلى هذا البحث عدة تساؤلات أهمها: هل كان الفيومي وكتابه (المصباح المنير) من مصادر الزبيدي؟ وهل كان للزبيدي موقف منهما؟ وهل اتخذ موقفا واحدا لا يتغير أم تعددت مواقفه؟ وهل استطاع الزبيدي أن يوظف نقوله عن الفيومي وكتابه في خدمة معجمه؟ وما هي مظاهر وأشكال هذا التوظيف؟ وهل كان للزبيدي موقفا في كل نقوله عن الفيومي أم اعترى بعضها بعض جوانب النقص؟

وكان المنهج الغالب للبحث المنهج الوصفي تصاحبه بعض المناهج الأخرى كالاستقراء والتاريخي والمقارن؛ حيث قام الباحث باستقراء وتحديد المواضع التي صرح فيها الزبيدي بالنقل عن الفيومي أو كتابه: المصباح المنير، ثم الرجوع إلى المصباح المنير؛ للتأكد من مدى صحة ما نقله الزبيدي عنه، ثم تحديد موقف الزبيدي في كل موضع موافقة ومخالفة، وتحديد الدور الوظيفي لهذه النقول في معجم تاج العروس، ثم جمع أقوال العلماء في القضية التي نقل فيها الزبيدي قول الفيومي، وترتيب هذه الأقوال ترتيبا تاريخيا، ومناقشتها وتحليلها والمقارنة بينها، بالإضافة إلى توثيق الآيات القرآنية وتخريج القراءات والأحاديث والشواهد الشعرية من مظانها.

ونظرا لكثرة الأمثلة؛ ولطبيعة الأبحاث العلمية المنشورة اكتفى الباحث بدراسة مثال أو مثالين في كل مظهر من مظاهر توظيف الزبيدي لما نقله عن الفيومي في كتابه (تاج العروس) في ضوء موقفه منه موافقه ومخالفة.

وأما عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع فإنه لم تقم - في ظن الباحث إلى الآن - دراسة عرضها الوقوف على موقف الزبيدي من الفيومي فيما أورده عنه في معجمه (تاج العروس)، وإن كانت هناك الكثير من الدراسات التي قامت على تاج العروس لدراسة جوانب أخرى فيه بعيدة عن مجال هذه الدراسة، ومن ذلك:

١- أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية - تاج العروس نموذجاً (رسالة دكتوراه بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة حلوان، إعداد الباحث: عبد الرازق حمودة عبدالرازق القادوسي، إشراف: أ.د/ رجب عبد الجواد إبراهيم، العام الجامعي ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م)



٢- ألفاظ الأطعمة والأشربة في معجم (تاج العروس) دراسة دلالية. إعداد الباحثة: وجدان بنت سعد بن عبد الرحمن بن تويم (بحث منشور بالمجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي - الإصدار الخامس والثلاثون، الصادر في ٥/٣/٢٠٢٢م).

٣- ظاهرة موت الألفاظ في (تاج العروس من جواهر القاموس) للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) دراسة وتأصيلاً. إعداد د. مجدي فتحي محمد قشيوط (بحث منشور بالمجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالبحر - جامعة الأزهر - المجلد التاسع والثلاثون - الصادر في ديسمبر ٢٠٢٠م)

٤- نظرات في أوزان الشعر وقوافيه بمعجم تاج العروس. إعداد د. مقبل التام عامر الأحمد (بحث منشور بمجلة جامعة تعز ، العدد ٢٤ الصادر في ديسمبر ٢٠٢٠م)

٥- الطير في تاج العروس للزبيدي - دراسة لغوية مقارنة. رسالة من إعداد الباحث: قاسم أديب عرابي - لنيل شهادة أستاذ في الآداب من دائرة اللغة العربية في الجامعة الأمريكية، بيروت - لبنان، حزيران ١٩٦٣م.

ويتضح من عناوين هذه الدراسات أنها وإن قامت على تاج العروس إلا أن بينها وبين الدراسة التي قمت بها فارقا كبيرا؛ فقد قامت على دراسة جوانب أخرى غير التي انعقدت لها هذه الدراسة.



وقد اقتضت خطة البحث أن يأتي في مقدمة وتمهيد ثم مبحثين وخاتمة ثم ثبتت لأهم مراجع البحث. فأما المقدمة فتتضمنت: عنوان البحث وأهميته وسبب اختياره وأهدافه ودوافعه وحدوده ومنهجه والدراسات السابقة له وخطته. وأما التمهيد فتضمن: التعريف بالفيومي والزبيدي. ثم جاء المبحث الأول بعنوان: ما خالف فيه الزبيدي الفيومي. وجاء المبحث الثاني بعنوان: ما وافق فيه الزبيدي الفيومي. ثم كانت الخاتمة وبها نتائج البحث، ثم ثبتت المصادر والمراجع.

فاللهم تقبل منا هذا العمل واجعله خالصا لوجهك الكريم.



تمهيد: التعريف بالفيومي، والزبيدي

أولاً: التعريف بالفيومي

هو أبو العباس^(١) أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحَمَوِيّ^(٢)، ولم تذكر المصادر التي ترجمت له عن مولده ونشأته ورحلته سوى أنه ولد ونشأ بالفيوم بمصر^(٣)، ورحل إلى حماة بسورية فقطنها^(٤). ولما بنى الملك المؤيد إسماعيل جامع الدهشة بها قرّره في خطابه^(٥).

وكذلك لم تذكر عن شيوخه إلا أنه: "اشتغل ومهر وتميز وجمع في العربية عند أبي حيّان"^(٦) وقد نص الفيومي على هذه المشيخة صراحة في كتابه، فقال: "وَقَالَ

(١) ينظر الأعلام لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ١/ ٢٢٤ ط ١٥: دار العلم للملايين: ٢٠٠٢ م، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) ١/ ١١٣، ط: وكالة المعارف الجليّة استانبول ١٩٥١م، ومعجم المؤلفين لعمر بن رضا بن عبد الغني كحلّالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ) ٢/ ١٣٢، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.

(٢) ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تح: محمد عبد المعيد ضان ١/ ٣٧٢ ط: ٢، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ١/ ٣٨٩ ط: المكتبة العصرية، لبنان والأعلام ١/ ٢٢٤، وهدية العارفين ١/ ١١٣، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٣٢.

(٣) ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ٣٧٢، والأعلام ١/ ٢٢٤، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٣٢.

(٤) ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ٣٧٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٩، والأعلام ١/ ٢٢٤، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٣٢.

(٥) ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ٣٧٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٩، والأعلام ١/ ٢٢٤، وهدية العارفين ١/ ١١٣.

(٦) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ٣٧٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٩.

شَيْخُنَا أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ نَزِيلُ مِصْرَ الْمَحْرُوسَةِ أَبَقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى...^(١) وقال في موضع آخر: " قَالَ شَيْخُنَا أَبُو حَيَّانَ أَبَقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَيَأْتِي اسْمُ الْمَصْدَرِ وَالرَّمَانُ وَالْمَكَانُ مِنْ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ أَيْضًا...^(٢)

وأما عن مؤلفاته وآثاره العلمية فقد كان الفيومي فاضلاً عارفاً باللغة والفقه^(٣) وصنف في ذلك كتاباً سماه (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير)^(٤)، وله: أيضاً (نثر الجمان في تراجم الأعيان)^(٥)، وله: ديوان خطب^(٦)، وله: شرح عروض ابن الحَاجِبِ.^(٧)

وأما عن وفاته، فقد جاء في بعض المصادر أنه عاش إلى بعد سنة (٧٧٠هـ)^(٨) وفي بعضها أنه توفي سنة نيف وسبعين وسبع مائة.^(٩) وفي بعضها أنه توفي سنة (٧٧٠هـ).^(١٠)



(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (ت ٧٧٠هـ) (ف ض ل) ٢/ ٤٧٥ ط: المكتبة العلمية، بيروت

(٢) المصباح المنير - خاتمة الكتاب - فَضْلٌ مَجِيءٌ اسْمُ الْمَفْعُولِ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ ٢/ ٦٩٨

(٣) ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ٣٧٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٩، ومعجم المؤلفين ١٣٢/ ٢

(٤) ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ٣٧٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٩، وهدية العارفين ١١٣/ ١.

(٥) ينظر الأعلام ١/ ٢٢٤

(٦) ينظر الأعلام ١/ ٢٢٤، وهدية العارفين ١/ ١١٣

(٧) ينظر هدية العارفين ١/ ١١٣

(٨) ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ٣٧٢، والأعلام ١/ ٢٢٤، ومعجم المؤلفين ١٣٢/ ٢

(٩) ينظر بغية الوعاة ١/ ٣٨٩

(١٠) ينظر الأعلام ١/ ٢٢٤، وهدية العارفين ١/ ١١٣

ثانياً: التعريف بالزبيدي:

هو: الشيخ أبو الفَيْض السيد مُرْتَضَى الزَّبِيدِي بنُ محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق بن عبد الغفار بن تاج الدين بن حسين بن جمال الدين بن إبراهيم بن علاء الدين بن محمد بن أبي العز بن أبي الفرج بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن ناصر الدين بن إبراهيم بن القاسم بن محمد بن علي بن محمد بن عيسى بن علي بن زين العابدين بن الحسين السَّبْط، الشهير بِمُرتَضَى الحسيني الزبيدي الحنفي^(١)، الواسطي البكرامي^(٢).

فقيه محدث لغوي نحوي أصولي أديب ناظم ناشر مؤرخ نَسَابَة^(٣)، واسطي عراقي أصلاً ومولداً، زبيدي تعليماً وشهرة، مصري وفاة، حنفي مذهباً قادري إرادة، نقشبندي سلوكاً، أشعري عقيدة، فأصله من (واسط) في العراق، ومولده بالهند في بلجرام، رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر حتى توفي ودفن بها^(٤).

(١) ينظر تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (ت ١٢٣٧هـ) ١١٢/٢، ط: دار الجيل بيروت، وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميّداني الدمشقي (ت ١٣٣٥هـ) تح: محمد بهجة البيطار ١/١٤٩٢ ط: ٢، دار صادر، بيروت ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، و فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: محمد عَبْدَ الْحَيِّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) تح: إحسان عباس ١/٥٢٦ ط: ٢، دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٨٢ م، وطبقات النّسّابين ١/١٨١

(٢) ينظر نزّه الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي (ت ١٣٤١هـ) ١١٠٨/٧ ط: ١، دار ابن حزم - بيروت، لبنان، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م

(٣) ينظر تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ١١٢/٢، وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ١/١٤٩٢، ومعجم المؤلفين ١١/٢٨٢، وطبقات النسايبين: أبو زيد بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب (ت ١٤٢٩هـ) ١/١٨١ ط: ١، دار الرشد، الرياض ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٤) ينظر فهرس الفهارس ١/٥٢٧، والأعلام للزركلي ٧/٧٠، ومعجم المؤلفين ١١/٢٨٢



وأما عن مولده ونشأته ورحلاته في طلب العلم وأساتذته فتخبرنا المصادر التي ترجمت له أنه ولد سنة خمس وأربعين ومائة وألف^(١) وأن مولده كان بالهند في بلكرام أو بلجرام، وبها نشأ، ثم اشتغل بالعلم على أساتذة بلدته زماناً، ثم خرج منها فجاء إلى سنده وخر آباء وقرأ على أساتذتها، ثم سافر إلى دهلوي، وأخذ عن الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي، ثم ذهب إلى سورت وأخذ عن الشيخ خير الدين بن زاهد السورتي، وأقام عنده سنة، ثم سافر إلى الحجاز سنة أربع وستين وأقام بزييد - بفتح الزاي - دارة علم معروفة باليمن، وأخذ عن السيد أحمد بن محمد مقبول الأهدل ومن في طبقة كالشيخ عبد الخالق بن أبي بكر المزجاجي والشيخ محمد بن علاء الدين المزجاجي، وأجازه مشايخ المذاهب الأربعة، وعلماء البلاد الشاسعة، وحج مراراً واجتمع بالسيد عبد الرحمن العيدروس بمكة المشرفة، وقرأ عليه (مختصر السعد) ولازمه ملازمة كلية، وهو الذي شوقه إلى مصر، فذهب إليها ودخل في تاسع صفر سنة سبع وستين، وسكن بخان الصاغة، وحضر دروس أشياخ الوقت، كالشيخ أحمد الملووي والجوهري والحفني والبيدي والصعيدي والمدابغي وغيرهم، وتلقى عنهم وأجازوه وشهدوا بعلمه وفضله وجودة حفظه، وسافر إلى الجهات البحرية مثل رشيد ودمياط وسمع الحديث من علمائها، وكذلك سافر إلى أسبوط وبلاد الصعيد، وتلقى عن علمائها، ثم تزوج وسكن بعطفة الغسال، وشرع في تصنيف كتابه تاج العروس^(٢).

وأما عن تصانيفه فهي كثيرة جداً، منها: تاج العروس، ذلك الكتاب الذي شاع ذكره وطار في سائر الأقطار والأمصار، الدال على علو كعبه ورسوخ قدمه في علم اللغة

(١) ينظر تاريخ عجائب الآثار ١١٢/٢، وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ١/١٤٩٣، وفهرس الفهارس ١/٥٢٧

(٢) ينظر تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ١١٢/٢، و١١٣، و١١٤، وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ١/١٤٩٢، و١٤٩٣، ونزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر ٧/١١٠٩، و، وفهرس الفهارس ١/٥٢٧، والأعلام للزركلي ٧/٧٠، ومعجم المؤلفين ١١/٢٨٢

المسمى بتاج العروس، حتى أتمّه عَشْرَ مجلدات كوامل في أربعة عشر عاماً وشهرين.^(١) وله أيضاً: شرح إحياء علوم الدين للغزالي، والجواهر المنيّة في أصول أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة، والعقد الثمين في طرق اللباس والتلقين، وحكمة الإشراق إلى كتاب الآفاق، وشرح الصدر في شرح أسماء أهل بدر، والتفتيش في معنى لفظ درويش، وبلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب، وإعلام الأعلام بمناسك حج بيت الله الحرام، والقول المثبوت في تحقيق لفظ التابوت، وغيرها.^(٢)



وأما عن وفاته، فقد أجمعت المصادر التي ترجمت له على أنه أصيب بالطاعون في شهر شعبان وذلك أنه صلى الجمعة في مسجد الكردي المواجه لداره فطعن بعد ما فرغ من الصلاة ودخل إلى البيت واعتقل لسانه تلك الليلة وتوفي يوم الأحد في شعبان سنة خمس ومائتين وألف فأخفت زوجته وأقاربها موته حتى نقلوا الأشياء النفيسة والمال والذخائر والأمتعة والكتب المكلفة ثم اشاعوا موته يوم الإثنين.^(٣)



(١) ينظر تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ١١٤/٢، وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر

١٤٩٤/١، ونزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواضر ١١١١/٧، والأعلام للزركلي ٧٠/٧

(٢) ينظر تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ١١٤/٢، وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر

١٥٠١/١، ونزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواضر ١١١١/٧، والأعلام للزركلي ٧٠/٧

(٣) ينظر تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ١١٥/٢، وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر

١٥١٤/١، ونزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواضر ١١١٢/٧، وفهرس الفهارس ١/٥٢٦،

والأعلام للزركلي ٧٠/٧، وطبقات النسابين ١٨١/١



المبحث الأول: ما خالف فيه الزبيدي الفيومي

كان للزبيدي موقفان بشأن ما نقله عن الفيومي: الموقف الأول: موقف المخالفة؛ حيث يورد قوله ثم يخالفه فيما ذهب إليه في هذا القول. والموقف الثاني: موقف الموافقة؛ حيث يورد قوله ثم لا يصرح بمخالفته فيما ذهب إليه في هذا القول، ولا يذكر ما يدل على هذه المخالفة، وهذا ما عُقد له المبحث الثاني من هذا البحث، أما هذا المبحث فهو معقود للموقف الأول، وبدأت بالمخالفة لأنها أول ما يتبادر إلى الذهن عندما يقال: بيان موقف فلان من فلان؛ فأول ما يقع في الذهن عند سماع هذا القول أن المقصود بيان الأمور التي يخالفه فيها. وسيناقش البحث هذا الموقف في ضوء طرق الزبيدي في التعبير عن هذه المخالفة، وهي كالآتي:

أ - وصف قوله بالغرابة، ومن أمثلة ذلك:

١- رد أ: ردؤ، ردأ

اختلف الزبيدي مع الفيومي في القول بتخفيف الهمز في الفعل (ردؤ)؛ حيث أورد الزبيدي الفعل (ردؤ) ونص على أنه من باب (كُرم) ونقل عن بعض العلماء القول فيه بثلاث الدال، ووصف هذا القول بالغرابة، ثم نقل قول الفيومي فيه بتخفيف الهمز، لكنه وصفه بما يدل على مخالفته له، حيث وصفه بأنه أشد غرابة ممن قال فيه بالثلاث، فقال: "وحكى ثعلب في الثلاث، وهو غريب، وأغرب منه ما حكاه الفيومي في المصباح: وَرَدَا يَرْدُو كَعَلَا يَعْلُو لُغَةً، فَهُوَ رَدِيٌّ بِالتَّثْقِيلِ."^(١) وما نسبته الزبيدي للفيومي ثابت عنه؛ فقد قال: "رَدُّو الشَّيْءُ بِالْهَمْزِ رَدَاءَةٌ فَهُوَ رَدِيٌّ عَلَى فَعِيلٍ أَيْ وَضِعَ خَسِيسٌ وَرَدَا يَرْدُو مِنْ بَابِ عَلَا لُغَةً فَهُوَ رَدِيٌّ بِالتَّثْقِيلِ."^(٢) وعلى هذا فريء قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْآ يُصَدِّقُنِي﴾ [سورة القصص: ٣٤] تنوين الدال وتخفيف الهمز.^(٣)

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، (ردأ) ١/ ٢٤٤.

(٢) المصباح المنير (ردء) ١/ ٢٢٥.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٦٣، والبحر المحيط ٧/ ١١٦، والدر المصون ٥/ ٣٤٣،

والموضح في القراءات ص ٩٨٣.

والباحث مع الزبيدي؛ وذلك للآتي؛

- أن تخفيف الهمز في هذا الفعل لم يرد عن أحد من العلماء غير الفيومي، وإنما الثابت عنهم الهمز فقط، يقول الخليل: "والرَدَاة مصدر الشيء الرَدِيء، وقد رَدُوْ الشيءُ يَرُدُّوْ رَدَاةً".^(١) بالهمز؛ فقط أثبتته كثير من العلماء.^(٢)

- أن فريقا من العلماء نص على الهمز صراحة^(٣)

- أن الأزهري نهى عن نطقها بغير همز فقال: "وَهَذَا شَيْءٌ رَدِيءٌ بَيْنَ الرَّدَاةِ، وَلَا تَقُلْ الرَّدَاةَ".^(٤) ونقله ابن منظور في اللسان.^(٥)

(١) العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، (د ر ٨ / ٦٧ ط: دار ومكتبة الهلال: ١٩٨٥ م.

(٢) ينظر جمهرة اللغة لأبن دريد (ت ٣٢١ هـ) تح: رمزي منير بعلبكي (د ر و) ١٠٥٧ / ٢ ط ١: دار العلم للملايين، بيروت: ١٩٨٧ م ، و معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠ هـ) تح: د. أحمد مختار عمر ٢٢٠ / ٤ ط: مؤسسة دار الشعب - القاهرة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، وتاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار (ر د أ) ١ / ٥٢ ، ط ٤: دار العلم، بيروت: ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م ، ومقاييس اللغة لأبن فارس (ت ٣٩٥ هـ) تح: عبد السلام هارون (د ر ٢ / ٥٠٧ ، ط: دار الفكر ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م ، والمحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن: علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ) تح: عبد الحميد هندراوي (د ر أ) ٩ / ٣٧٥ ، ط ١: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

(٣) ينظر كتاب الأفعال : أبو القاسم، علي بن جعفر السعدي، المعروف بابن القطّاع (ت ٥١٥ هـ) ٦٠ / ٢ ط: عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، وطلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية: أبو حفص، عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي (ت ٥٣٧ هـ) ص ١٣٧ ط: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى - ببغداد ١٣١١ هـ، وتحرير ألفاظ التنبيه لأبي زكريا: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) تح: عبد الغني الدقر ص ١٨٨ ط ١: دار القلم، دمشق: ١٤٠٨ هـ.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٦٠ هـ)، تح: محمد عوض (د ر ٤ / ١٨١ ، ط ١: دار إحياء التراث، بيروت: ٢٠٠١ م

(٥) ينظر: لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) (ر د أ) ١ / ٨٥ ، ط ٣: دار صادر، بيروت: ١٤١٤ هـ.

- أن ابن درستويه نسب التخفيف إلى العامة، ووصفها بالخطأ، فقال بعد أن أثبتته بالهمز: "والعامة تقول: قد رَدَا يَرْدُوا رَدَاوة، فتبدل الواو من الهمزة وهو خطأ." (١)

٢- ع ي ش: معاش، معاش

أورد الزبيدي لفظ المعيشة في مادة (م ع ش) بعد تعريفه للفظ المعش، ثم اختلف مع الفيومي فيما أورده من قول بعض العلماء بأصالة الميم في لفظ المعيشة، فقال: "المعش، كالمنع، أهمله الجوهري، وقال ابن الأعرابي: هو الدَّلْكُ الرفيق،... وَمِنَ الْغَرِيبِ مَا فِي الْمَصْبَاحِ فِي (ع ي ش) أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ مِيمَ مَعِيشَةٍ وَمَعِيشٍ أَصْلِيَّةٌ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى الزِّيَادَةِ." (٢)

والزبيدي صادق فيما نقله عن الفيومي؛ فقد أورد الفيومي قولين: الأول: أن المعيشة مشتق أو مأخوذ من الفعل (عاش)؛ وعلى هذا فمادته (ع ي ش) والميم فيه زائدة، وحقه أن يُجمع على معاش بوزن (مفاعل) من غير همز، وهذا قول جمهور العلماء. والثاني أنه مأخوذ من الفعل (معش) فمادته (م ع ش) والميم فيه أصلية، وحقه أن يُجمع على معاش بوزن (فعائل) بالهمز، فقال: "المعش والمعيشة مكسب الإنسان الذي يعيش به، والجمع: المعاش، هذا على قول الجمهور إنه من عاش فالميم زائدة ووزن معاش مفاعل فلا يهمز وبه قرأ السبعة وقيل هو من (معش) فالميم أصلية ووزن معيش ومعيشة فاعل وفعيلة ووزن معاش فعائل؛ فتهمز." (٣) فالقاعدة أن ما يجمع على فعائل هو ما كانت ميمه أصلية، ويجمع على مفاعل ما كانت ميمه زائدة.

(١) تصحيح الفصح وشرحه لابن درستويه (ت ٢٣٢هـ) ص ١٨١ تح: محمد المختون ط: ١، مطابع

الأهرام ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م

(٢) تاج العروس (م ع ش) ١٧ / ٣٩٠

(٣) المصباح المنير (ع ي ش) ٢ / ٤٤٠

- والباحث مع الزبيدي في مخالفته لما أورده الفيومي، وذلك للآتي:

- موافقته للقاعدة اللغوية التي تقضي بأن تقلب الياء والواو همزة وجود إذا وقعتا بعد ألف مفاعل وشبهه وكانتا مدّتين زائدتين في المفرد، كعجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، فإذا لم يتحقق هذا الشرط بأن كانتا مدّتين أصليتين في المفرد فلا تُهمز في الجمع نحو قَسُور، وهو الأسد، وقساوِر؛ فالواو ليست بمدّة، ومَعِيشة ومعايش، لأن المدة في المفرد أصلية.^(١) فأصل مَعِيشَة، مَفْعَلَة، طُرحت كسرة الياء على العين وسُكّنت الياء.^(٢)

فالفارق بين الجمعين (معايش ومعايش) أن الأول على الأصل فأصلها مَعِيشَة، ووزنها (مَفْعَلَة)، وأصلها مَعِيشَة ثم أُلقيت حركة الياء على العين والميم الزائدة؛ لأنها من العيش؛ فالياء فيه أصلية متحركة؛ فلا تنقلب في الجمع همزة، كمكايل ومبايع. وأما الجمع الثاني فوزن معيشة فيه (فعيلة) إلا أنه شبهت مفعلة بفعيلة التي وقعت فيها الياء مدة زائدة فهزمت كما همزت (المصائب).^(٣)

- أن ما ورد مما همزت فيه الياء والواو وهي في المفرد مدة أصلية حُكم عليه بالشذوذ، مثل مُصْبِية ومصائب، ومعيشة ومعايش.^(٤)

(١) ينظر تهذيب اللغة (ع ش ي) ٤٠/٣، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ص ٤٠١ ط ١: مركز البحوث، السعودية ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م، وشذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الحملاوي، ص ١٢٤ ط ١ مطبعة المدني، مصر: ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م

(٢) الجمهرة (ش ع ي) ٨٧٣/٢، ومعاني القراءات ٤٠١

(٣) ينظر الصحاح (ع ي ش) ١٠١٣/٣، ومشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي (ت ٤٣٧هـ) تح: د. حاتم صالح الضامن ١/٢٨٣، ط: ٢، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥هـ.

(٤) ينظر شرح شافية ابن الحاجب: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تح: محمد نور الحسن، وآخرين ١٢٧/٣ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩هـ) تح: د. عبد الرحمن علي سليمان ٣/١٥٧٠، ط ١: دار الفكر العربي: ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٨ م، وشذا العرف في فن

- أنه ليس له وجه لغوي إلا ما ذكره العلماء من أن مَنْ قال به شَبَّهَ الأصلي بالزائد.^(١)

- أن الخليل أثبتتها في (عش)^(٢) ونص على أن جمعها معاش، ونص صراحة على أنها بغير همز.^(٣) ووافقه في ذلك ابن دريد، والجوهري.^(٤)

ض - أن ما روي عن نافع أنه قرأ (معاش)^(٥) بالهمز حُكم عليه بالخطأ،^(٦) والضعف،^(٧) والغلط واللحن،^(٨) وبأنه بعيد جداً؛^(٩) وعلل لهذا الحكم بما يفيد أن الهمز مخالف للقياس والقاعدة، فالهمز إنما يكون في هذه الياء إذا كانت زَائِدَةً؛ نحو صحيفة وصحائف، فأما معاش فمن العيش، فالياء أصلية.^(١٠)

- أن أكثر القراء على ترك الهمز في (معاش).^(١١)

- أن صاحب هذه القراءة التي اعتمد عليها من قال بالهمز وصف بأنه لم يكن له علم بالعربية.^(١٢)

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦ هـ) تح: علي محمد الجاوي ٥٥٨/١ ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه، وشذا العرف في فن الصرف ١٢٤

(٢) ينظر العين (ع ش ي) ١٨٩/٢

(٣) ينظر العين (ص د ي) ١٤٣/٧

(٤) ينظر الجوهرة (ش ع ي) ٨٧٣/٢، والصحاح (ع ي ش) ١٠١٣/٣

(٥) رواها خارجة بن مصعب عن نافع (ينظر الموضح في القراءات ص ٥٢٢، والدر المصون ٢٣٧/٣)

(٦) تهذيب اللغة (ع ش ي) ٤٠/٣

(٧) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٢٧/٣

(٨) معاني القراءات ٤٠١، والصحاح (ع ي ش) ١٠١٣/٣

(٩) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٥٥٨/١

(١٠) ينظر تهذيب اللغة (ع ش ي) ٤٠/٣، ومعاني القراءات ٤٠١

(١١) ينظر تهذيب اللغة (ع ش ي) ٤٠/٣

(١٢) المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) تح: د. محمد عبد الخالق عزيمة ١٢٣/١، ط: عالم الكتب، بيروت، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (ت ١٢٧٠ هـ) تح: علي عبد الباري عطية ٣٢٦/٤، دار الكتب العلمية -

- أن الهمز وصف بأنه لا وجه له في العربية ولا يكاد يوجد.^(١)

ب - الاستدراك عليه بقول مخالفه، ومن ذلك؛

١- ع ود - العادة، العوائد

يقول الزبيدي: "ومن جُموع العادة: عَوَائِد، ذَكَرَهُ فِي المصباح... قلتُ: الذي صَرَّحَ به الزمخشري وغيره أَنَّ العَوَائِدَ جَمْعُ عَائِدَةٍ لَا عَادَةٍ."^(٢)

في النص السابق ينقل الزبيدي عن الفيومي أنه قال في جمع العادة: العوائد، ثم نبه على مخالفته له في إثبات هذا الجمع لهذا اللفظ بإيراد قول لأحد أئمة العربية وهو الزمخشري ينص فيه صراحة على أن هذا الجمع ليس لهذا اللفظ، وإنما هو للفظ آخر وهو العائدة؛ ليستدرك الزبيدي بهذا القول على الفيومي.

وبالبحث تبين صحة ما نسبته الزبيدي للفيومي، فقد نص الفيومي على ثلاثة جُموع للفظ العادة هي: "عَادٌ وَعَادَاتٌ وَعَوَائِدُ."^(٣) وكذلك صحة ما نقله عن الزمخشري؛ فقد قال: "وما أكثر عائدة فلان على قومه، وإنه لكثير العوائد عليهم."^(٤) وما ذكره العلماء يؤكد صحة ما ذهب إليه الزبيدي؛ وذلك للآتي؛

١- أنه لم يؤثر عن أحد منهم جمع العادة على عوائد، وإنما المأثور عنهم أن العادة، وهي: "الدُّرْبَةُ فِي الشَّيْءِ، وَأَنْ يَتِمَادَى فِي الْأَمْرِ حَتَّى يَصِيرَ لَهُ سَجِيَّةً."^(٥) أو

=بيروت ط: ١، ١٤١٥ هـ، والمغني في تصريف الأفعال د. محمد عبد الخالق عزيمة ص ١٧، ط ٢: دار الحديث، القاهرة: ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م

(١) ينظر النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) تح: علي محمد الضباع ١٦/١ ط: المطبعة التجارية الكبرى، والإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ١/٢٦٣ ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م، ومناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧ هـ) ١/٢٦٤ ط: ٣، عيسى البابي الحلبي.

(٢) المصباح المنير (ع و د) ٨/٢/٤٣٦

(٣) تاج العروس (ع و د) ٨/٤٤٣

(٤) أساس البلاغة للزمخشري (٥٣٨ هـ) تح: محمد باسل (ع و د) ١/٦٨٣، ط ١: دار الكتب

العلمية، بيروت: ١٩٩٨ م

(٥) العين (ع و د) ٢/٢١٨

هي: "الدَّيْدَانُ يُعَادُ إِلَيْهِ." ^(١) تُجْمَعُ عَلَى جَمْعٍ ثَلَاثَةٍ لَيْسَ مِنْ بَيْنِهَا هَذَا الْجَمْعُ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ الْفِيَوْمِي؛ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُمْ فِي جَمْعِهَا: عَادٌ، ^(٢) وَعَادَاتٌ. ^(٣) وَعِيدٌ. ^(٤)

٢- أن العلماء قد أثبتوا العوائد جمعا للعائدة بمعنى: "الصَّلَة والمَعْرُوف يُعَادُ

به عَلَى الْإِنْسَان." ^(٥)؛ فَهَذِهِ هِيَ الَّتِي تَجْمَعُ عَلَى: "عَوَائِد." ^(٦)

ولكن الباحث يرى أيضا أن ما ذهب إليه الفيومي له وجه من الصحة؛ وهذا

الوجه هو صحة الاشتقاق من مادة (ع و د) التي تدل على تكرار أو معاودة فعل الشيء

أكثر من مرة، والتي اشتق منها لفظ العادة بمعنى الدَّيْدَانِ أو تكرار فعل الشيء

باستمرار حتى يكون له سَجِيَّةٌ أي عادة يعاود فعلها المرة بعد المرة، يقول ابن

فارس: "العين والواو والdal أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تَثْنِيَةٍ في

الأمر... فالأول: العَوْدُ، قال الخليل: هو تثنية الأمر عَوْدًا بعد بدء. تقول: بدأ ثم عاد...

ويقولون: أعاد الصلاة والحديث. والعادة: الدُّرْبَةُ. والتمادي في شيء حتى يصير له

سجية. ويقال للمواظب على الشيء: المعاود. ^(٧)، ومن هنا صح اشتقاق لفظ

وجعلها جمعا للعادة لتحقيق المعنى العام للمادة فيه بفعل العادة وتكرارها أكثر من

مرة، ويؤكد هذا أن الفيومي عندما أثبت هذا الجمع علل لتسميته بهذا الاسم

فقال: "والجمع عَادٌ وَعَادَاتٌ وَعَوَائِدُ؛ سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَن صَاحِبَهَا يَعَاوِدُهَا أَي يَرْجِعُ

(١) المحكم (ع و د) ٣٢١/٢

(٢) الصحاح (ع و د) ٥١٤/٢، والمحكم (ع و د) ٣٢١/٢، واللسان (ع و د) ٣١٦/٣، والقاموس

المحيط للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) (ع و د) ٣٠٣/١، ط ٨: مؤسسة الرسالة بيروت: ١٤٢٦هـ

٢٠٠٥م

(٣) الصحاح (ع و د) ٥١٤/٢، واللسان (ع و د) ٣١٦/٣

(٤) المحكم (ع و د) ٣٢١/٢، واللسان (ع و د) ٣١٦/٣، والقاموس المحيط (ع و د) ٣٠٣/١

(٥) العين (ع و د) ٢١٩/٢، والجمهرة (د ع ي) ٦٦٩/٢، والمحكم (ع و د) ٣٢١/٢

(٦) العين (ع و د) ٢٢٠/٢، والجمهرة (د ع ي) ٦٦٩/٢، واللسان (ع و د) ٣١٦/٣

(٧) مقاييس اللغة (ع و د) ١٨٢/٤

إليها مرة بعد أخرى.^(١)؛ فقد علل للجمع الأخير فقط ولم يعلل للجمعين السابقين عليه ليوضح أن صحة الاشتقاق لتحقق معنى المعاودة والتكرار هي العلة التي من أجلها صح عنده جمعه على عوائد.



ج - تزكية الرأي المخالف له، ومن أمثلة ذلك:

١- ر ع ب: رعب، أَرعب

يقول الزبيدي: "رَعْبُهُ كَمَنْعُهُ يَرَعْبُهُ رُعْبًا ورُعْبًا: خَوْفُهُ... وَلَا تَقُلْ: أَرَعْبُهُ، قاله ابن الأعرابي في نوادره وتعلب في الفصح، وإِيَّاهُمَا تَبَعَ الجوهري وكَفَى بهما قُدْوَةً، وَحَكَى... وابنُ هشام اللّخميّ والفيومي في المصباح جَوَّازَهُ."^(٢)

أثبت الزبيدي الفعل (رَعَبَ) متعديا بنفسه، ونقل النهي عن النطق به متعديا بالهمزة نقلا عن بعض العلماء، ثم نقل جوازه عن فريق آخر من العلماء، منهم ابن هشام اللخمي والفيومي، ثم نبه على مخالفته للفيومي في القول بجوازه بتزكية رأي المخالفين له؛ حيث قال: "وكفى بهما قدوة."

وبالبحث تبين أن الزبيدي لم يكن دقيق النقل عن ابن هشام اللخمي؛ فقد نقل عنه الجواز، والحقيقة أنه أثبتته في باب (فعلت) بغير ألف، وقال فيه: "وَرَعَبْتُ الرجل: أفرعته، وقيل: مَلَأْتُهُ رعبا."^(٣) وأما ما نقله عن الفيومي فهو ثابت عنه، فقد قال: "رَعَبْتُ رَعْبًا من باب نَفَع: خِفْتُ، ويتعدى بنفسه وبالهمزة أيضا فيقال: رَعَبْتُهُ وَأَرَعَبْتُهُ."^(٤) وكذلك ما نقله عن ثعلب، فقد أثبتته في باب (فَعَلْتُ) بغير ألف.^(٥)

(١) تاج العروس (ع ود) ٤٤٣/٨

(٢) تاج العروس (ر ع ب) ٥٠٤/٢

(٣) شرح الفصح لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ) ص ٦٣ تح: د. مجدي جاسم ط: ١، ٢٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

(٤) المصباح المنير (ر ع ب) ٢٣٠/١

(٥) ينظر كتاب الفصح لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) ص ٢٥٦ تح: د. عاطف مذكور ط: دار

كما تبين أن العلماء فريقان: الأول: يرى أنه لا يتعدى بالهمزة، وهؤلاء تعددت طرقهم في التعبير عن ذلك على النحو الآتي:

١- إثباته مجرداً فقط، ومن هؤلاء الخليل، يقول: "الرُّعْبُ: الخوف. رَعِبْتُ

فلاناً رُعْباً ورُعْباً فهو مرعوب." ^(١) ومثله فَعَلَ كثيرٌ من العلماء. ^(٢)

٢- فريق أثبتته في باب فَعَلْتُ يغير ألف، ومن هؤلاء: ثعلب ^(٣) والهروي ^(٤).

٣- فريق نهى عن النطق به متعدياً بالهمزة، كالجوهري؛ حيث قال: "الرُّعْبُ:

الخوف. تقول منه: رَعِبْتُهُ فهو مرعوبٌ، إذا أفرغته، ولا تقل أرعبته. ^(٥) ومثله قال ابن

منظور في اللسان. ^(٦)

الثاني: أجاز تعديته بالهمزة كابن دريد: "ورعبته أنا أرعبه فأنا راعب له. ^(٧)

وانضم إليه الفيومي كما اتضح في قوله السابق، وبهذا الاتجاه أخذ مجمع اللغة العربية

بالقاهرة، فقال: "أرعبه: خَوَّفَهُ وأفرغه وقطعه. ^(٨)

ويخالف الباحث الفيومي في القول بتعديه بالهمزة؛ لندرة من قال بذلك من

أهل اللغة، وكثرة القائلين بتعديه بنفسه.

(١) العين (ع ر ب) ٢ / ١٣٠

(٢) ينظر تهذيب اللغة (ع ر ب) ٢ / ٢٢٢، ومجمل اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) تح: زهير عبد

المحسن سلطان (ع ر ب) ١ / ٣٨٤، ط ٢: مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م،

والمحكم (ع ر ب) ٢ / ١٣٤، والأفعال لابن القطاع (ع ر ب) ٢ / ٣٢.

(٣) ينظر كتاب الفصيح لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) ص ٢٥٦

(٤) ينظر أسفار الفصيح، صنعة: أبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي (ت ٤٣٣هـ)، تح: د.

احمد بن سعيد قشاش ١ / ٣٧٢، ط ١: عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ

(٥) الصحاح (ع ر ب) ١ / ١٣٦

(٦) ينظر لسان العرب (ع ر ب) ١ / ٤٢٠

(٧) الجمهرة (ع ر ب) ١ / ٣١٨

(٨) المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (ع ر ب) ١ / ٣٥٢، ط ٤: مكتبة الشروق الدولية:

١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م

د - حشد الأدلة التي تقوي رأي مخالفه، ومن أمثلة ذلك:

١- ق ل ب - القلب

يقول الزبيدي: "عن ابن سيده: القلب: الفؤاد، مذكّر... ثُمَّ إِنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ يُشِيرُ إِلَى تَرَادُفِهِمَا، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْفِيُومِيُّ... أَوْ أَنَّ الْقَلْبَ أَخْصَصَ مِنْهُ، أَي: مِنَ الْفُؤَادِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، لِأَنَّهُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي يَتَعَلَّقُ بِهِ. وَيَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ: (أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقُ قُلُوبًا، وَأَلْيَنُ أَفْئِدَةً)، وَوَصَفَ الْقُلُوبَ بِالرَّقَّةِ، وَالْأَفْئِدَةَ بِاللَّيْنِ، لِأَنَّهُ أَخْصَصَ مِنَ الْفُؤَادِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: أَصَبْتُ حَبَّةَ قَلْبِهِ، وَسَوَيْدَاءَ قَلْبِهِ."^(١)

نقل الزبيدي عن ابن سيده تعريف القلب بمرادفه وهو الفؤاد، وهو صادق في هذا النقل؛ فقد عرّف ابن سيده كلا منهما بالآخر.^(٢)

ثم نص على أن صنيع المصنف وهو (الفيروز آبادي) يشير إلى ترادف اللفظين؛ حيث عرفه هو الآخر بمرادفه، وهذا أيضا ثابت عن الفيروز آبادي؛ فقد قال: "والقلب: الفؤاد."^(٣)

ثم نقل رأيا آخر للفيروزآبادي يفرق فيه بين اللفظين بأن القلب أخص من الفؤاد؛ حيث قال - بعد تعريفه للقلب بالفؤاد: "أَوْ أَخْصَصَ مِنْهُ."^(٤) مخالفا بذلك رأي الفيومي في القول بترادفهما؛ حيث اقتصر على تعريف كل منهما بالآخر فقال: "الفؤاد: القلب."^(٥) من غير تفريق بينهما كما فعل المصنف، إلا أن الزبيدي خالف الفيومي واختار القول بالتفريق بينهما كما فعل المصنف، ثم نبه على اختلافه مع الفيومي من خلال التدليل على رأي مخالفه بإيراد شاهدين يقويان قول المصنف

(١) تاج العروس (ق ل ب) ٤ / ٦٩

(٢) ينظر المحكم (ق ل ب) ٦ / ٤٢٣، و (د ف و) ٩ / ٣٨١

(٣) القاموس المحيط (ق ل ب) ١ / ١٢٧

(٤) القاموس المحيط (ق ل ب) ١ / ١٢٧

(٥) المصباح المنير (ف و د) ٢ / ٤٨٢

بالتفريق بينهما، وهما الحديث المذكور، وقول الناس: أَصَبْتُ حَبَّةَ قَلْبِهِ، وَسُوَيْدَاءَ قَلْبِهِ.

وليس حبة فؤاده وسويداء فؤاده؛ ليؤكد بهذين الدليلين على أن القلوب أخص من الأفتدة.

والحقيقة أن العلماء على فريقين: الفريق الأول يضرق بينهما؛ حيث أثبت كلا منهما في مادته ولم يُعرَّف كلا منهما بالآخر، وإنما وضع له تعريفا يخالف تعريف الآخر، ومن هؤلاء الخليل؛ فقد قال: "الْقَلْبُ مضغة من الفؤاد معلقة بالنِّياط." ^(١) ثم قال: "الفؤاد لتفؤده أي لتوقده." ^(٢) ومثله فعل الأزهرى. ^(٣) وكان أساس التفريق بينهما عند من فرق عدة أمور؛

١- أن القلب أخص من الفؤاد في الاستعمال ^(٤)؛ فالقلب يوصف بالركة بينما يوصف الفؤاد باللين، ودليل ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرَقُّ قُلُوبًا وَأَلْيَنُ أَفْتِدَةً) ^(٥)، فوصف القلوب بالركة والأفتدة باللين. ^(٦) لأن

(١) العين (ق ل ب) ٥ / ١٧٠

(٢) العين (ف ي د) ٨ / ٧٩

(٣) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ٩ / ١٤٣، و (د ف و) ١٤ / ١٣٨

(٤) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ٩ / ١٤٣، وغريب الحديث لأبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ) تح: عبد الكريم الغرباوي ١ / ١٩٦، ط: دار الفكر، بيروت: ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، و مشارق الأنوار على صحاح الآثار: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي (ت ٥٤٤هـ) (ق ل ب) ٢ / ١٤٤ ط: المكتبة العتيقة ودار التراث، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) تح: أحمد الزاوي، وآخر (ق ل ب) ٤ / ٩٦، ط: المكتبة العلمية، بيروت: ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ٥ / ١٧٣ (كتاب المغازي - باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن - حديث رقم ٤٣٨٨)

(٦) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ٩ / ١٤٣، وغريب الحديث للخطابي ١ / ١٩٦

الفؤاد: غشاء القلب، إذا رَقَّ نفذ القول فيه وَخَلَصَ إلى ما وراءه. وإذا غَلِظَ تعذر وصوله إلى داخله. وإذا صادف القلب شيئاً علق به إذا كان لينا.^(١)

٢- أن الفؤادَ غِشاءُ القلب وأن القلبَ حَبَّتُهُ وَسُوَيْدَاؤُهُ.^(٢) ؛ ولهذا كان من أقوال العرب: "أَصَبْتُ حَبَّةَ قَلْبِهِ، وَسُوَيْدَاءَ قَلْبِهِ".^(٣) وليس حبة فؤاده وسويداء فؤاده.

٣- أن الفؤادَ عبارة عن بَاطِنِ القلب أو عَيْنِ القلب، وَالْقَلْبُ جِثَّتُهُ.^(٤)

- الفريق الثاني لم يفرق بينهما؛ حيث عرف كلا منهما بالآخر، ومن هؤلاء الأصمعي؛ فقد قال: "الجوف فيه القلب وهو الفؤاد".^(٥) وكذلك الجوهري ذكر كلا منهما في مادته إلا أنه عرف كل واحد منهما بالآخر، فقال: "الفؤادُ: القلبُ".^(٦) وقال: "القلبُ: الفؤادُ".^(٧) وعلى هذا كثير من العلماء.^(٨)؛ وعلى تعريف كل منهما

(١) معجم الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت ٣٩٥هـ) تح: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي ص ٤٣٣ ط: ١، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٢هـ

(٢) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ٩/ ١٤٣، وغريب الحديث للخطابي ١/ ١٩٦

(٣) تهذيب اللغة (ق ل ب) ٩/ ١٤٣

(٤) مشارق الأنوار (ق ل ب) ٢/ ١٤٤

(٥) كتاب خلق الإنسان: أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ) ص ٢١٨ (منشور ضمن مجموعة الكنز اللغوي في اللسان العربي نشر د. أوغست هفتر، مكتبة المتنبّي، القاهرة)

(٦) الصحاح (ف أ د) ٢/ ٥١٧

(٧) الصحاح (ق ل ب) ١/ ٢٠٤

(٨) ينظر المحكم (ق ل ب) ٦/ ٤٢٣، و (د ف و) ٩/ ٣٨١، وكفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية لأبي اسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد الأجدابي (ت ٤٧٠هـ) تح: السائح علي حسين ص ٦٧، ط: دار إقرأ، طرابلس، ليبيا، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام لأبي عبد الله: محمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: سعد بن حمدان الغامدي ٢/ ٥٢٦، ط: جامعة أم القرى، مكة المكرمة: ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م، والمطلع على ألفاظ المقنع لأبي عبد الله: محمد بن أبي الفضل البعلبي (ت ٧٠٩هـ)، تح: ياسين الخطيب ص ٤٣٣، وآخر، ط: مكتبة السوادبي: ١٤٢٣هـ =

بالآخر اعتمد أبو هلال العسكري في عدم التفريق بينهما فقال: "الفرق بين القلب والفؤاد: لم يفرق بينهما أهل اللغة، بل عرّفوا كلا منهما بالآخر."^(١)

إلا أن الباحث يخالف الزبيدي ومن قال بالتفريق بينهما ويوافق الفيومي ومن قال بترادفهما، وذلك للأتي:

١- اتفاقهما في الاقتران أو التصاحب السياقي في الاستعمال، وذلك أن استعمال اللفظ في القرآن الكريم والحديث الشريف يقرر ترادفهما، وتوضيح ذلك أن التقلب استعمل مع كل منهما، فقد قال الله جلّ وعز: ﴿وَنَقَلِبُ أَقْبَدْتَهُمْ وَابْصَرَهُمْ﴾ (الأنعام: ١١٠) ورؤي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (سُبْحَانَ مُقَلَّبِ الْقُلُوبِ وَالْأَبْصَارِ).^(٢)؛ فلولا اتفاقهما في المعنى ما اتفقا في هذا الاقتران أو التصاحب السياقي للفظ التقلب.

٢- أن القول بترادفهما ليس من قبيل كلام اللغويين فقط، وإنما هو واقع لغوي واستعمال عربي منقول عن العرب أنفسهم، يقول الأزهري: "وَرَأَيْتُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُسَمِّي لَحْمَةَ الْقَلْبِ بِشَحْمِهَا وَحِجَابَهَا قَلْبًا، وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَسْمُونَهُ فُؤَادًا."^(٣)

٢- أن لكل منهما جهة في الاستعمال تصحح إطلاقه على هذا العضو، فالقلب يطلق عليه من جهة الحقيقة، والفؤاد من جهة المجاز، ودليل ذلك قول أبي بكر الأنباري: "والعرب تكني بالقلب عن العقل، فيقولون: قد دله قلبه على الشيء، يريدون: دله عقله. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [سورة ق: ٣٧]. أراد: لمن كان له عقل وتميز. ورُبَّمَا كُنُوا بالفؤاد عن العقل

(١) معجم الفروق اللغوية ص ٤٣٣

(٢) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ٩/ ١٤٣

(٣) تهذيب اللغة (ق ل ب) ٩/ ١٤٣

والقلب.^(١)؛ وعلى هذا فلا يُمنع إطلاق أحدهما على الآخر؛ لأن لكل منهما جهةً في الاستعمال تقول بصحته.

٣- أنه من الممكن الاعتراض على توجيه من قال بالتفريق بينهما على أساس ما ورد في الحديث السابق من وصف القلوب بالركة والأفئدة باللين بأنه ليس المراد التفريق بالصفة وإنما المراد التأكيد بتكرار لفظ آخر له نفس المعنى، فهما لفظان بمعنى أو قريبان من السواء، وكرّر ذكرهما؛ لاختلاف لفظيهما تأكيداً.^(٢)

٤- أن لكل منهما وجهاً في الاشتقاق يصح إطلاقه على هذا العضو، يقول ابن فارس: "الفاء والألف والذال هذا أصل صحيح يدل على حُمى وشدة حرارة... ومما هو من قياس الباب عندنا: الفؤاد، سمي بذلك لحرارته."^(٣) ويقول: "القاف واللام والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على خالص شيء وشريفه، والآخر على رد شيء من جهة إلى جهة. فالأول القلب: قلب الإنسان وغيره، سمي لأنه أخلص شيء فيه وأرفعهُ. وخالص كل شيء وأشرفه قلبه."^(٤) فقد أطلق كل منهما على هذا المحل لوجه اشتقائي معين وهو المعنى العام للمادة التي اشتق منها اللفظان، وهو الحرارة في الفؤاد، وخلوص الشيء وشرفه في القلب؛ وعلى هذا فلا يمنع إطلاق أحدهما على الآخر؛ لأن لكل منهما وجهاً في الاشتقاق يقول بصحته. والدليل على هذا تعليل العلماء لتسمية كل منهما بهذا الاسم بهذا الوجه الاشتقائي؛ للتأكيد على

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تح: د. حاتم الضامن ٣٧٣/٢ ،

ط ١: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م

(٢) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ١٤٣/٩ ، ومشارق الأنوار (ق ل ب) ١٤٤/٢ ، والنهاية في غريب

الحديث (ق ل ب) ٩٦/٤

(٣) مقاييس اللغة (ف أ د) ٤٦٩/٤

(٤) مقاييس اللغة (ق ل ب) ١٧/٥

صحة إطلاقه على هذا الموضع لتوفر هذه العلة الاشتقاقية، فقد علل لتسمية القلب بهذا الاسم بتقلبه وكثرة تغيره. ^(١) وسُمي الفؤاد بهذا الاسم لتحرقه وتوقده. ^(٢)



هـ - وصف ما ذهب إليه بما يدل على مخالفته، ومن أمثلة ذلك:

١. س ك ت، ص م ت. السكوت، الصمت

يقول الزبيدي: "قال الليث: سَكَتَ الصَّائِتُ يَسْكُتُ، سَكُوتًا: إِذَا صَمَتَ، قَالَ شَيْخُنَا عَنْ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ: إِنَّ السُّكُوتَ هُوَ تَرْكُ الْكَلَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ. قَالُوا: وَبِالْقَيْدِ الْآخِرِ يُفَارِقُ الصَّمْتَ، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى التَّكَلُّمِ لَا تُعْتَبَرُ فِيهِ، وَأَصْلُهُ لِلرَّاعِبِ الْأَصْبَهَانِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي مُفْرَدَاتِهِ: الصَّمْتُ أْبْلَغُ مِنَ السُّكُوتِ، لِأَنَّهُ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا قُوَّةَ لَهُ عَلَى النُّطْقِ، وَلِذَا قِيلَ لِمَا لَا نُطْقَ لَهُ: الصَّامْتُ وَالْمُصْمَتُ، وَالسُّكُوتُ يُقَالُ لِمَا لَهُ نُطْقٌ، فَيَتْرَكَ اسْتِعْمَالَهُ. قَالَ شَيْخُنَا: فإِطْلَاقُ الْفَيُومِيِّ فِي (الْمُصْبَاحِ) أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، مِنَ الْإِطْلَاقَاتِ اللَّغَوِيَّةِ الْعَامَّةِ." ^(٣)

نقل الزبيدي عن الليث ما يفيد أن السكوت والصمت عنده من الألفاظ المترادفة؛ حيث فسر السكوت بالصمت، ثم نقل عن شيخه ما صرح فيه بالتفريق بينهما؛ حيث عرف السكوت بأنه: ترك الكلام مع القدرة عليه، ثم صرح بأنه - بهذا القيد - وهو القدرة، يفارق الصمت؛ فلا قدرة فيه على الكلام، وأكد هذا بما نقله عن الراغب من استعمال الصمت فيما لا قدرة فيه على النطق، بخلاف السكوت فيستعمل فيما له قدرة إلا أنه تركها، ثم نقل عن الفيومي ما يفيد قوله بترادفهما؛ حيث يُطْلَقُ كلا منهما على الآخر، ثم وصف ما ذهب إليه الفيومي بأنه من الإطلاقات اللغوية العامة؛ لينبه بهذا على أنه يخالفه في القول بترادفهما وعلى أنه يتفق مع شيخه ومع الراغب الأصفهاني في القول بالتفريق بينهما.

(١) ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٧٣/٢، وتهذيب اللغة (ق ل ب) ١٤٣/٩

(٢) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ١٤٣/٩، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ت ١٠٣١ هـ)

ص ٢٥٦، ط ١: عالم الكتب، القاهرة: ١٩٩٠ م

(٣) تاج العروس (س ك ت) ٥٥٩/٤

وبالبحث تبين صحة ما نقله عن الليث^(١)، وعن الفيومي، الذي عرّف كلا منهما بالآخر فقال: "سَكَتَ سَكْتًا وَسُكُوتًا: صَمَتَ."^(٢) وقال: "صَمَتَ صَمْتًا مِنْ بَابِ قَتَلَ: سَكَتَ."^(٣)

كما تبين أنه لم يكن دقيق النقل عن الراغب، فقد قال: "السُّكُوتُ مختصّ بترك الكلام."^(٤) ولم ترد عنده مادة (صمت) أصلاً، وإنما قال في مادة (نطق): "النُّطْقُ في التعرّف: الأصواتُ الْمُقَطَّعةُ التي يُظْهِرُهَا اللِّسَانُ وَتَعْيِهَا الْأَذَانُ، قال تعالى: مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ [الصفافات: ٩٢] ولا يكاد يقال إلا للإنسان، ولا يقال لغيره إلا على سبيل التبع، نحو: النَّاطِقُ وَالصَّامِتُ، فيراد بالناطق ما له صوت، وبالصامت ما ليس له صوت... والمنطقيّون يُسمُّون القوة التي منها النطق نطقًا، وإياها عَنَوْا حيث حَدُّوا الإنسانَ، فقالوا: هُوَ الْحَيُّ النَّاطِقُ."^(٥)؛ فالكلام عند الراغب في معنى السكوت والنطق، وليس في معنى السكوت والصمت، ومقتضى كلام الراغب أن السكوت لترك الكلام، وأن النطق هو القوة التي منها الأصواتُ الْمُقَطَّعةُ التي يُظْهِرُهَا اللِّسَانُ وَتَعْيِهَا الْأَذَانُ. أما مسألة التفريق بين السكوت والصمت فلم يتعرض لها الراغب.

والعلماء في مسألة ترادف لفظي السكوت والصمت، وافترقاها على فريقين: **الأول:** يرى ترادفهما، ومن هؤلاء ابن السكيت؛ فقد أثبتهما بمعنى واحد، وفسر أحدهما بالآخر فقال: "يَقَالُ: سَكَتَ الرَّجُلُ سَكْتًا وَسُكُوتًا، وَصَمَتَ صَمْتًا وَصُمَاتًا."^(٦) وقال: "ويقال للرجل إذا صَمَتَ فلم يَتَكَلَّمْ: سَكَتَ."^(٧) ومنهم ابن

(١) ينظر تهذيب اللغة (ك س ت) ١٠/ ٢٩، وينظر لسان العرب (س ك ت) ٢/ ٤٣

(٢) المصباح المنير (ص م ت) ١/ ٢٨١

(٣) السابق ١/ ٣٤٦

(٤) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) تح: صفوان عدنان (س ك ت)

١/ ٤١٦، ط ١: دار القلم، دمشق: ١٤١٢هـ

(٥) المفردات في غريب القرآن (ن ط ق) ١/ ٨١١

(٦) إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) تح: محمد مرعب ص ٨٧، ط ١: دار إحياء التراث:

٢٠٠٢م

(٧) السابق ٣٠٦



دريد؛ فقد قال: "سكت يسكت سكتا وسكوتا، إذا أطرق." ^(١) وقال: "صَمَتَ يَصْمُتُ صَمْتًا إذا سكت. وَأَصْمَتُهُ أَنَا إِصْمَاتًا إِذَا أَسْكَتُهُ. وَيُقَالُ: أَخَذَهُ الصُّمَاتُ إِذَا سَكَتَ فَلَمْ يَتَكَلَّم." ^(٢)؛ فقد فسر السكوت بالإطراق، ومعناه: "سكت فلم يتكلم." ^(٣) ثم فسر الصمت بنفس التفسير. ونقل الأزهري عن الليث أنه فسر السكوت بالصمت ^(٤)، **ض** والصمت بالسكوت. ^(٥) ومثله فَعَلَ كثيرٌ من العلماء. ^(٦)

الثاني: يرى التفريق بينهما، بالآتي:

- ١- أن السكوت يكون إذا قطع الإنسان كلاما كان يتكلمه سواء أكان باختياره أم من داء أو علة أصابته، يقول الأزهري: "وَسَكَتَ يَسْكُتُ سَكُوتًا وَسَكْتًا إِذَا قَطَعَ الْكَلَامَ، وَأَصَابَ فَلَانًا سَكَاتٌ إِذَا أَصَابَهُ دَاءٌ مَنَعَهُ مِنَ الْكَلَامِ." ^(٧) ويقول الزمخشري: "رجل سَكُوتٌ وساكوتٌ وَسَكَّيْتُ، وبه سَكَاتٌ إِذَا كَانَ طَوِيلَ السَّكُوتِ مِنْ عِلَّةٍ." ^(٨)
- ٢- أن السكوت عدم النطق أو خلاف النطق بينما الصمت طول السكوت، يقول الخليل: "ورجل ساكوتٌ، أي: صَمُوتٌ، وهو ساكِتٌ، إِذَا رَأَيْتَهُ لَا يَنْطِقُ." ^(٩) وقال:

(١) الجمهرة (ك س ت) ٣٩٨ / ١

(٢) الجمهرة (ت ص م) ٤٠٠ / ١

(٣) الصحاح (ط ر ق) ١٥١٥ / ٤

(٤) ينظر تهذيب اللغة (ك س ت) ٢٩ / ١٠، ولسان العرب (س ك ت) ٤٣ / ٢

(٥) ينظر تهذيب اللغة (ص م ت) ١١٠ / ١٢

(٦) ينظر الصحاح (س ك ت) ٢٥٣ / ١، و(ص م ت) ٢٥٦ / ١، ومجمل اللغة (س ك ت) ٤٧٩ / ١،

و(ص م ت) ٥٤١ / ١، والأفعال لابن القطاع (س ك ت) ١٢٢ / ٢، وما جاء على فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ بمعنى واحد: أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) تح: ماجد الذهبي

ص ٥٠ ط: دار الفكر - دمشق، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (ص م ت) ١٥٥ / ١

(٧) تهذيب اللغة (ك س ت) ٣٠ / ١٠

(٨) أساس البلاغة (س ك ت) ٤٦٥ / ١

(٩) العين (ك س ت) ٣٠٥ / ٥

الصَّمْتُ: طُولُ السُّكُوتِ.^(١) وانضم إليه ابن سيده؛ حيث قال: " السكت، وَالسُّكُوت: خلاف النُّطق.^(٢) وقال: "صَمَتَ يَصْمُتُ صَمْتًا وَصُمْتُ وَصُمُوتًا وَصُمَاتًا وَأَصْمَتَ أَطَالَ السُّكُوتَ." ^(٣) وبطول السكوت قَيَّدَ الْمُطَرِّزِيُّ الصمتَ.^(٤)

٣- أن السكوت هو: "ترك التكلم مع القدرة عليه."^(٥)

وبهذا يفارق الصمت، فإن القدرة على التكلم غير معتبرة فيه؛ فمن ضم شفثيه أنا يكون ساكتا، ولا يكون صامتا إلا إذا طالت مدة الضم.^(٦)

٤- أن الصمت قد يكون من ظهور الحق أو من وضوح الدليل، يقول المَنَاوِي "والصمت: سقوط النطق بظهور الحق. وقيل انقطاع اللسان عند ظهور العيان."^(٧)

٥- أن السكوت إمساك عن قوله الحق والباطل بينما الصمت: إمساك عن قوله الباطل دون الحق.^(٨)

- والباحث يوافق الزبيدي في التفريق بينهما، وذلك للآتي:

(١) العين (ص ت م) ١٠٦/٧

(٢) المحكم (ك س ت) ٧٠٤/٦، وينظر لسان العرب (س ك ت) ٤٣/٢

(٣) المحكم (ص ت م) ٢٩٧/٨، وينظر لسان العرب (س ك ت) ٤٣/٢

(٤) ينظر المغرب في ترتيب المعرب للمُطَرِّزِيِّ (ت ٦١٠ هـ) (ص م ت) ص ٢٧١، ط: دار الكتاب العربي

(٥) ينظر التعريفات للشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، ص ١٢٠، ط: دار الكتب العلمية بيروت:

١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص ١٩٥

(٦) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) تح: عدنان درويش، وآخر ص ٥٠٩ ط: مؤسسة الرسالة - بيروت

(٧) التوقيف على مهمات التعاريف ص ٢١٩

(٨) الكليات ص ٥٠٩



١- أن الاستعمال يقرر التفريق بينهما؛ حيث استعمل الصمت في موضع فيه

اعتقال للسان، يقول ابن الأثير في حديث أسامة رضي الله عنه: «لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دخلتُ

عَلَيْهِ يَوْمَ أَصَمَّتْ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ» يُقَالُ: صَمَتَ الْعَلِيلُ وَأَصَمَّتْ فَهُوَ صَامِتٌ وَمُصِمَّتٌ، إِذَا

اعْتَقَلَ لِسَانَهُ... وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَصَمَّتْ أُمَامَةُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ» أَيِ اعْتَقَلَ لِسَانَهَا. ^(١)

٢- اختلاف المعنى المحوري أو العام للمادتين اللتين اشتقت منهما اللفظان، يقول

ابن فارس: "السَّيْنُ وَالْكَافُ وَالنَّاءُ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْكَلَامِ. تَقُولُ: سَكَتَ يَسْكُتُ

سُكُوتًا، وَرَجُلٌ سَكِيْتُ. وَرَمَاهُ بِسُكَايَةٍ، أَيِ بِمَا أَسْكَنَهُ. ^(٢)

وقال: "الصَّادُ وَالْمِيمُ وَالنَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى إِنْهَامٍ وَإِعْلَاقٍ. مِنْ ذَلِكَ صَمَتَ

الرَّجُلُ، إِذَا سَكَتَ، وَأَصَمَّتْ أَيْضًا. ^(٣)؛ فالأولى لخلاف الكلام، والثانية للإبهام

والإعلاق، والأول قد يكون اختيارا وقد يكون من علة، بينما الثاني لا يكون إلا من علة

الإبهام والإعلاق.

و- التصريح برأيه المخالف لما صرح به الفيومي، ومن أمثلة ذلك:

١- ن ع ت. النعت

يقول الزبيدي: "قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: النَّعْتُ: وَصَفُ الشَّيْءِ بِمَا فِيهِ مِنْ حُسْنٍ، وَلَا

يُقَالُ فِي الْقَبِيحِ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّفَ مُتَكَلِّفٌ، فَيَقُولُ: نَعْتُ سَوْءٍ، وَالْوَصْفُ يُقَالُ فِي الْحَسَنِ

وَالْقَبِيحِ. قُلْتُ: وَهَذَا أَحَدُ الْفُرُوقِ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْوَصْفِ، وَإِنْ صَرَّحَ الْجَوْهَرِيُّ

وَالْفَيُّومِيُّ وَغَيْرُهُمَا بْتَرَادُفِهِمَا. ^(٤)

نقل الزبيدي عن ابن الأثير التفريق بين النعت والوصف بأن النعت لا يكون

إلا بالوصف الحسن بخلاف الوصف فإنه يكون بالحسن والقبيح؛ فالوصف أعم من

النعت، كما نقل عن الجوهري والفيومي تصريحهما بترادفهما، ثم أعلن مخالفته

للجوهري والفيومي؛ حيث ذكر رأيه في ذلك بأنه يقول بالتفريق بينهما حتى وإن صرح

(١) النهاية في غريب الحديث (ص م ت) ٥١ / ٣

(٢) مقاييس اللغة (س ك ت) ٨٩ / ٣

(٣) مقاييس اللغة (ص م ت) ٣٠٨ / ٣

(٤) تاج العروس (ن ع ت) ١٢٣ / ٥

الفيومي بخلافه. والحقيقة أن الزبيدي وإن كان دقيقاً في النقل عن ابن الأثير؛ حيث إن ما نقله عنه ثابت عنه.^(١)

فإنه لم يكن دقيق النقل عن الجوهري والفيومي؛ إذ لم يصرح أحد منهما بترادفهما كما زعم الزبيدي، وإنما الثابت عنهما تعريف أحد اللفظين بالآخر من غير تصريح بترادفهما، فأما الجوهري فقد قال: "النع: الصفة. ونَعْتُ الشيءَ وانتَعْتُهُ، إذا وصفته."^(٢)

وأما الفيومي فقد قال: "نَعَتَ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ نَعْتًا مِنْ بَابِ نَفَعَ: وَصَفَهُ."^(٣) وقال: "وَصَفْتُهُ وَصَفًا مِنْ بَابِ وَعَدَ: نَعْتُهُ بِمَا فِيهِ."^(٤)

- بل إن الفيومي جاء عنه ما يفيد التفريق بينهما، على أساس الآتي:

١- أن النعت يستخدم في الحال اللازمة، أما الوصف فيستخدم في الحال المتقلة؛ فقد قال: "وَيُقَالُ الصِّفَةُ إِنَّمَا هِيَ بِالحَالِ الْمُتَقَلَّةِ وَالنَّعْتُ بِمَا كَانَ فِي خَلْقٍ أَوْ خُلُقٍ."^(٥)

٢- أن النعت يستخدم في الخير أو الحسن، وذلك أنه يقول: "وَنَعَتَ نَفْسَهُ بِالْخَيْرِ وَصَفَهَا... وَلَهُ نُعُوتٌ حَسَنَةٌ."^(٦)؛ ومن هنا يمكن القول بأن الزبيدي كان أحياناً ينسب إلى الفيومي ما لم يقل به؛ فقد نص الزبيدي على أن الفيومي صرح بترادفهما، الحقيقة أن لم يصرح بهذا، وإنما نبه إلى وجود فروق بينهما.

(١) ينظر النهاية في غريب الحديث (ن ع ت) ٥/ ٧٩، ولسان العرب (ن ع ت) ٢/ ١٠٠

(٢) الصحاح (و ص ف) ١/ ٢٦٩

(٣) المصباح المنير (ن ع ت) ٢/ ٦١٢

(٤) المصباح المنير (و ص ف) ٢/ ٦١١

(٥) المصباح المنير (و ص ف) ٢/ ٦١١

(٦) المصباح المنير (ن ع ت) ٢/ ٦١٢

ومن يطالع ما جاء عن اللغويين في هذه الجزئية يجد أنهم على فريقين؛ الأول: يرى أنهما مترادفان^(١)، ومن هؤلاء الخليل؛ فقد عرف النعت بالوصف؛ فقال: "النَّعْتُ: وصفُك الشيءَ بما فيه." ^(٢) ثم عرف الوصف بالنعت فقال: "الوصف: وصفُك الشيءَ بحليته ونعته." ^(٣)؛ فقد عرف كلا منهما بالآخر؛ مما ضل يعني أنهما عنده مترادفين، ومثله فعل كثير من اللغويين.^(٤)

وقال بعضهم: "ما يوصف به الأشياء على اختلاف أنواعها وأجناسها يسمى نعتا ووصفا." ^(٥)

والثاني: يرى التفريق بينهما بالأمور الآتية:

- ١- أن النعت يكون في الوصف الحسن فقط، واستعماله في السوء أو القبح من قبيل التكلف، وأما الوصف فيقال في الحسن وفي القبيح.^(٦)
- ٢- أن الصفة أعم من النعت؛ فالنعت يكون لما يتغير من الصفات، أما الصفة فتكون لما يتغير ولما لا يتغير. فعلى هذا يصح أن يُنعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يفعل ولا يفعل، ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير.^(٧)

(١) معجم الفروق اللغوية ص ٥٤٥

(٢) العين (ع ن ت) ٧٢ / ٢

(٣) العين (ص ف و) ١٦٢ / ٧

(٤) تهذيب اللغة (ص ف و) ١٧٤ / ١٢، و (ع ن ت) ١٦٣ / ٢، والمحكم (ع ن ت) ٥٢ / ٢، والجمهرة (ت ع ن) ٤٠٣ / ١، و (ص ف و) ٨٩٣ / ٢، و الصحاح (و ص ف) ٢٦٩ / ١، والقاموس المحيط (ن ع ت) ٦٢ / ١، و (و ص ف) ٨٥٩ / ١

(٥) الكليات ص ٩٠١

(٦) ينظر العين (ع ن ت) ٧٢ / ٢، ومعجم الفروق اللغوية ص ٥٤٥، و الصاحب في فقه اللغة ص ٥٢، ومجمل اللغة (ن ع ت) ٨٧٥ / ١، ومقاييس اللغة (ن ع ت) ٤٤٨ / ٥، و المزهري في علوم اللغة للسيوطي (ت ٩١١هـ) تح: فؤاد على منصور / ٣٣٩، ط ١: دار الكتب العلمية، بيروت:

١٩٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م

(٧) ينظر الفروق اللغوية ص ٣٠، والكليات ص ٩٠١

٣- أن الوصف: ما كان بالحال المتنقلة كالقيام والمقعود. والنعته: ما كان في خُلُقٍ وخُلُقٍ، قال ابن القطاع: "و"وصفت" الشيء وصفًا نعتًا ويقال إنما الصفة بالحال المتنقلة والنعته بما كان في خُلُقٍ أو خُلُقٍ. كالبياض والكرم.^(١)؛ ولهذا لا يجوز إطلاق النعت على الله سبحانه وتعالى لأن صفاته تعالى لا تزول.^(٢)



٤- أن النعت عبارة عن الحليّة الظاهرة الداخلة في ماهيّة الشيء وما شاكلها كالأنف والأصابع والطول والقصر ونحو ذلك، والصفة: عبارة عن العوارض كالقيام والمقعود ونحو ذلك.^(٣)

٥- أن النعت يكون لما يظهر من الصفات ويشتهر؛ ولهذا يقال: هذا نعت الخليفة كمثل قولهم: الأمين والمأمون والرشيد، وقالوا: أوّل من ذكر نعتة على المنبر الأمين، ولم يقولوا: صفته، وإن كان قولهم: (الأمين) صفة له عندهم؛ لأن النعت يُفيد ما لا تفيد الصفة.^(٤)

٦- أن النعت ما كان خاصا كالأعور والأعرج فإنهما يخصان موضعاً من الجسد، والصفة ما كانت عاما كالعظيم والكريم. وعند هؤلاء يوصف الله تعالى ولا يُنعت.^(٥)

(١) ينظر الأفعال (و ص ف) ٢٩٩/٣، ومعجم الفروق اللغوية ص ٥٤٥

(٢) ينظر معجم الفروق اللغوية ص ٥٤٥

(٣) الكليات ص ٩٠١

(٤) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ) تح: محمد سليم ص ٣٠، ط: دار العلم،

القاهرة

(٥) ينظر الكليات ص ٩٠١

والباحث يقف على الجياد بين الفريقين؛ وذلك للآتي:

١- لما ذهب إليه بعض العلماء من أنه قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد

منهما موضع الآخر لتقارب معنيهما.^(١)

٢- احتمال أن يكون اختلاف اللفظين ليس في الدلالة وإنما يكون من قبيل
تضاد اختلاف اصطلاح العلماء؛ فأهل البصرة من النحاة يقولون الصفة وأهل الكوفة

يقولون النعت ولا يفرقون بينهما.^(٢)

٣- احتمال التطور الدلالي للفظين بفعل غلبة استعمالهما؛ فالأصل أن كل

لفظ منهما وضع لمعنى يخصه، ثم كثر استعمال الناس له حتى استعمل كل منهما

فيما يستعمل فيه الآخر، يدل على هذا قول أبي هلال العسكري: "فأما قولهم نعت

الخليفة فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض الموصفين بغير

معنى يخصه فيجري مجرى اللقب في الرفعة ثم كثروا حتى استعمل كل واحد منهما

في موضع الآخر."^(٣)

ز- النص الصريح على أن رأي الفيومي محل تأمل، ومن ذلك:

١- روح-أراح

يقول الزبيدي: "أراح الماء واللحم: أتننا كأرواح... وتروّح الماء، إذا أخذ ريح

غيره، لقربه منه. ومثله في الصحاح. ففي أرواح الماء وتروّح نوع من الفرق. وتعبّه

الفيومي في المصباح، وأقره شيخنا، وهو محل تأمل."^(٤)

فرق الزبيدي بين قولهم: أراح الماء وأروّح، وقولهم: تروّح الماء؛ فالأول

بمعنى أتنن، والثاني بمعنى أخذ ريح غيره لقربه منه، ثم نص على أن الجوهري نص

(١) ينظر الفروق اللغوية ص ٣٠

(٢) ينظر السابق نفسه

(٣) السابق نفسه.

(٤) تاج العروس (روح) ٦/ ٤٢١

على مثل هذه التفرقة في (الصحيح) وأن الفيومي قد تعقبه في ذلك، ثم نبه على مخالفته للفيومي في تعقيقه على الجوهرى بأن تعقيقه هذا يحتاج إلى تأمل.

وما نسبته الزبيدي إلى الجوهرى ثابت عنه، فقد قال: "وأراح اللحم، أي أثن... وكذلك أروح... وتروح الماء، إذا أخذ ريح غيره لقربه منه."^(١)

وكذلك ما نسبته إلى الفيومي ثابت عنه، فقد أثبت الفعل (تروح) للرائحة الطيبة.^(٢) ثم أثبت الفعل (أروح) للرائحة النتنة.^(٣) ثم استدرك على الفقهاء استعمالهم التروح في النتن.^(٤)

ثم تعقب الجوهرى فحكم على استعماله للتروح بالشذوذ؛ حيث استعمله في سياق يوحي بأنه يستعمل في الرائحة غير الطيبة؛ حيث استعمله مطلقاً من غير تقييد بما يدل على طيب الرائحة.^(٥) ثم التمس له وجهاً يحمل كلامه عليه.^(٦)

وبالبحث تبين أن العلماء قد اختلفوا في الفعل (أروح) على فريقين: فريق أثبته بمعنى تغير رائحة الماء من غير وصف بنتن أو طيب، يقول الخليل: "وأروح الماء وغيره، أي: تغير." وبهذا المعنى أثبتته كثير من العلماء.^(٨)

(١) الصحيح (روح) ١/ ٣٧٠

(٢) فقال: "وَرَوَّحْتُ الدُّهْنَ تَرْوِيحًا جَعَلْتُ فِيهِ طَبِيًّا طَابَتْ بِهِ رِيحُهُ فَتَرَوَّحَ أَيُّ فَاحَتْ رَائِحَتُهُ."

المصباح المنير (روح) ١/ ٢٤٢

(٣) فقال: "وَرَأَحَ الشَّيْءُ وَأَرَوَّحَ أَثْن... وفي المحكم أيضاً: أَرَوَّحَ اللَّحْمُ إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ وَكَذَلِكَ الْمَاءُ فَتَفَرَّقُ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَيْنِ."

المصباح المنير (روح) ١/ ٢٤٢

(٤) فقال: "فَقَوْلُ الْفُقَهَاءِ: تَرَوَّحَ الْمَاءُ بِحَقِيقَةِ قُرْبِهِ مُخَالَفٌ لِهَذَا." المصباح المنير (روح) ١/ ٢٤٢

(٥) فقال: "وَشَذَّ الْجَوْهَرِيُّ فَقَالَ تَرَوَّحَ الْمَاءُ إِذَا أَخَذَ رِيحَ غَيْرِهِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ." المصباح المنير (روح) ١/ ٢٤٢

(٦) فقال: "وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الرِّيحِ الطَّيِّبَةِ جَمْعًا بَيْنَ كَلَامِهِ وَكَلَامِ غَيْرِهِ." المصباح المنير (روح) ١/ ٢٤٢

(٧) العين (ح و) ٣/ ٢٩٣

(٨) ينظر مجمل اللغة (روح) ١/ ٤٠٤، والمقاييس (روح) ٢/ ٤٥٤، والمحكم (ح و) ٣/ ٥٠٨، والمخصص لابن سيده (ت ٤٥٨هـ) تح: خليل إبراهيم ٢/ ٤٥١، ط ١: دار إحياء التراث، بيروت:

١٤١٧هـ = ١٩٩٦م، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري (ت ٥٧٣هـ)

تح: د. حسين بن عبد الله العمري ٤/ ٢٦٨٦، ط ١: دار الفكر، بيروت: ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م،

والنهاية في غريب الحديث (روح) ٢/ ٢٧٣، ولسان العرب (روح) ٢/ ٤٥٨

وفريق أثبتته لمعنى التَّنَّ من الرائحة، يقول الفارابي: "وأراح اللحم، أي: أَتَنَ." ^(١) ويقول ابن القطاع: "وأروح الماء والشيء واللحم: أَتَنَ." ^(٢) وبالتَّنَّ قَيَّده فريق من العلماء. ^(٣) وأما الفعل: (تَرَوَّح) فالعلماء فيه على النحو الآتي:

- فريق على أنه مرادف لأروح، فهو يدل على مجرد تغير ريح الماء من غير ضل وصف بطيب أو نتن، يقول أبو عبيد القاسم: "تَرَوَّحَ المَاءُ وَغَيْرُهُ إِذَا تَغَيَّرَ رِيحُهُ." ^(٤)
- وفريق على أنه يدل على اكتساب الماء لرائحة شيء مجاور له، يقول الجوهري: "وتَرَوَّحَ الماء، إذا أخذ ريح غيره لِقُرْبِهِ منه." ^(٥) ومثله قال بعض العلماء. ^(٦)

- وفريق ثالث وهو الذي يمثله الفيومي يجعله للرائحة الطيبة فقط؛ حيث قيده بالطيب، واستدرك على العلماء استعمالهم له في غير الطيب من الرائحة. كما اتضح في قوله السابق.

- والباحث يخالف الزبيدي والفيومي ومن ذكر من العلماء ويرى أن كلا الفعلين (أروح وتروح) يستعمل في الرائحة الطيبة، وذلك للآتي:

١- أن الرسول ﷺ أباح الوضوء من الماء الذي أروح، فقد جاء في حديث قتادة «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَاءِ الَّذِي قَدْ أَرَوْحَ أَتَوْضَأُ مِنْهُ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ ^(٧)» ولا يُعقل أن يبيح

(١) ديوان الأدب ٣/ ٤١٩، و ٤٢٧، و

(٢) الأفعال (روح) ٢/ ٦٤

(٣) ينظر التهذيب (ح ر و) ٥/ ١٤١، والصحاح (روح) ١/ ٣٦٨، وشمي العلوم ٤/ ٢٦٨٥، ولسان العرب (روح) ٢/ ٤٥٨، والقاموس المحيط (روح) ١/ ٢٢١.

(٤) غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) تح: د. محمد عبد المعيد خان (روح) ١/ ٣٢٩، ط: ١، مطبعة دائرة المعارف، حيدرآباد- الدكن، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م

(٥) الصحاح (روح) ١/ ٣٧٠

(٦) ينظر مختار الصحاح (روح) ص ١٣١، ولسان العرب (روح) ٢/ ٤٦٦، وتاج العروس (روح) ٦/ ٤٢١.

(٧) النهاية في غريب الحديث (روح) ٢/ ٢٧٣، وينظر لسان العرب (روح) ٢/ ٤٥٨

الرسول ﷺ الوضوء من الماء الممتن؛ مما يدل على أن أرواح تستعمل في الطيب من الرائحة.

٢- أنهم قد اشتقوا من لفظ المروحة، فقالوا: تروّح بالمروحة^(١) يريدون استخدام الآلة التي تتحرك في الهواء لتحرّكه، وقد علّل لهذا الاشتقاق بأنها تحول الريح إلى الطيب، فقيل: "كأنه من الطيب لأن الريح تلين به وتطيب بعد أن لم تكن كذلك."^(٢)



ح - الاستدراك بفهمه على الفيومي، ومن أمثلة ذلك:

١- أ خ ر- المؤخر، المؤخر

يقول الزبيدي: "وآخره العين ومؤخرتها، ما ولي اللحاظ، كمؤخرها، كمؤمن، ومؤمنة، وهو الذي يلي الصدغ، ومقدمها الذي يلي الأنف، يقال: نظر إليه بمؤخر عينه، وبمقدم عينه. ومؤخر العين ومقدمها جاء في (العين) بالتخفيف خاصة، نقله الفيومي عن الأزهرى، وقال أبو عبيد: مؤخر العين، الأجود التخفيف. قلت: ويفهم منه جواز التثقيل على قلة."^(٣)

أثبت الزبيدي كلمة: مؤخر العين بخاء مكسورة مخففة أي من غير تشديد، ثم نص صراحة على أن هذا التخفيف خاص بمؤخر العين فقط، أما غيرها فيكون بالتثقيل أو التشديد، ثم نص على أن هذا الضبط نقله الفيومي عن الأزهرى، ثم أورد قولاً لأبي عبيد ينص فيه على أن التخفيف أجود، ثم أعلن الزبيدي مخالفته للفيومي بنصه الصريح على أنه فهم من كلام أبي عبيد أنه يجوز الوجهان (التخفيف والتشديد) والتخفيف أجود؛ ليستدرك بهذا الفهم على الفيومي بإثباته مخففاً فقط.

(١) ينظر ديوان الأدب ٤٥٣/٣، والتهذيب (ح ر و) ١٤٤/٥، ولسان العرب (ر و ح) ٤٦٦/٢،

والقاموس المحيط (ر و ح) ٢٢١/١.

(٢) المصباح المنير (ر و ح) ١/٢٤٢

(٣) تاج العروس (أ خ ر) ٣٢/١٠

وبالبحث تبين صدق ما نقله الزبيدي عن كل من الأزهري والفيومي، فقد نصا صراحة على أن كسر الخاء والتخفيف خاص بمؤخر العين دون غيرها من الأشياء التي لها مقدّم ومؤخّر؛ فيقال فيما دونها بالفتح والتشديد.^(١)

إلا أن الباحث يأخذ على الزبيدي هنا أمرين: **ض** الأول: أنه أخطأ في نسبة القول بأن التخفيف أجود؛ فقد نسبته إلى أبي عبيد، وهو القاسم بن سلام، والصحيح أنه لأبي عبيدة، وهو معمر بن المثنى، فقد جاء في المصباح: "وقال أبو عبيدة: مؤخّر العين الأجود فيه التخفيف."^(٢)

الثاني: أنه نسب لنفسه جهد الفيومي واستنباطه؛ وذلك حين قال: "قلت: ويُفهم منه جواز التثقيل على قلة."^(٣)؛ فنسب القول بجواز التثقيل - بناء على ما قاله أبو عبيدة لنفسه. والحقيقة: أن هذا الاستنباط كان للفيومي؛ فهو الذي فهمه من قول أبي عبيدة؛ فقد قال: "وقال أبو عبيدة: مؤخر العين الأجود فيه التخفيف فأفهم جواز التثقيل على قلة ومؤخّر كل شيء بالتثقيل والفتح: خلاف مُقدّمه."^(٤) إلا أن الزبيدي أغفل ولم يكتف بإغفاله بل زاد على ذلك بأن نسبته لنفسه.

- والباحث يوافق الفيومي في القول بخصوص المخفف بمؤخر العين، ويخالف الزبيدي في القول بجواز التثقيل؛ وذلك للآتي:

(١) فقد قال الأزهري: "ومؤخّر العين ومُقدّمها. جاء في العين بالتخفيف خاصّة. ومؤخّر الشّيء ومُقدّمه." تهذيب اللغة (خ ر ٦/ ٢٢٧ وقال الفيومي: "ومؤخّر العين ساكن الهمزة ما يلي الصّدغ ومُقدّمها بالسكون طرفها الذي يلي الأنف قال الأزهري: مؤخّر العين ومُقدّمها بالتخفيف لا غير." المصباح المنير (أ خ ر) ٧/ ١

(٢) المصباح المنير (أ خ ر) ٧/ ١

(٣) تاج العروس (أ خ ر) ٣٢/ ١٠

(٤) المصباح المنير (أ خ ر) ٧/ ١

- إجماع العلماء على هذا الخصوص؛ فلم أعثر عليه إلا مخففاً^(١)، ولم يقل فيه أحد بجواز الثقيل إلا ما أورده الفيومي والزبيدي مما استنبطاه من قول أبي عبيدة، مع أن أبا عبيدة لم يصرح بهذا، ولم يصرح به أحد من العلماء، وإنما هذا فهمهما الذي لم يفهمه أحد غيرهما.



- تعدد طرق العلماء وتفننهم في التنبيه على هذا الخصوص؛ فهذا التعدد وذاك التفنن يعكس مدى حرصهم على التنبيه على خصوص التخفيف بمؤخر العين، وتمثل هذا التعدد وذاك التفنن في الآتي:

١- النص الصريح على الخصوص مع إثباته مخففاً فقط، يقول الخليل: "وَمُقَدَّمُ الشَّيْءِ وَمُؤَخَّرُهُ. وَآخِرَةُ الرَّجُلِ وَقَادِمَتُهُ، وَمُقَدَّمُ الْعَيْنِ وَمُؤَخَّرُهَا فِي الْعَيْنِ خَاصَّةً، بِالتَّخْفِيفِ".^(٢)

٢- التنظير له بمثال من المخفف، فقد نظر له الجوهري بالمؤمن فقال: "وَمُؤَخَّرُ الْعَيْنِ، مِثَالُ مُؤْمِنٍ: الَّذِي يَلِي الصَّدْغَ".^(٣)، ونظر له صاحب (جامع العلوم) بالمكرم، فقال: "وَالْمُؤَخَّرُ عَلَى وَزْنِ مُكْرَمٍ: مَا يَلِي الصَّدْغَ".^(٤)

٣- استعمال أسلوب القصر المتمثل في أسلوب النفي والاستثناء، وهو من أساليب التخصيص، ومن ذلك قول ابن فارس: "ولم يجئ مؤخر مخففة في شيء من

(١) ينظر العين (خ ر ع) ٣٠٣/٤، و تهذيب اللغة (خ ر ع) ٢٢٧/٦، والصحاح (أ خ ر) ٥٦٦/٢، ومقاييس اللغة (أ خ ر) ٧٠/١، والمحكم (خ ر ع) ٢٣٥/٥، والمغرب في ترتيب المعرب (أ خ ر) ص ٢٢، وشمس العلوم ٢٠٢/١، ولسان العرب (أ خ ر) ١٢/٤، والقاموس المحيط (أ خ ر) ٣٤٢/١، و دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ) ١١٩/٣ ط: ١، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

(٢) العين (خ ر ع) ٣٠٣/٤، وينظر تهذيب اللغة (خ ر ع) ٢٢٧/٦، ولسان العرب (أ خ ر) ١٢/٤

(٣) الصحاح (أ خ ر) ٥٦٦/٢

(٤) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١١٩/٣، ولسان العرب (أ خ ر) ١٢/٤

كلامهم إلا في مؤخر العين. ^(١) "وقول ابن سيده - بعد أن أثبتته مخففا: "ولا يُقال كذلك إلا في مؤخر العين. ^(٢) "

٤- أثباته مخففا، يقول نشوان: "مؤخر العين: نقيض مُقَدِّمها. يقال: نظر إليه

بمؤخر عينه. ^(٣) "ويقول الفيروزآبادي: "وآخرَةُ العين، ومُؤخِرَتُها: ما وَلِيَ اللَّحَاطَ، ض كمؤخرها. ^(٤) "

٥- النص الصريح على ضبطه بكسر الخاء، يقول المطرزي: "مؤخرُ العَيْنِ -

بِضْمِ المِيمِ وَكَسْرِ الخَاءِ: طَرَفُهَا الَّذِي يَلِي الصُّدْعَ. ^(٥) "



(١) مقاييس اللغة (أخ ر) ١ / ٧٠

(٢) المحكم (خ ر ٥) / ٢٣٥، ولسان العرب (أخ ر) ٤ / ١٢

(٣) شمس العلوم ١ / ٢٠٢

(٤) القاموس المحيط (أخ ر) ١ / ٣٤٢

(٥) المغرب في ترتيب المعرب (أخ ر) ص ٢٢

المبحث الثاني: ما وافق فيه الزبيدي الفيومي

ناقش البحث في المبحث السابق الموقف الأول للزبيدي من الفيومي، وهو موقف المخالفة، وفي هذا المبحث سيناقد موقفه الثاني، وهو موقف الموافقة؛ فيتناول بالبحث والدراسة الأقوال التي أوردها الزبيدي للفيومي ولم يخالفه فيها لا صراحة ولا بذكر ما يدل على المخالفة؛ وسيتناول البحث هذا الموقف في ضوء أنواع ما أورده موافقا له فيه، وهي كالاتي:

أ- ما أورده لبيان المعنى المعجمي للفظ، ومن أمثلة ذلك:

١- غ ث ث - الغث

يقول الزبيدي: "وَعَثَّ الْحَدِيثُ: رَدُّوْا، وَفَسَدَ... وفي الْمَصْبَاح: وفي الكلام الغثُ والسَّمِينُ، أي الجيدُ والرديءُ".^(١)

اعتمد الزبيدي في بيان المعنى المعجمي للفظ (الغث) على ما نقله عن الفيومي؛ فالغث معناه: الرديء، وهذا المعنى أثبتته الفيومي في (المصباح)، ونقله الزبيدي عنه وأقره عليه ولم يخالفه فيه.

وما أسنده الزبيدي للفيومي صحيح.^(٢) كما أن ما جاء عن اللغويين يؤيد ما توافق عليه الزبيدي مع الفيومي من أن المعنى المعجمي للفظ الغث هو الرديء، وذلك يدور حول أن معنى الغث من الكلام أو الحديث أو المنطق: ما كان خلاف الجيد، أو ما كان رديئا أو فاسدا، فقد جاء عنهم: "كَلَامٌ غَثٌ: إذا لم تكن عَلَيْهِ طَلَاوَةٌ".^(٣)

(١) تاج العروس (غ ث ث) ٣٠٨ / ٥

(٢) فقد قال: "وفي الْكَلَامِ الْغَثُ وَالسَّمِينُ الْجَيِّدُ وَالرَّديءُ وَأَغَثَ فِي كَلَامِهِ - بِالْأَلْفِ - تَكَلَّمَ بِمَا لَا

خَيْرَ فِيهِ". المصباح المنير (غ ث ث) ٤٤٣ / ٢

(٣) جمهرة اللغة (ث غ غ) ٨٣ / ١، والمحكم (غ ث ث) ٣٩٥ / ٥، ولسان العرب (غ ث ث) ١٧١ / ٢

و: "أَعَثَّ فُلَانٌ فِي حَدِيثِهِ، إِذَا جَاءَ بِكَلَامٍ لَا مَعْنَى لَهُ." ^(١) وجاء أيضا: "عَثَّ حديث القوم وأَعَثَّ، أي رَدُّوْهُ وَفَسَدَ." ^(٢) و: أَعَثَّ الرجل في منطقته أو كلامه، إذا تَكَلَّمَ بِمَا لَا خَيْرَ فِيهِ. ^(٣)

ولهذا صاغ بعض العلماء قاعدة كلية وحكما عاما نصه: "العَثُّ: الرَّدِيء من كل شيء." ^(٤) وقد جاء مصداق ذلك في الاستعمال، فقد روي أن ابن الزبير قال يوما للاعراب: وَاللَّهِ إِنْ كَلَامَكُمْ لَعَثٌ، وَإِنْ سَلَا حَكَمَ لَرَثٌ. ^(٥)

٢. وقت - الوقت

يقول الزبيدي: "الْوَقْتُ: مقدار من الزَّمانِ. كَذَا فِي الْمِصْبَاحِ." ^(١)

استعان الزبيدي بما نقله عن الفيومي في بيان المعنى المعجمي للفظ الوقت، فهو لفظ موضوع للدلالة على المقدار من الزمان، ونص صراحة على أنه كذلك في (المصباح)، وقد أثبت الزبيدي ذلك ولم يعقب عليه؛ مما يدل على أنه يوافقه في ذلك.

والحقيقة أن الزبيدي لم يكن دقيق النقل هنا عن الفيومي؛ فقد نقل جزءا من نصه وترك جزءا آخر، وذلك أن الفيومي قال: "الْوَقْتُ مِقْدَارٌ مِنَ الزَّمانِ مَفْرُوضٌ لِأَمْرِ مَا." ^(٢)؛ فقد ترك الزبيدي قوله: مَفْرُوضٌ لِأَمْرِ مَا. وهذه الزيادة لها دلالتها وأثرها في المعنى المعجمي للفظ؛ إذ المعنى بدونها: أن الوقت زمان غير محدد ولا معلوم، وأما بها فالمعنى أنه وقت مفروض، أي: محدد ومعلوم.

(١) تهذيب اللغة (غ ث ث) ١٤ / ٨

(٢) الصحاح (غ ث ث) ٢٨٨ / ١، والمقاييس (غ ث ث) ٣٧٩ / ٤، والمحكم (غ ث ث) ٣٩٥ / ٥.

(٣) الصحاح (غ ث ث) ٢٨٨ / ١، المحكم (غ ث ث) ٣٩٥ / ٥، ولسان العرب (غ ث ث) ١٧١ / ٢.

(٤) المحكم (غ ث ث) ٣٩٥ / ٥، ولسان العرب (غ ث ث) ١٧١ / ٢

(٥) جمهرة اللغة (ث غ غ) ٨٣ / ١، والمحكم (غ ث ث) ٣٩٥ / ٥، ولسان العرب (غ ث ث) ١٧١ / ٢

(٦) تاج العروس (وق ت) ١٣٢ / ٥

(٧) المصباح المنير (وق ت) ٦٦٧ / ٢

والباحث يقر ما ذهب إليه كل منهما؛ لأنه بالبحث تبين أن العلماء في تحديد الدلالة أو المعنى المعجمي لهذا اللفظ على فريقين:

الأول: إطلاقه عن التقييد؛ فهو: مقدار من الزمان.^(١) أو مقدار من الدهر.^(٢) من غير تقييد بكونه معلوماً أو غير معلوم، وكان عدم التحديد أو عدم التقدير هذا هو الفارق بينه وبين الميقات، ولهذا قال أبو هلال العسكري: "المِيقَات: مَا قُدِّرَ لِيُعْمَلَ فِيهِ عَمَلٌ مِنَ الْأَعْمَالِ. وَالْوَقْتُ: وَقْتُ الشَّيْءِ قَدَرَهُ أَوْ لَمْ يَقْدَرِهِ."^(٣)

الثاني: تقييده بإيقاعه على وقت معين من الزمن، كالساعة، عند من عرّفه بقوله: "اسم واقع على السّاعة من الزّمان والحين."^(٤)، أو تقييده بالعلم أو التحديد كقول من عرّفه بأنه: "الزّمانُ المَعْلُومُ."^(٥) ومن عرّفه بأنه: المقدار المحدود من الزمن.^(٦)

ب - ما أورده لإثبات لغة أخرى في اللفظ على المستوى الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو الدلالي،

ومن أمثلة ما أورده لإثبات لغة أخرى في اللفظ على المستوى الصوتي:

١- ص ل ب - الصلب

يقول الزبيدي: "وَالصَّلْبُ بِالتَّحْرِيكِ: عَظْمٌ مِنْ لَدُنِ الْكَاهِلِ إِلَى الْعَجَبِ... وقال الفَيَّومِيُّ: الصُّلْبُ مِنَ الظَّهْرِ وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الظَّهْرِ فِيهِ فَقَارٌ فَذَلِكَ الصُّلْبُ، وَالصَّلْبُ بِالتَّحْرِيكِ لُغَةٌ فِيهِ."^(٧)

(١) العين (ق ت و) ١٩٩/٥، وتهذيب اللغة (ق ت و) ١٩٨/٩، ولسان العرب (و ق ت) ١٠٧/٢

(٢) المحكم (ق ت و) ٥٤٢/٦، ولسان العرب (و ق ت) ١٠٧/٢، والقاموس المحيط (و ق ت) ١/١٦٢، والكلّيات للكفوي (و ق ت) ص ٩٤٥

(٣) الفروق اللغوية ص ٢٧١

(٤) جمهرة اللغة (ت ق و) ٤٠٨/١

(٥) مقاييس اللغة (و ق ت) ١٣١/٦

(٦) التوقيف على مهمات التعاريف (و ق ت) ص ٣٤٠

(٧) تاج العروس (ص ل ب) ٢٠١/٣



أثبت الزبيدي في لفظ الصُّلْب - وهو "الظَّهر، وهو عَظْمُ الْفَقَارِ الْمُتَّصِلِ فِي وَسْطِ الظَّهْرِ".^(١) - لغتين هما، الصُّلْب - بفتح الصاد واللام، والصُّلْب - بضم الصاد وإسكان اللام، وهذه نقلها عن الفيومي، ثم نص على أن الأولى لغة في الثانية من غير تعقيب ض على الفيومي بما يدل على مخالفته له؛ مما يعنى توافقهما على ذلك.

وبالبحث تبين أن ما نقله الزبيدي عن الفيومي صحيح، إلا أنه مع صحته نُقِلَ ناقصاً؛ وذلك أنه أثبت مع هذه اللغة لغةً أخرى بضم اللام للإِتْبَاع.^(٢)

كما تبين تعدد الوجوه الصوتية التي تصرف بها العرب ودونها علماء العربية لهذا اللفظ على النحو الآتي:

- ١- الصُّلْب - بضم الصاد وإسكان اللام.^(٣)
- ٢- الصُّلْب - بفتح الصاد وإسكان اللام.^(٤)
- ٣- الصُّلْب - بفتح الصاد واللام^(٥)، وهذه لغة تميم^(٦)، وهي الواردة في قول العجاج:

(١) المصباح المنير (ص ل ب) ١ / ٣٤٥

(٢) فقد قال: "وَالصُّلْبُ كُلُّ ظَهْرٍ لَهُ فَقَارٌ وَتُضَمُّ اللَّامُ لِلْإِتْبَاعِ". المصباح المنير (ص ل ب) ١ / ٣٤٥

(٣) العين (ص ل ب) ٧ / ١٢٧، وجمهرة اللغة (ب ص ل) ١ / ٣٤٩، والصحاح (ص ل ب) ١ / ١٦٣

(٤) العين (ص ل ب) ٧ / ١٢٧، والمحكم (ص ل ب) ٨ / ٣٣١

(٥) ينظر الدلائل في غريب الحديث: أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي (ت

٣٠٢هـ) تح: د. محمد بن عبد الله القناص ٢ / ٨٩٤ ط: ١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢٢ هـ -

٢٠٠١ م، وجمهرة اللغة (ب ص ل) ١ / ٣٤٩، والزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ١٧٦، وديوان

الأدب ١ / ٢٠٤، وتهذيب اللغة ١٢ / ١٣٧، والصحاح (ص ل ب) ١ / ١٦٣، ومقاييس اللغة (ص ل

ب) ٣ / ٣٠١، والمخصص ١ / ١٥١، ولسان العرب (ص ل ب) ١ / ٥٢٦

(٦) جمهرة اللغة (ب ص ل) ١ / ٣٤٩، و

مَا زِلْتُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَلْوِي صَلْبِي وَالرَّأْسَ حَتَّى صِرْتُ مِثْلَ الْأَغْلَبِ^(١)

وَيُرَوَّى: صَلْبِي، بِالضَّمِّ. ^(٢) وقوله: فِي صَلْبٍ مِثْلِ الْعِنَانِ الْمُؤَدَمِ^(٣)

٤- الصالِب - بزيادة ألف بعد الصاد^(٤)، وهي لغة قليلة^(٥)، وقد وردت في قول العباس

بن عبد المطلب يمدح النبي ﷺ:

تَنْقَلُ مِنْ صَالِبٍ إِلَى رَحِمٍ
٥- الصُّلْب - بضم الصاد واللام.^(٦)

إِذَا مَضَى عَالَمٌ بَدَا طَبَقُ.^(٦)



(١) البيت من الرجز، وهو للعجاج في كتاب خلق الإنسان للأصمعي ص ٢٠٢ (منشور ضمن مجموعة الكنز اللغوي في اللسان العربي)، وفي الدلائل في غريب الحديث ٨٩٤/٢، وجمهرة اللغة (ب ص ل) ٣٤٩/١

(٢) الدلائل في غريب الحديث ٨٩٤/٢، وجمهرة اللغة (ب ص ل) ٣٤٩/١.

(٣) ينظر ديوان الأدب ٢٠٤/١، وتهذيب اللغة ١٣٧/١٢، والصحاح (ص ل ب) ١٦٣/١، ومقاييس اللغة (ص ل ب) ٣/٣٠١، والمخصص ١/١٥١، ولسان العرب (ص ل ب) ١/٥٢٦

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/١٧٦، وتهذيب اللغة (ص ل ب) ١٢/١٣٨، و النهاية في غريب الحديث (ص ل ب) ٣/٤٥، واللسان (ص ل ب) ١/٥٢٧.

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/١٧٦، و النهاية في غريب الحديث (ص ل ب) ٣/٤٥، واللسان (ص ل ب) ١/٥٢٧.

(٦) البيت من بحر المنسرح، وهو لعبد المطلب في أمالي الزجاجي ص ٦٦، والموازنة

للأمدى ١/٢٨٨، وشرح المعلقات السبع للزوزني (ت ٤٨٦هـ) ١/٥٩ - دار احياء التراث العربي ط:

١ - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، وشرح أدب الكاتب لابن قتيبة ١/٢٢٤، والحماسة البصرية - علي بن أبي

الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت ٦٥٩هـ) - تح: مختار الدين أحمد

١/١٩٤ - عالم الكتب - بيروت، و نهاية الأرب في فنون الأدب ٢/٣٦٢ - دار الوثائق ط: ١ دار

الكتب والوثائق القومية، القاهرة: ١٤٢٣هـ

(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/١٧٦، والمصباح المنير (ص ل ب) ١/٣٤٥، وتاج العروس

(ص ل ب) ٣/٢٠١

والباحث يرى أن الأصل الصوتي في كل هذه التصرفات أو الصورة الأصلية للفظ هي: الصُّلْب - بضم الصاد وإسكان اللام - وذلك للآتي:

١- أن بعضها وصف بالقلّة كما في الصالب، وبعضها الآخر من قبيل التصرفات العربية في اللفظ بالتحريك والإسكان والإنباع والإبدال، كما في بقية الصور الصوتية الأخرى.

٢- أن الاستعمال ينطق بأنه الأصل؛ فهي الصورة التي وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: (يخرج من بين الصلب والترائب) وكذلك هي الصورة التي وردت في الحديث الشريف، وذلك في حديث: (في الصُّلْب الدِّيَّةُ).^(١)

٢- ع ض د - العَضْد.

يقول الزبيدي: "العَضْدُ، بِالْفَتْح، لُغَةٌ تَمِيمٌ، كَمَا فِي الْمَصْبَاحِ، وَبِالضَّمِّ وَبِالْكَسْرِ، وَكَتِفٍ - وَهَذِهِ لُغَةٌ أَسَدٌ."^(٢)

اعتمد الزبيدي على ما أورده عن الفيومي في إثبات بعض التصرفات الصوتية في بعض الأصوات في بعض اللغات، ومن ذلك لفظ العَضْدُ، وهو: مَا بَيْنَ الْمَرْفُقِ إِلَى الْكَتِفِ^(٣)؛ فقد نقل عن الفيومي أن تميماً تتصرف فيه بتسكين الضاد، وأن أسداً تتصرف فيه بكسر الضاد، ولم يخالفه في ذلك؛ مما يدل على أنه أورده ليثبت به هذه التصرفات الصوتية في تلك اللغات.

(١) أخرجه النسائي في المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ) تح: عبد الفتاح أبو غدة (كتاب القسامة - حديث رقم ٤٨٥٣/٨ ط: ٥٧، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ١٤٠٦ - ١٩٨٦، والدارمي في مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي): أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ) تح: حسين سليم (كتاب الديات ٢٤١١/٣ ط: ١٥٣١، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م

(٢) تاج العروس (ع ض د) ٣٨٣/٨

(٣) العين (ع ض د) ٢٦٨/١، والتهذيب (ع ض د) ٢٨٧/١، والمحكم (ع ض د) ٣٨٩/١

وما أورده الزبيدي عن الفيومي ثابت عنه في (المصباح).^(١)

وما جاء عن العلماء يؤيد ما توافق عليه كل من الزبيدي والفيومي، وذلك

أنه قد جاء عنهم ست لغات في لفظ العضد، وهي على النحو الآتي:

الأولى: عَضُدٌ^(٢) - بفتح العين وضم الضاد - بوزن العَجَز^(٣)، وهذه لغة تميم^(٤)

الثانية: عَضْد^(٥) - بضم العين والضاد - وهي لغة أهل تهامة^(٦) وأهل الحجاز.^(٧)

الثالثة: عَضْد^(٨)، بضم العين وسكون الضاد، بوزن العَجَز^(٩)

الرابعة: العَضْد^(١٠) - بفتح العين وكسر الضاد، بوزن كَبِدٍ، وهذه لغة بني أسد.^(١١)



(١) فقد قال الفيومي: "وَالْعَضْدُ مَا بَيْنَ الْمِرْفَقِ إِلَى الْكَتِفِ، وَفِيهَا خَمْسُ لُغَاتٍ: وَرَأْنُ رَجُلٍ، وَبِضْمَتَيْنِ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ وَقَرَأَ بِهَا الْحَسَنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضْدًا} [الكهف: ٥١] وَمِثَالُ كَبِدٍ فِي لُغَةِ بَنِي أَسَدٍ وَمِثَالُ فَلَسٍ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ وَبَكْرٍ وَالْحَامِسَةُ وَرَأْنُ قُفْلٍ." المصباح المنير (ع ض د) ٤١٥/٢

(٢) العين (ع ض د) ٢٦٨/١، والجمهرة (د ض ع) ٦٥٨/٢، وديوان الأدب ٢٤٤/١، والتهذيب (ع ض د) ٣٨٩/١

(٣) التهذيب (ع ج ز) ٢٢١/١، و(ع ض د) ٢٨٧/١،

(٤) التهذيب (ع ض د) ٢٨٧/١

(٥) العين (ع ض د) ٢٦٨/١، والتهذيب (ع ض د) ٢٨٧/١، والمحكم (ع ض د) ٣٨٩/١

(٦) التهذيب (ع ض د) ٢٨٧/١، و

(٧) المصباح المنير (ع ض د) ٤١٥/٢

(٨) العين (ع ض د) ٢٦٨/١، والتهذيب (ع ج ز) ٢٢١/١، والصحاح (ع ض د) ٥٠٩/٢،

والمحكم (ع ض د) ٣٨٩/١

(٩) التهذيب (ع ج ز) ٢٢١/١

(١٠) ديوان الأدب ٢٤٦/١، والصحاح (ع ض د) ٥٠٩/٢، والمحكم (ع ض د) ٣٨٩/١

(١١) المصباح المنير (ع ض د) ٤١٥/٢

الخامسة: العَضْدُ^(١)، - بفتح العين وسكون الضاد، بوزن العَجَزِ.^(٢) وبوزن فَلَسٍ، وهذه لُغَةٌ تَمِيمٌ وَبَكْرٍ.^(٣)

السادسة: العَضْدُ - بفتح العين والضاد.^(٤)

ض ويرى الباحث أن الأصل الذي تفرعت عنه هذه التصرفات الصوتية في هذه اللغات هو العَضْدُ - بفتح العين وضم الضاد، وذلك للآتي:

١- اختياره في الاستعمال القرآني، فقد جاء في القرآن الكريم بفتح العين وضم الضاد، وذلك في قوله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [سورة القصص: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [سورة الكهف: ٥١].

٢- استعماله دون غيره في الحديث الشريف؛ فقد جاء في حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال: «(مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟)» فَنَاولَتْهُ العَضْدَ فَأَكَلَهَا حَتَّى تَعَرَّقَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ...^(٥) وفي حديث أم زرع «...وملأ من شحم عَضْدِي...»^(٦).

(١) التهذيب (ع ج ز) ١/ ٢٢١، والصحاح (ع ض د) ٢/ ٥٠٩، ومقاييس اللغة (ع ض د) ٤/ ٣٤٨، والمحكم (ع ض د) ١/ ٣٨٩

(٢) التهذيب (ع ج ز) ١/ ٢٢١

(٣) المصباح المنير (ع ض د) ٢/ ٤١٥

(٤) المحكم (ع ض د) ١/ ٣٨٩، ولسان العرب (ع ض د) ٣/ ٢٩٢، وتاج العروس (ع ض د) ٨/ ٣٨٣

(٥) أخرجه البخاري في الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي تح: محمد زهير بن ناصر الناصر (كتاب الأطعمة - باب تَعَرَّقِ العَضْدِ حديث رقم ٢٥٧٠) ٧/ ٧٣ ط: ١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ (كتاب الأطعمة - باب تَعَرَّقِ العَضْدِ حديث رقم ٢٥٧٠) ٧/ ٧٣

(٦) أورده أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (عشيق) ٢/ ٢٨٧، وابن الأثير في النهاية (ع ض

٣- ما جاء عن العلماء من أوصاف ترجح أنه الأصل كالوصف بأنه الأكثر

استعمالاً^(١)، وبأنه الأفصح^(٢).

- ومن أمثلة ما أورده لإثبات لغة أخرى في اللفظ على المستوى الصرفي:

١- و ت د - الودد



يقول الزبيدي: "الودد، بِالْفَتْحِ والسكون على التَّخْفِيفِ فِي لُغَةِ نَجْدٍ، وَيُقَالُ: الْوَدْدُ - بِالتَّحْرِيكِ - لُغَةً فِيهِ، وَكَتِفَ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ وَهِيَ الْفُصْحَى، كَمَا فِي (الْمُضْبَاحِ)، وَالْوَدُّ، بِقَلْبِ التَّاءِ دَالًا وَإِدْغَامَهَا فِي اللَّامِ، كَمَا حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ وَالْفَيُّومِيُّ، وَهِيَ لُغَةُ نَجْدٍ، فَهِيَ أَرْبَعُ لُغَاتٍ."^(٣)

أثبت الزبيدي في لفظ (الودد) - وهو: مارُزٌّ في الحائِطِ أو الأَرْضِ من الخَشَبِ."^(٤) - مجموعة من الصور النطقية في أكثر من لغة، ومن بين هذه اللغات الودد وهي لغة أهل الحجاز، والودد وهي لغة أهل نجد فهم يقولون: الودد، وذلك بإجراء بعض التصرفات الصرفية فيه، فهم يقلبون التاء بعد تسكينها إلى دال؛ لمجاورتها للدال ثم يدغمونها في لام الكلمة وهي الدال الأخيرة، وقد اعتمد الزبيدي في إثبات هاتين اللغتين، وهذا التصرف الصرفي في الصورة الأخيرة على ما نقله عن الفيومي، ولم يخالفه في ذلك لا صراحة ولا بما يدل على ذلك؛ مما يعني أنه يوافق عليه.

(١) ينظر المحكم (ع ض د) ٣٨٩/١، ولسان العرب (ع ض د) ٢٩٢/٣، وتاج العروس (ع ض د) ٣٨٣/٨

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٢

(٣) تاج العروس (و ت د) ٢٤٩/٩

(٤) المحكم (د ت و) ٤١٤/٩، ولسان العرب (و ت د) ٤٤٤/٣

وبالرجوع إلى المصادر اللغوية تبين أن الزبيدي أمين هنا في النقل عن الفيومي.^(١)

كما تبين أن هذه اللغات حفظتها دواوين اللغة، ومن خلال مطالعتها يتضح أن في هذا اللفظ خمس لغات هي:

١- الوَئِد - بفتح الواو وكسر التاء^(٢) وهذه لغة أهل الحجاز.^(٣)

٢- الوَتِد - بفتح الواو والتاء^(٤) - وهي لغة في الوَتِد.^(٥)

٣- الوَرِد - بكسر الواو والتاء - لغة في الوَرِد.^(٦)

٤- الوُئِد - بفتح الواو وسكون التاء.^(٧)

٥- الوَد - بفتح الواو وتشديد الدال^(٨) - وهي لغة تميم^(٩) وأهل نجد.^(١٠) وهذه الصورة نتيجة بعض التصرفات الصرفية، وهي أنهم سكنوا التاء بعد أن كانت

(١) فقد قال: "الْوَيْدُ بِكَسْرِ التَّاءِ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ وَهِيَ الْفُصْحَى وَجَمْعُهُ أَوْتَادٌ وَفَتْحُ التَّاءِ لُغَةٌ وَأَهْلُ

نَجْدٍ يُسَكِّنُونَ التَّاءَ فَيَدْعُمُونَ بَعْدَ الْقَلْبِ فَيَقْفِي وَدٌ." المصباح المنير (وت د) ٦٤٦/٢

(٢) العين (د ت و) ٥٥/٨، و (و د د) ١٠٠/٨، وديوان الأدب ٢١٩/٣، والتهذيب (د ت

و) ١٤/١٠٥، والصاحح (وت د) ٥٧٤/٢، والمحكم (د ت و) ٤١٤/٩

(٣) المصباح المنير (وت د) ٦٤٦/٢، وتاج العروس (وت د) ٢٤٩/٩

(٤) ديوان الأدب ٢١٤/٣، والمزهر ١٨٧/١، والصاحح (وت د) ٥٧٤/٢، والمحكم (د ت و)

٤١٤/٩

(٥) ديوان الأدب ٢١٤/٣، والمزهر ١٨٧/١.

(٦) المزهر ٧١/٢.

(٧) لسان العرب (وت د) ٤٤٤/٣، والقاموس المحيط (وت د) ٣٢٤/١، وتاج العروس (وت د)

٢٤٩/٩

(٨) العين (الثلاثي المعتل - و د د) ١٠٠/٨، جمهرة اللغة (و د د) ١١٥/١، وديوان الأدب ٢٠٩/٣،

والتهذيب (و د د) ١٦٥/١٤، والصاحح (و د د) ٥٤٩/٢، و (وت د) ٥٧٤/٢، والمحكم (و د د)

٣٧٠/٩، و (د ت و) ٤١٤/٩

(٩) العين (الثلاثي المعتل - و د د) ١٠٠/٨، جمهرة اللغة (و د د) ١١٥/١، والتهذيب (و د

د) ١٦٥/١٤.

(١٠) ديوان الأدب ٢٠٩/٣، والتهذيب (و د د) ١٦٥/١٤، والصاحح (و د د) ٥٤٩/٢.

متحركة، ثم قلبوها دالا؛ لمجاورتها للدال، ثم أدغمت الدال في الدال^(١)، ودليل هذا التغيير الصر في القلب والإدغام أنهم إذا صَغَرُوا رَدُّوا التاء فقالوا وَتَيْد. ^(٢)؛ والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

ويرى الباحث أن الأصل في هذه اللغات أو هذه الصور النطقية: الْوَتْد - بفتح الواو وكسر التاء؛ وذلك للآتي:

١- أن الْوَتْد وصفت بأنها لغة رديئة. ^(٣)

٢- أن الْوَتْد، والْوَتْد نُص صراحة على أنهما لغتان في الْوَتْد - كما اتضح سابقا - وليس العكس؛ مما يدل على أن الْوَتْد هو الأصل.

٣- أن الْوَتْد لم يذكرها إلا السيوطي في (المزهر)، ولم أجد لها عند غيره من أهل اللغة. ^(٤)

٤- أن الْوَتْد بها من الثقل الصوتي من تجاور التاء الساكنة للدال الساكنة ما يدل على أنها ليست مرحلة نطقية أصلية ولا نهائية وإنما هي مرحلة متوسطة بين الحركة والفك وبين التسيكين والإدغام كما في لغة تميم؛ فهي مرحلة من مراحل تصرفات تميم في اللفظ.

٥- أن الْوَدَّ قد تشكك فيه ابن سيده، هل هذه الصورة أصلية؟ أم هي من تغيرات تميم، فقال: "زَعَمَ ابْنُ دُرَيْدٍ أَنَّهَا لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ، لَا أَدْرِي هَلْ أَرَادَ أَنَّهُ لَا يُغَيِّرُهَا هَذَا التَّغْيِيرُ إِلَّا بَنُو تَمِيمٍ، أَمْ هِيَ لُغَةٌ لِتَمِيمٍ غَيْرِ مُغَيَّرَةٍ عَنْ وَتْدٍ؟" ^(٥)؛ والمشكوك فيه لا يصلح أصلا.

٥- ورود الاستعمال بها؛ فقد ورد في حَدِيثِ حُذَيْفَةَ «قَالَ لَجُنْدَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: كَيْفَ تَصْنَعُ إِذَا أَتَاكَ مِنَ النَّاسِ مِثْلُ الْوَتْدِ أَوْ مِثْلُ الذُّنُونِ يَقُولُ اتَّبِعْنِي وَلَا اتَّبِعْكَ» ^(٦)

(١) الصحاح (ودد) ٥٤٩/٢، و (وتد) ٥٧٤/٢، ولسان العرب (وتد) ٤٤٤/٣

(٢) العين (الثلاثي المعتل - ودد) ١٠٠/٨، ووالتهذيب (ودد) ١٦٥/١٤.

(٣) ديوان الأدب ٢١٤/٣، والمزهر ١٨٧/١.

(٤) ينظر المزهر ٧١/٢.

(٥) المحكم (ودد) ٣٧٠/٩.

(٦) لأورده ابن الجوزي في غريب الحديث (ذ أن) ٣٥٧/١، وابن الأثير في النهاية (ذ أن) ١٥٢/٢.



- هذا ومن أمثلة ما أورده لإثبات لغة أخرى في اللفظ على المستوى النحوي:
١- ذ ه ل - ذهله وذهل عنه.

يقول الزبيدي: "ذَهَلَهُ، وَعَنَهُ، كَمَنَعَ، ذَهَلًا، وَذُهِلًا، بِالضَّمِّ: تَرَكُهُ عَلَى عَمْدٍ... وَمِمَّا يُسْتَدْرَكُ عَلَيْهِ: ذَهَلَهُ، وَذَهَلَ عَنْهُ، كَفَرَحَ: لُغَةً فِي ذَهَلِهِ، كَمَنَعَ، نَقَلَهُ ابْنُ سَيِّدِهِ، ض وَالصَّاعَانِيُّ، وَالْجَوْهَرِيُّ، وَشَرَّاحُ الْفَصِيحِ، وَالْفَيُّومِيُّ."^(١)

أثبت الزبيدي في الفعل (ذهل) لغتين من الجهة النطقية، ولغتين من الجهة النحوية، فأما من الجهة النطقية فهو يأتي من باين باب فَعَلَ بفتح العين - وهذه نقلها عن الفيروزآبادي - وباب فَعَلَ بكسر العين - وهذه نقلها عن الفيومي وغيره من العلماء - وأما من الجهة النحوية فقد أثبتته متعديا بنفسه ومتعديا بالحرف. وقد وافق الزبيدي الفيومي في ذلك؛ إذ لم يبد اعتراضا أو ما يدل على مخالفته له في ذلك.

والحقيقة أن ما نقله الزبيدي عن الفيومي - مع صحته - فإن فيه قصورا في النقل عنه، فقد أثبتته الفيومي بالفتح وبالكسر وليس بالكسر فقط كما نقله الزبيدي، وأثبتته متعديا بنفسه وبالحرف وبالهزمة وليس بنفسه وبالحرف فقط كما نقل الزبيدي، كما نص صراحة على أن الأكثر فيه أن يتعدى بالهزمة، وهذه لم يشر إليها الزبيدي.^(٢) وما حفظته معجمات اللغة يؤيد ما توافق عليه كل من الزبيدي والفيومي؛ وذلك أن العلماء قد اختلفوا في إثباته باللغتين: الفتح والكسر، وإثباته متعديا بنفسه وبالحرف وبالهزمة، على النحو الآتي:

(١) تاج العروس (ذهل) ٢٩ / ٢٠

(٢) فقد قال الفيومي: "ذَهَلْتُ عَنْ الشَّيْءِ أَذْهَلُ بِفَتْحَيْنِ ذُهِلًا غَفَلْتُ وَقَدْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ فَيَقَالُ ذَهَلْتُهُ وَالْأَكْثَرُ أَنْ يَتَعَدَّى بِالْأَلْفِ فَيَقَالُ أَذْهَلَنِي فَلَا نَّ عَنْ الشَّيْءِ وَقَالَ الرَّمَّحْشَرِيُّ ذَهَلَ عَنْ الْأَمْرِ تَنَاسَاهُ عَمْدًا وَشُغِلَ عَنْهُ وَفِي لُغَةٍ ذَهَلَ يَذْهَلُ مِنْ بَابِ تَعَبَ." المصباح المنير (ذهل) ١ / ٢١١

- الضيق الأول: أثبتته باللغتين، وأثبتته متعديا بالحرف وبالألف فقط ولم يثبتته متعديا بنفسه، يقول الخليل: "ذَهَلْتُ عَنْهُ، وَذَهَلْتُ، لَغْتَانِ: تَرَكْتُهُ، وَأَذْهَلَنِي كَذَا عَنْهُ كَذَا وَكَذَا."^(١)

- الضيق الثاني: أثبتته باللغتين وأثبتته متعديا بالحرف فقط، يقول ابن دريد: "ذَهَلَ عَنِ الشَّيْءِ يَذْهَلُ ذَهَالًا، وَذَهَلَ أَيْضًا يَذْهَلُ، إِذَا سَلَا عَنْهُ وَنَسِيَهُ، فَهُوَ ذَاهِلٌ."^(٢)

- الضيق الثالث: أثبتته باللغتين وأثبتته متعديا بنفسه وبالحرف وبالهزمة، يقول ابن سيده: "ذَهَلَ الشَّيْءُ، وَذَهَلَ عَنْهُ، وَذَهَلَهُ وَذَهَلَ عَنْهُ، يَذْهَلُ فِيهِمَا، ذَهَالًا وَذُهُولًا: تَرَكَهُ عَلَى عَمْدٍ، أَوْ نَسِيَهُ لِشُغْلٍ... وَقَدْ أَذْهَلَهُ الْأَمْرُ، وَأَذْهَلَهُ عَنْهُ."^(٣)

- الضيق الرابع: أثبتته بالفتح فقط، وأثبتته متعديا بنفسه وبالحرف، يقول ابن القطّاع: "وَذَهَلْتُ الشَّيْءَ وَذَهَلْتُ عَنْهُ وَأَيْضًا عَنْهُ تَنَاسَيْتُهُ أَوْ شُغِلْتُ عَنْهُ."^(٤)

- والباحث يتوافق مع ما توافق عليه الزبيدي والضويحي إلا أنه يرى أنه يؤخذ عليهما أنهما لم يشيرا إلى الأصل؛ وربما كان ذلك منهما لأنه لم يشر أحد قبلهما إلى ذلك، كما يرى أن الأصل الفتح والتعدي بالحرف؛ ويعتمد في ذلك على الاستعمال القرآني؛ حيث استعمله مفتوحا ومتعديا بالحرف، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [سورة الحج: ٢]؛ ف(تذهل) مضارع ذَهَلَ؛ وهي وإن كانت تصلح أن تكون مضارعا للمكسور أيضا إلا أن الأصل

(١) العين (ه ذ ل) ٣٩ / ٤، وينظر ديوان الأدب ٢ / ٢١٨، و٢٤٨، و٣٢٣، وتهذيب اللغة (ه ذ ل) ٦ / ١٤١،

والصحيح (ه ذ ل) ١٧٠٢ / ٤، ولسان العرب (ه ذ ل) ١١ / ٢٥٩

(٢) جمهرة اللغة (ه ذ ل) ٧٠٢ / ٢، وينظر مجمل اللغة (ه ذ ل) ١ / ٣٦١، ومقاييس اللغة (ه ذ ل) ٢ / ٣٦٣،

ولسان العرب (ه ذ ل) ١١ / ٢٥٩

(٣) المحكم (ه ذ ل) ٢٩٣ / ٤، وينظر لسان العرب (ه ذ ل) ١١ / ٢٥٩، والمصباح المنير (ه ذ ل) ١ / ٢١١

(٤) الأفعال (ه ذ ل) ١ / ٣٩٠، وينظر أساس البلاغة (ه ذ ل) ١ / ٣١٩، ولسان العرب (ه ذ ل) ١١ / ٢٥٩،

والقاموس المحيط (ه ذ ل) ١ / ١٠٠٢.

فيها أنها للمفتوح، كما أن (عما) عبارة عن (عن) الجارة، و(ما) إلا أنها أدمتا؛ فهذا يدل على أن الأصل فيه التعدي بحرف الجر.
- ومن أمثلة ما أورده لإثبات لغة أخرى في اللفظ على المستوى الدلالي:

١. ث ف أ - الثَّفاء

يقول الزبيدي: "الثَّفاء، كقراء ومثله في (الصَّحاح)... وجزم الفيومي في (المصباح) أنه بالتَّخفيف، كغراب: الخردل المُعالج بالصَّباغ أو الحُرْف، وهي لغة أهل الغور، وهو حبُّ الرِّشاد بلغة أهل العراق."^(١)

استعان الزبيدي بما نقله عن الفيومي في لفظ الثَّفاء في إثبات بعض الدلالات له في بعض اللغات أو اللهجات العربية، فقد نقل عن الجوهري أن الثَّفاء ينطق بتشديد الفاء مثل نطق (قراء) بتشديد الراء، ونقل عن الفيومي تخفيفه بنطقه بفتح الفاء من غير تشديد كنطق (غراب)، ثم أثبت للفظ أكثر من دلالة في أكثر من لغة نقلا عن الفيومي؛ فهو الخردل في لغة أهل الغور وهو حب الرشاد في لغة أهل العراق، نقل الزبيدي عن الفيومي هذه الدلالات في هذه اللغات من غير اعتراض عليه أو اختلاف معه؛ مما يدل على موافقته له في ذلك.

وبالبحث تبين أن ما نسبته الزبيدي لكل من الجوهري والفيومي ثابت عنهما.^(٢)

كما تبين أن موافقة الزبيدي وعدم مخالفته للفيومي فيما ذكره من دلالات للفظ في أكثر من لغة موافقة صحيحة وعلى الصواب؛ وذلك لصحة ما أثبتته من دلالات ولغات في هذا اللفظ، وذلك أنه قد ثبت عن بعض أهل اللغة أن الثَّفاء هو الخردل.^(٣)

(١) تاج العروس (ث ف أ) ١ / ١٦٤

(٢) فقد قال الجوهري: "الثَّفاء على مثال القراء: الخردل، ويقال: هو الحرف." الصَّحاح (ث ف أ) ١ / ٣٩، وقال الفيومي: "الثَّفاء وزانُ غراب هو حبُّ الرِّشادِ الواحدةُ ثَّفاءةٌ وهو في الصَّحاح والجَمْهَرَةُ مَكْتُوبٌ بِالتَّخْفِيفِ وَيُقَالُ الثَّفاءُ الخَرْدَلُ." المصباح المنير (ث ف أ) ١ / ٨٢

(٣) العين (ث ف أ) ٨ / ٢٤٦، وينظر التهذيب (ث ف أ) ١٥ / ١٠٩، والصَّحاح (ث ف أ) ١ / ٣٩، ومقاييس اللغة (ث ف أ) ١ / ٣٨١، والمحكم (ث ف أ) ١٠ / ١٨٢، والنهاية في غريب الحديث (ث ف أ) ١ / ٢١٤

وهذه لغة أهل الغُور. ^(١) كما ثبت عن بعضهم أنه الخردل المُعالج بالصَّبَاغ. ^(٢) وعن بعضهم أنه: الحُرْف. ^(٣) سمي بهذا لأنه يلذع اللسان ^(٤)، ومنه اشتق الشَّيء الحَرِّيف، أي الَّذِي طَعْمُهُ يَلْذَعُ اللِّسَانَ. ^(٥)

وعن بعضهم أنه: نَبْتُ. ^(٦)، من غير تسمية باسم معين وعن بعضهم: أنه حَبِّ الرَّشَاد. ^(٧) وهذه لغة أهل العراق. ^(٨)

كما يرى البعض أنه: الحِلْف، وهذه لغة أهل اليمن، يقول نشوان: "الثَّفَاء: الحُرْف وبعض أهل اليمن يسميه: الحِلْف. ^(٩) وقال: "الحُرْف: حب معروف، يسميه أهل الحجاز الثَّفَاء، وبعض أهل اليمن يقول: الحُلْف، باللام. ^(١٠)

(١) العين (ث ف أ) ٢٤٦/٨، وينظر التهذيب (ث ف أ) ١٥/١٠٩، والمحكم (ث ف أ) ١٨٢/١٠، وغريب الحديث لابن الجوزي (ث ف أ) ١٢٤/١

(٢) العين (ث ف أ) ٢٤٦/٨، وينظر التهذيب (ث ف أ) ١٥/١٠٩، والمحكم (ث ف أ) ١٨٢/١٠، وغريب الحديث لابن الجوزي (ث ف أ) ١٢٤/١، ولسان العرب (ث ف أ) ٤١/١

(٣) العين (ث ف أ) ٢٤٦/٨، وينظر التهذيب (ث ف أ) ١٥/١٠٩، والجمهرة (ح ر ف) ٥١٧/١، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ١٠٦/١، والصحاح (ث ف أ) ٣٩/١، والمحكم (ث ف أ) ١٨٢/١٠

(٤) الفائق (ث ف أ) ١٦٨/١، ولسان العرب (ث ف أ) ٤١/١

(٥) الجمهرة (ح ر ف) ٥١٧/١

(٦) الجمهرة (ث ف و) ١٠٣٥/٢، ومقاييس اللغة (ث ف أ) ٣٨١/١

(٧) الجمهرة (ث ف و) ١٠٣٥/٢، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ): تح: مسعد عبد الحميد ١٠٦/١، ط: دار الطلائع، والمحكم (ث ف أ) ١٨٢/١٠

(٨) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ١٠٦/١، وغريب الحديث لابن الجوزي (ث ف أ) ١٢٤/١

والنهاية في غريب الحديث (ث ف أ) ٢١٤/١، ولسان العرب (ث ف أ) ٤١/١

(٩) شمس العلوم ٨٥٣/٢

(١٠) شمس العلوم ١٣٨٥/٣

ونظرا لتعدد دلالات هذا اللفظ بتعدد اللغات فيه تعددت كذلك تفسيرات العلماء للفظ في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَاذَا فِي الْأَمْرَيْنِ مِنَ الشُّفَاءِ؟ الصَّبْرُ والثُّقَاءُ»، فقد فسر بأنه: الحُرْف. ^(١) وبأنه: الحَرْدَلُ. ^(٢)، وبأنه الخردل المُعَالَج بالصَّبَاغ ^(٣)، وبأنه حب الرِّشَاد. ^(٤)

ج - ما أثبت به وجهها في الضبط، ومن أمثلة ذلك:

١- س ل ح - السلاح.

يقول الزبيدي: "السَّلَاح - بِالْكَسْرِ - والسَّلَاحُ، كَعِنَبٍ، وَضَبَطَهُ الْفَيُومِيُّ فِي الْمِصْبَاحِ كَحَمَلٍ وَالسُّلْحَانِ، بِالضَّمِّ: أَلَّةُ الْحَرْبِ، وَفِي الْمِصْبَاحِ: مَا يُقَاتَلُ بِهِ فِي الْحَرْبِ وَيُدَافَعُ". ^(٥)

ضبط الزبيدي لفظ السلاح بكسر السين وألف بعد اللام (سِلَاح)، وبكسر السين ولام مفتوحة من غير ألف بعدها (سِلَاح) فتكون في ضبطها كلفظ عِنَبٍ، وبضم السين وتسكين اللام وزيادة ألف ونون بعد الحاء (سُلْحَانِ)، ثم أثبت لها ضبطا آخر نقله عن الفيومي - بفتح السين والحاء - (السَّلَاح) فتكون في ضبطها كلفظ حَمَلٍ.

وبالبحث اتضح أن الزبيدي قد أخطأ في النقل عن الفيومي؛ فقد نقل عنه أنه ضبطه كَحَمَلٍ، أي بفتح الحاء والميم، وهذا مخالف لما أثبتته الفيومي؛ فقد أثبتته

(١) ينظر التهذيب (ث ف أ) ١٥ / ١٠٩، والفاثق في غريب الحديث للزمخشري (٥٣٨ هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم (ث ف أ) ١ / ١٦٨، ط ٢: دار المعرفة، لبنان، وغريب الحديث لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) تح: د. عبد المعطي أمين ١ / ١٢٤، ط ١: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م (ث ف أ)، والنهاية في غريب الحديث (ث ف أ) ١ / ٢١٤

(٢) ينظر مقاييس اللغة (ث ف أ) ١ / ٣٨١، وغريب الحديث لابن الجوزي (ث ف أ) ١ / ١٢٤، والنهاية في غريب الحديث (ث ف أ) ١ / ٢١٤

(٣) غريب الحديث لابن الجوزي (ث ف أ) ١ / ١٢٤، ولسان العرب (ث ف أ) ١ / ٤١

(٤) ينظر غريب الحديث لابن الجوزي (ث ف أ) ١ / ١٢٤، والنهاية في غريب الحديث (ث ف أ) ١ / ٢١٤، ولسان العرب (ث ف أ) ١ / ٤١

(٥) تاج العروس (س ل ح) ٦ / ٤٧٨

بكسر السين وإسكان اللام كَحْمَل، فقال: "السَّلَاحُ مَا يُقَاتَلُ بِهِ فِي الْحَرْبِ وَيُدَافَعُ... وَالسَّلْحُ وَرَأْنُ حِمْلٍ: لُغَةٌ فِي السَّلَاحِ."^(١)

كما أنه أخطأ في إثباته بهذا الضبط؛ لأنه غير ثابت عن أحد من العلماء، لا عن الفيومي ولا عن غيره؛ إذ الثابت عن العلماء في ضبطه الآتي:

- الجمهور من العلماء أثبت به كسر السين وألف بعد اللام (سِلَاح) فقط، ولم يثبت له أي صورة أخرى من الصور المذكورة.^(٢)

- بعض العلماء أثبت به بكسر السين ولام مفتوحة من غير ألف بعدها (سِلَاح)، وبضم السين وتسكين اللام وزيادة ألف ونون بعد الحاء (سُلْحَان)^(٣)، وبضم السين واللام (سُلْح)^(٤).

- انفرد الفيومي بإثباته بكسر السين وإسكان اللام كَحْمَل - كما اتضح في نصه السابق.

هذا ما ثبت عن العلماء، أما الضبط الذي أثبتته الزبيدي نقلا عن الفيومي فلم أعثر عليه لا للفيومي ولا لغيره؛ لهذا يعتقد الباحث أنه من قبيل الخطأ.

كما يستبعد الباحث ضبطه بضم السين واللام (سُلْح)، وبضم السين وتسكين اللام وزيادة ألف ونون بعد الحاء (سُلْحَان)؛ لأنهما بهذا الضبط جمعان للسلاح، وليسا مفردين بمعنى السلاح.^(٥)



(١) المصباح المنير (س ل ح) ١/ ٢٨٤

(٢) ينظر العين (ح س ل) ٣/ ١٤١، وتهذيب اللغة (ح س ل) ٤/ ١٨٠، والصحاح (س ل ح) ١/ ٣٧٥، ومجمل اللغة (س ل ح) ١/ ٤٧٠، ومقاييس اللغة (س ل ح) ٣/ ٩٤، والمحكم (ح س ل) ٣/ ١٩٥، والفاق ٢/ ١٩٣، والنهاية (س ل ح) ٢/ ٣٨٨، ولسان العرب (س ل ح) ٢/ ٤٨٧، والمعجم الوسيط (س ل ح) ١/ ٤٤١

(٣) ينظر جمهرة اللغة (ح س ل) ٢/ ١٥٥ ط: ١، دار صادر ١٣٤٥هـ، والقاموس المحيط (س ل ح) ١/ ٢٢٤، وينظر تاج العروس (س ل ح) ٦/ ٤٧٨

(٤) جمهرة اللغة (ح س ل) ٢/ ١٥٥ ط: ١، دار صادر ١٣٤٥هـ.

(٥) ينظر: المحكم (ح س ل) ٣/ ١٩٥، ولسان العرب (س ل ح) ٢/ ٤٨٧

٢- ف ر ت - الفرتان.

يقول الزبيدي: "يُقَال: مِيَاهُ فِرْتَانٍ - بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ - وَالْكَسْرُ حَكَاهُ الْفَيُومِيُّ. وَمَاءٌ فُرَاتٌ وَمِيَاهُ فُرَاتٌ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ" ^(١)

أثبت الزبيدي لفظ الفرتان جمعاً للفرات، فيقال: ماء فرات، ومياه فرتان، ونص صراحة على أنه ضبطه بضم الفاء وكسرها، ثم نص على أن الضبط بالكسر محكي عن الفيومي.

والحقيقة أن الزبيدي لم يكن دقيق النقل عن الفيومي؛ لأن الفيومي وإن كان قد أثبت بهذا الضبط إلا أنه نص صراحة على أنه لا يجمع على هذا الجمع إلا نادراً؛ فقد قال: "الْفُرَاتُ الْمَاءُ الْعَذْبُ، يُقَالُ فَرَّتِ الْمَاءُ فُرُوتَةً وَرَأْنُ سَهْلٍ سُهُولَةٌ إِذَا عَذَّبَ وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا نَادِرًا عَلَى فِرْتَانٍ مِثْلُ غِرْبَانٍ." ^(٢)

كما أن من يطالع ما جاء عن العلماء في ضبط هذا اللفظ يجد أن الزبيدي قد انفرد بضبطه بضم الفاء (فُرْتَان)؛ فلم يقل بهذا أحد من العلماء؛ وذلك أن العلماء على أقوال في جمعه وضبطه؛ فريق أثبتته مفرداً فقط ولم يُثَبِّتْ له جمعاً، فيقول: ماء فُرَاتٍ، ومياه فرات، أي عَذَّبَ. ^(٣) فالفرات لفظ مفرد بوزن فُعَال يوصف به المفرد والجمع، كالصمت والصُّمَات. ^(٤)

وفريق أثبتته مجموعاً على أفعلة، فيقال في المفرد: ماء فُرَات. وفي الجمع: مياه فُرَات، ومياه أفرته. ^(٥)

(١) تاج العروس (ف ر ت) ٢٥/٥

(٢) المصباح المنير (ف ر ت) ٢٥/٥

(٣) ينظر العين (ت ر ف) ١١٥/٣، وتهذيب اللغة (ت ر ف) ١٤/١٩٣، والصحاح (ف ر ت)

٢٥٩/١، ومجمل اللغة (ف ر ت) ٧١٩/١، ومقاييس اللغة (ف ر ت) ٤٩٨/٤

(٤) ينظر ديوان الأدب (كتاب الأسماء من الصحيح - باب فُعَال بَضَمَّ الْفَاء) ١/٤٤٠

(٥) جمهرة اللغة (باب مَا يَكُونُ الْوَاحِدَ وَالْجَمْعُ فِيهِ سَوَاءً فِي النُّعُوتِ) ٣/١٢٥٢

وفريق أثبتته مجموعاً على فِعْلان (فِرْتان)، فيقال في المفرد: ماءٌ فُرَاتٌ، ويقال في الجمع: مِياهٌ فِرْتَانٌ.^(١) وعلى أن (فِرْتان) جمع (فُرَات) نص بعض العلماء صراحة، يقول ابن سيده: "ماء فرات ومياه فُرَات وقد جمعوا فَقَالُوا مِياهٌ فِرْتَانٌ."^(٢) وعلى جمعه على هذا الوزن نص الفيومي أيضاً إلا أنه نص على ندرته كما اتضح في نصه السابق.



- هذا ما ثبت عن العلماء، أما ضبطه بضم الفاء فلم يعثر الباحث على من قال بهذا من العلماء إلا الزبيدي؛ ولهذا يرى أن ضبطه بالضم من قبيل ما انفرد به الزبيدي.

د - ما استعان به في صياغة بعض المصادر، ومن أمثلة ذلك:



١- ف و ت - التفاوت

يقول الزبيدي: "تَفَاوَتْ الشَّيْئَانِ، أَي تَبَاعَدَ مَا بَيْنَهُمَا، تَفَاوُتًا مُثْلَثَةً الْوَاوِ... قَالَ شَيْخُنَا، أَمَا الضَّمُّ فَهُوَ الْقِيَاسُ، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْفِيُومِيُّ فِي (الْمُصْبَاحِ)."^(٣)

اعتمد الزبيدي على ما نقله عن الفيومي في الفعل تفاوت؛ فقد أثبت الزبيدي ثلاث صيغ لمصدره وهي: التفاوت - بضم الواو - والتفاوت بفتحها، والتفاوت بكسرهما، ونص صراحة على أن الفيومي اقتصر على الضم؛ لأنه القياس، ولم يخالفه الزبيدي في ذلك ولم يعقب على عدم إثباته للفتح والكسر؛ مما يعني أنه يوافقه على ذلك.

(١) ينظر كتاب الألفاظ لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) تح: د. فخر الدين قباوة ٤١٥ ط: ١، مكتبة لبنان ناشرون ١٩٩٨م، والمحكم (ت ر ف) ٤٧٨/٩، ولسان العرب (ف ر ت) ٦٦/٢، والمصباح المنير (ف ر ت) ٢٥/٥، والمخصص (نعوت الماء) ٤٤٦/٢، والقاموس المحيط (ف ر ت)

(٢) المخصص (مَا يَكُونُ وَاحِدٌ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ وَالْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ) ١٥٥/٥

(٣) تاج العروس (ف و ت) ٣٦/٥

وبالرجوع إلى ما جاء عن الفيومي تبين أنه بالفعل قد اقتصر على إثباته مضموما فقط كما ذكر الزبيدي^(١)

كما تبين أيضا أن الصور الثلاث التي أثبتها الزبيدي لهذا لمصدر هذا الفعل ثابتة عن علماء اللغة، فقد أثبتوا له التفاوت^(٢) - بضم الواو - وهذا هو القياس في مصدر هذا النوع من الأفعال؛ فالقياس أن يجيء مصدر تَفَاعَلْتُ على التَّفَاعُل - بضم العين - نحو: تَغَاوَلْتُ تَغَاوَلًا^(٣) كما أثبتوا له التَّفَاوُت بفتح الواو^(٤)، والتفاوت بكسرها^(٥). ويرى الباحث أن الفيومي قد أصاب في اقتصاره على الضم؛ وأن الأصل في الصور الثلاث هو الضم؛ وذلك للآتي:

١- أن الضم هو الموافق للقياس في صوغ المصدر من هذا النوع من الأفعال - كما سبق بيانه.

(١) فقد قال: "تَفَاوَتَ الشَّيْئَانِ إِذَا اخْتَلَفَا وَتَفَاوَتَا فِي الْفَضْلِ تَبَايَنًا فِيهِ تَفَاوُتًا بِضَمِّ الْوَاوِ". المصباح المنير (ف و ت) ٢ / ٤٨٢

(٢) أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) تح: محمد الدالي (باب مصادر بنات الأربعة فما فوق) ص ٦٢٩ ط: مؤسسة الرسالة،
والصاحح (ف و ت) ١ / ٢٦٠، والمحكم (ت ف و) ٩ / ٥٤٠، ولسان العرب (ف و ت) ٢ / ٦٩،
والقاموس المحيط (ف و ت) ١ / ٥٧، والمزهر ٢ / ٨٦

(٣) الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ) تح: عبد السلام هارون ٤ / ٨١، ط ٣: الخانجي، القاهرة: ١٩٨٨ م،
وأدب الكاتب (باب مصادر بنات الأربعة فما فوق) ص ٦٢٩، والصاحح (ف و ت) ١ / ٢٦٠،
ولسان العرب (ف و ت) ٢ / ٦٩، والمزهر ٢ / ٨٦، ولسان العرب (ف و ت) ٢ / ٦٩

(٤) إصلاح المنطق (باب: ما يُفتح ويُكسر من حروف مختلفة) ص ٩٦، وأدب الكاتب (باب مصادر بنات الأربعة فما فوق) ص ٦٢٩، والصاحح (ف و ت) ١ / ٢٦٠، والمحكم (ت ف و) ٩ / ٥٤٠،
ولسان العرب (ف و ت) ٢ / ٦٩، والقاموس المحيط (ف و ت) ١ / ٥٧، والمزهر ٢ / ٨٦

(٥) إصلاح المنطق (باب: ما يُفتح ويُكسر من حروف مختلفة) ص ٩٦، وأدب الكاتب (باب مصادر بنات الأربعة فما فوق) ص ٦٢٩، والصاحح (ف و ت) ١ / ٢٦٠، والمحكم (ت ف و) ٩ / ٥٤٠،
ولسان العرب (ف و ت) ٢ / ٦٩، والقاموس المحيط (ف و ت) ١ / ٥٧، والمزهر ٢ / ٨٦

٢- أن العلماء نصوا صراحة على أنه ليس في المصَادِرِ تفاعل ولا تفاعل^(١).

٣- أن صياغته على غير الضم محكوم عليه بالشذوذ^(٢).

٤- أن الفتح والكسر ليس لعامة العرب وإنما هو لقبائل بعينها أو في لهجات بعينها؛ فلا يصح أن يكون أصلاً أو لغة مشتركة، وإنما هو للبيئة الخاصة التي وجد فيها لا يتجاوزها إلى الاستعمال في غيرها؛ ولهذا لم تنطق به أو تستعمله القبائل أو البيئات الأخرى، وقد نُسب نطقه بفتح الواو للكلايين^(٣). ونُسب نطقه بكسر الواو لبني العنبر^(٤)؛ وهذا يعني أنه ليس لعامة العرب وإنما هو لهذه البيئة الخاصة؛ وعليه فلا يصلح أن يكون أصلاً.

٥ - أن الفتح والكسر يحتمل أن يكون من قبيل التصرفات اللغوية في الأصل؛ إذ يحتمل أن يكون الفتح من قبيل التخفيف، وأن يكون الكسر من قبيل الحمل على المعتل من هذا الوزن، وذلك أنهم يقولون في مصدر الفعل توانى: التواني، وتداني: التداني^(٥).

٦- أن الاستعمال يؤيد القول بأصالة الضم؛ فقد استعمل في القرآن الكريم بالضم، وذلك في قوله تعالى: ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ [سورة الملك: ٣].



(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٨١ / ٤، والمحكم (ت و) ٩ / ٥٤٠، ولسان العرب (ف و ت) ٢ / ٦٩

(٢) ينظر أدب الكاتب (باب مصادر بنات الأربعة فما فوق) ص ٦٢٩

(٣) إصلاح المنطق (باب: ما يُفتح ويُكسر من حروف مختلفة) ص ٩٦، وأدب الكاتب (باب مصادر

بنات الأربعة فما فوق) ص ٦٢٩، والصحاح (ف و ت) ١ / ٢٦٠، ولسان العرب (ف و ت) ٢ / ٦٩،

(٤) إصلاح المنطق (باب: ما يُفتح ويُكسر من حروف مختلفة) ص ٩٦، والصحاح

(ف و ت) ١ / ٢٦٠، ولسان العرب (ف و ت) ٢ / ٦٩،

(٥) ينظر تاج العروس (ف و ت) ٥ / ٣٦

٢- م ر ق ت - المقت

يقول الزبيدي: "مَقَّتْهُ مَقَّتًا، وَمَقَّتَ إِلَى النَّاسِ، كَرَّمْ، مَقَاتَةً، هَكَذَا فِي (المُصْبَاح)... وَصَرِيحُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ مَقَاتَةً مُصَدَّرُ مَقَّتَ، كَنَصَرٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ."^(١)

ض أثبت الزبيدي - معتمدا على كلام الفيومي - لل فعل مقت بمعنى: أبغض الشيء^(٢) - صورتين في الأداء اللغوي:

الأولى بفتح القاف (مَقَّتَ) والثانية بضمها (مَقَّتَ) وأثبت لكل منهما مصدرا خاصا بها، فمصدر الأولى: (المَقَّتَ).

ومصدر الثانية (المَقَاتة) وقد وافق الزبيدي الفيومي في ذلك بينما خالف الفيروزآبادي في إثباته المصدرين (المَقَّتَ، والمَقَاتة) للصورة الأولى فقط، وأعلن هذه المخالفة بقوله: وليس كذلك.

وما ذكره الزبيدي عن الفيومي ثابت عنه؛ فقد أثبت الصورتين والمصدرين.^(٣) والباحث مع ما توافق عليه الزبيدي والفيومي من إثبات الفعل بالصورتين وإثبات مصدر لكل منهما، ومع استدراك الزبيدي على الفيروزآبادي بأن الأمر ليس كما ذهب إليه؛ وذلك للآتي:

١- أن العلماء على اتجاهين لا ثالث لهما:
أولهما: إثبات الفعلين، وأثبت مصدر خاص بكل منهما: فَمَقَّتَ مصدره:
المَقَّتَ.^(٤)

(١) تاج العروس (م ق ت) ٩٥ / ٥

(٢) العين (ق ت م) ١٣٢ / ٥، والصحاح (م ق ت) ٢٦٦ / ١

(٣) فقد قال: "مَقَّتْهُ مَقَّتًا مِنْ بَابِ قَتَلَ أَبْغَضَهُ أَشَدَّ الْبُغْضِ عَنْ أَمْرِ قَبِيحٍ وَمَقَّتَ إِلَى النَّاسِ بِالضَّمِّ مَقَاتَةً فَهُوَ مَقِيْتُ". المصباح المنير (م ق ت) ٥٧٦ / ٢

(٤) العين (ق ت م) ١٣٢ / ٥، وتهذيب اللغة (ق ت م) ٧٠ / ٩، والمحكم (ق ت م) ٣٤٤ / ٦،

والأفعال (م ق ت) ١٩٠ / ٣، وشمس العلوم ٦٣٥٢ / ٩، ولسان العرب (م ق ت) ٩٠ / ٢، والمعجم

الوسيط (م ق ت) ٨٧٩ / ٢

وَمَقَّتْ مصدره المَقَاتة. ^(١) والثاني: أثبات فعل واحد وهو (مَقَّت) ومصدر واحد وهو المَقَّت. ^(٢)

٢- أن القول بأن المَقَّت والمَقَاتة مصدران للفعل (مَقَّت) بفتح القاف فقط لم أعثر عليه لأحد من العلماء؛ وإنما هو قول انفرد به الفيروزآبادي؛ حيث قال: "مَقَّتْهُ مَقَّتًا وَمَقَاتَةً: أَبْغَضَهُ". ^(٣)



هـ - ما استعان به في التنبيه على الخصوص أو العموم الدلالي، ومنه:

١- س ب أ - سبأ الخمر.

يقول الزبيدي: "سَبَأُ الْخَمْرِ كَجَعَلٍ يَسْبُؤُهَا سَبَأً وَسَبَاءً ككتابٍ وَمَسْبَأً: شَرَاهَا... قَالَ الْكِسَائِيُّ: وَإِذَا اشْتَرَيْتَ الْخَمْرَ لَتَحْمِلَهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ قُلْتَ: سَبَيْتُهَا، بِلَا هَمْزٍ، وَعَلَى هَذِهِ التَّفْرِقَةِ مَشَاهِيرُ اللَّغَوِيِّينَ إِلَّا الْفَيُومِيُّ صَاحِبَ (الْمُصْبَاحِ) فَإِنَّهُ قَالَ: وَيُقَالُ فِي الْخَمْرِ خَاصَّةً سَبَأْتُهَا، بِالْهَمْزِ إِذَا جَلَبْتَهَا مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ، فَهِيَ سَبَيْتٌ". ^(٤)

أورد الزبيدي ما يفيد أن الخمر إما أن تشتريها لتشربها، وإما أن تشتريها لتحملها من بلد إلى بلد؛ فإذا كان شراؤها للشرب قلت: سَبَأْتُ الْخَمْرَ - بالهمز، وإذا كان شراؤها للحمل من بلد إلى آخر قلت: سَبَيْتُ الْخَمْرَ؛ فالهمز خاص بالتي تُشترى للشرب، أما التي تُشترى للحمل فلا تُهمز، وإنما تكون بالياء؛ ثم نقل عن الفيومي مخالفته للغويين في ذلك؛ فقد ذهب إلى أنها تُهمز إذا كان شراؤها للحمل من بلد إلى بلد، وهذا خاص بالخمر ولا يكون في غيرها، وغيرها إذا كان شراؤه للحمل يقال فيه:

(١) العين (ق ت م) ١٣٢/٥، وتهذيب اللغة (ق ت م) ٧٠/٩، والمحكم (ق ت م) ٣٤٤/٦، والأفعال (م ق ت) ١٩٠/٣، وشمس العلوم ٦٣٥١/٩، ولسان العرب (م ق ت) ٩٠/٢، والمعجم الوسيط (م ق ت) ٨٧٩/٢

(٢) ينظر جمهرة اللغة (ت ق م) ٤٠٧/١، والصحاح (م ق ت) ٢٦٦/١، ومجمل اللغة (م ق ت) ٨٣٧/١، والمقاييس (م ق ت) ٣٤٢/٥

(٣) القاموس المحيط (م ق ت) ١٦٠/١، وينظر تاج العروس (م ق ت) ٩٥/٥

(٤) تاج العروس (س ب أ) ٢٦٢/١

سَبَّيْتُ، أما الخمر فيقال فيها خاصة: سبأت. ولم يعقب الزبيدي على الفيومي في ذلك أو يذكر ما يدل على مخالفته له؛ مما يعنى أنه يوافقه في ذلك.

ومع أن الزبيدي صادق في النقل عن الفيومي.^(١) إلا أن الباحث يرى أن قول

الزبيدي بأن التفرقة هي قول مشاهير اللغويين أمر فيه نظر؛ لأنه ليس بقول ضل المشاهير فقط وإنما هو قول العلماء جميعاً لم يخالف في ذلك أحد إلا الفيومي - كما

سيوضح بعد - كما أن الباحث يخالفهما فيما توافقا عليه؛ وذلك للآتي:

١- ما تبين بعد البحث من إجماع العلماء على اختصاص الهمز بحالة شراء الخمر للشرب، فيقال: سبأت الخمر، أي: اشتريتها، واسمها في هذه الحالة: السبيئة.^(٢) أما حالة الشراء للنقل أو الحمل من بلد إلى بلد فلا تهمز، وإنما يقال: سبيت الخمر، واسمها في هذه الحالة: السبيبة.^(٣) ولم يُعثر على من خالف في ذلك إلا الفيومي.

٢- اجتهاد العلماء وإصرارهم على التنبيه على هذا الخصوص بأكثر من طريقة؛ فلم يكن تفسير المهموز بالشراء هو الطريقة الوحيدة في التنبيه على هذا الخصوص، وإنما تنوعت طرق اللغويين في التنبيه عليه بوسائل أخرى، كالنص

(١) فقد قال: "سَبَّيْتُ الْعُدُوَّ سَبِيًّا مِنْ بَابِ رَمَى... وَيُقَالُ فِي الْخَمْرِ خَاصَّةً سَبَّأْتُهَا بِالْهَمْزِ إِذَا جَلَبَتْهَا مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ فَهِيَ سَبِيَّةٌ." المصباح المنير (س ب أ) ١/ ٢٦٥

(٢) ينظر العين (س ب ع) ٧/ ٣١٥، وإصلاح المنطق ١١٧، والدلائل في غريب الحديث ٢/ ٧٩٢، وجمهرة اللغة (باب السين في الهمز) ٢/ ١٠٩٨، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٢٣، وديوان الأدب ٤/ ٢٠٨، وتهذيب اللغة (س ب ع) ١٣/ ٧١، والصحاح (س ب أ) ١/ ٥٥، والمحكم (س ب ع) ٨/ ٥٥٩، والأفعال لابن القطاع (س ب ي) ٢/ ١٥٥، والنهاية في غريب الحديث (س ب أ) ٢/ ٣٢٩

(٣) ينظر تهذيب اللغة (س ب ي) ١٣/ ٦٨، والصحاح (س ب ي) ٦/ ٢٣٧١، ومجمل اللغة (س ب ي) ١/ ٤٨٥، ومقاييس اللغة (س ب ي) ٣/ ١٣٠، والمحكم (س ب ي) ٨/ ٥٨٥

الصريح على الخصوص، فيقال: "ولا يقال ذلك إلا في الخمر خاصة." ^(١)، واستعمال أسلوب القصر بطريق النفي والاستثناء، فيقال: "ولا يكون السِّبَاء إلا في الخمر وحدها." ^(٢)

٣- أن ترك همزه في هذه الحالة منسوب إلى العامة. ^(٣)



٤- أن هناك قاعدة كلية وحكما عاما يؤكد أنها في حالة الشراء للحمل أو النقل من بلد إلى بلد تكون بغير همز، يقول الأزهري: "وكل شيء حمل من بلد إلى بلد فهو سبي، وكذلك الخمر." ^(٤)

٢- ذن ب - الذنوب.

يقول الزبيدي: "الذَّنُوبُ: الدَّلُو العَظِيمَةُ مَا كَانَتْ، كَذَا فِي (المُصْبَاح)، أَوْ هِيَ الَّتِي فِيهَا مَاءٌ، أَوْ هِيَ الدَّلُو المَلَأَى." ^(٥)

اعتمد الزبيدي على ما نقله عن الفيومي في القول بعموم لفظ (الذَّنُوب) في الدلو العظيمة ما كانت، أي أيا كانت؛ فهي تشمل ما كانت فيها ماء سواء أكانت مملوءة أم دون الملء، أو ما كانت فارغة، ثم نقل فيها أقوالا أخرى منها أنها المملوءة، والتي فيها ماء من غير اشتراط الملء.

والحقيقة أن الزبيدي يؤخذ عليه هنا أن نقله عن الفيومي كان نقلا ناقصا، وذلك أن نص الفيومي يفيد خصوصها بالدلو العظيمة التي فيها ماء؛ فلا تشمل

(١) الصحاح (س ب أ) ٥٥/١، ومجمل اللغة (س ب ي) ٤٨٥/١، ومقاييس اللغة (س ب ي) ١٣٠/٣

(٢) الأمالي: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت ٣٥٦هـ) تح: محمد عبد الجواد الأصمعي ٣٢٦/٢ ط: ٢، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م

(٣) إصلاح المنطق ١١٧، والصحاح (س ب أ) ٥٥/١

(٤) تهذيب اللغة (س ب ي) ١٣/٦٨

(٥) تاج العروس (ذن ب) ٤٣٨/٢

الفارغة؛ وذلك أنه قال: "وَالذُّنُوبُ وَزَانُ رَسُولِ الدَّلْوِ الْعَظِيمَةِ قَالُوا وَلَا تُسَمَّى ذُنُوبًا حَتَّى تَكُونَ مَمْلُوءَةً مَاءً."^(١)

وبالرجوع إلى ما جاء عن أئمة اللغة اتضح أن عبارات العلماء وتحديداتهم الدلالية للفظ (الذنوب) قد اختلفت من عالم لآخر، فالذنوب عند فريق من العلماء لا ض يطلق على الدلو نفسه وإنما يطلق على الماء الذي يملؤه، فالذنوب: "مِلءٌ دَلْوٍ مِنْ مَاءٍ."^(٢) أو: "الماء في الدلو."^(٣)

وعند فريق آخر يطلق على الدلو متى كان فيها الماء سواء أكان قليلا أم كثيرا فإن كانت فارغة فلا يطلق عليها اسم الذنوب؛ لأن الذنوب عندهم: "الدلو فيها ماء."^(٤)

وعند فريق ثالث يطلقونها على الدلو متى كان بها الماء كالفريق السابق لكنهم يشترطون الملاء فإن كان بها الماء لكنه دون الملاء فلا يطلق عليها هذا الاسم؛ لأن الذنوب عندهم: الدلو المملوء ماءً.^(٥) وعند فريق رابع يطلقونها على الدلو متى كان بها الماء كالفريق الثاني لكنهم يشترطون أن يكون الماء دون الملاء - على عكس الفريق السابق - فإن كان الماء يملؤها فلا يطلق عليها هذا الاسم؛ لأن الذنوب عندهم هي التي: "فِيهَا مَاءٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمَلءِ."^(٦)

(١) المصباح المنير (ذن ب) ١/ ٢١٠

(٢) العين (ذن ب) ٨/ ١٩٠، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٥٢٠

(٣) الجيم (ذن ب) ١/ ٢٨١

(٤) إصلاح المنطق ١/ ٢٣٧، والمحكم (ذن ب) ١٠/ ٨٢

(٥) ديوان الأدب ١/ ٣٨٧، والصحاح (ذن ب) ١/ ١٢٩، والفروق اللغوية ص ٣١٣

(٦) تهذيب اللغة (ذن ب) ١٤/ ٣١٦، والصحاح (ذن ب) ١/ ١٢٩، والمحكم (ذن ب) ١٠/ ٨٢

وفريق خامس نظر إلى حجم الدلو، فأطلق الذنوب على الكبير أو العظيم من الدلاء، فإن كان صغيراً فلا يصح أن يُطلق عليه اسم الذنوب؛ لأن الذنوب عندهم: "الدلو الكبيرة أو العظيمة".^(١)



وفريق سادس تحرر من كل هذه القيود ولم يخصها بأي نوع من الدلائل؛ فأطلقه على الدلو سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، وسواء أكان بها ماء أم لا، وسواء أكان الماء يملؤها أم كانت دون الملاء؛ فالذنوب عند هذا الفريق: الدلو مطلقاً^(٢) من غير تقييد بشيء، أو: الدلو ما كانت^(٣).

والباحث يميل إلى تخصيصها بالدلو التي فيها الماء، من غير قيود أخرى ككمية الماء أو حجم الدلو، فمتى وجد بها الماء سميت ذنوباً سواء أكان قليلاً أم كثيراً وسواء أكانت صغيرة أم كبيرة؛ وذلك للاثني:

١- أنه إذا نُظر إلى الحجم فإن الدلو العظيمة أو الكبيرة تستحق اسماً آخر غير الذنوب، وذلك أنه يقال لها: الغرب.^(٤)

٢- أن الاستعمال يؤكد على أن الوصف بالعظمة أو الكبر لا يكون للذنوب وإنما يكون للغرب؛ فقد جاء في حديث النبي ﷺ أنه قال: "أُرِيتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَنْزَعُ عَلَى قَلْبٍ بَدَلُو بِكَرَّةٍ فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ فَنَزَعَ نَزْعًا ضَعِيفًا وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ

(١) تهذيب اللغة (ذ ن ب) ١٤ / ٣١٥، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص ٢٠، وص ٧١، ومجمل

اللغة (ذ ن ب) ١ / ٣٦١، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للحميدي (ت ٤٨٨ هـ)

تح: د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز ١ / ١٨٧، ط ١: مكتبة السنة، القاهرة: ١٤١٥ = ١٩٩٥ م

(٢) الجرائيم المنسوب إلى عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) تح: محمد جاسم ٢ / ٢٨، ط:

وزارة الثقافة، دمشق: ١٩٩٧ م، وجمهرة اللغة (ب ذ ن) ١ / ٣٠٦، وتهذيب اللغة (ذ ن

ب) ١٤ / ٣١٥، وغريب الحديث للخطابي ٢ / ٥٢٠، وكفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ ص ٢٣٧

(٣) المحكم (ذ ن ب) ١٠ / ٨٢، ولسان العرب (ذ ن ب) ١ / ٣٩٢

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة ١ / ٢٨٨، وغريب الحديث للخطابي ١ / ٤٣١، والمخصص (باب

الدلو وما فيها) ٢ / ٤٦٤، وكفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ ص ٢٣٧

ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ فَأَسْتَقَى فَأَسْتَحَالَتْ غَرْبًا فَلَمْ أَرْ عَبْرِيًّا يَفْرِي فَرِيَهُ حَتَّى رَوَى النَّاسُ وَضَرَبُوا بِعَطَنٍ^(١)

فَمَعْنَى اسْتَحَالَتْ غَرْبًا: أَي "تحوّلت وَرَجَعَتْ إِلَى الْكِبَرِ وَالْغَرْبِ الدَّلُو الْعَظِيمَةُ"^(٢)

٣- مما يدل على أن الذنوب هي التي بها ماء: أن النبي صلى الله عليه وسلم - ض في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد «أَمَرَ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَرِيقَ عَلَيْهِ^(٣)» فلا يُعْقَلُ أن تكون الدلو فارغة؛ لأنها إن كانت فارغة فلا فائدة منها؛ وما أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذ كيف تُزال النجاسة بدلو فارغة من الماء.

٤- قوله في الحديث السابق: بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَرِيقَ عَلَيْهِ. فقد اقترن لفظ الذنوب بقوله فأريق عليه؛ وهذا التصاحب أو الاقتران السياقي يدل على أن الذنوب لا بد أن يكون بها ماء؛ لأن الإراقة من أوصاف الماء أو ما شابهه من السوائل كالدم.

٥- مما يدل على أن الذنوب هي التي بها ماء أنه أطلق أو استعير للنصيب؛ فسمي النصيب ذنوباً وذلك في قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾ [سورة الذاريات: ٥٩].^(٤) كما استعيرت في القبر، وذلك في قول أبي ذؤيب

فَكُنْتُ ذَنْبَ الْبُئْرِ لَمَّا تَبَسَّلْتُ وَسُرِبْتُ أَكْفَانِي وَوَسَّدْتُ سَاعِدِي^(٥)

(١) غريب الحديث للخطابي ١/ ٤٣١، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٣٩٤

(٢) تفسير غريب ما في الصحيحين ص ١٨٧

(٣) النهاية في غريب الحديث (ذ ن ب) ٢/ ١٧١

(٤) سورة الطور: ٥٩

(٥) ينظر غريب الحديث للخطابي ٢/ ٥٢٠، ومعجم الفروق اللغوي لأبي هلال العسكري ص ٢٣٦،

والفائق في غريب الحديث (س ج ل) ٢/ ١٥٥، والمخصص (باب الدلو وما فيها) ٢/ ٤٦٤

(٦) البيت من بحر الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/ ٢٠، وفي ديوان الهذليين

بشرح أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ١/ ١٩٤، والذنوب: الدلو، جعل نفسه ذنوباً لها،

أي: كنت أنا الدلو التي دليت فيها، وتبسلت: كُثرَ منظرها وفضعت مرآتها، والبسل: الكريه المنظر،

والمعنى: استقبلتني كراحتها. (ينظر الديوان بشرح السكري ١/ ١٩٤)

اِسْتَعَارَ الذَّنُوبَ لِلْقَبْرِ حِينَ جَعَلَهُ بِئْرًا^(١)؛ والنصيب ليس فراغا وإنما هو جزء منأجزاء لشيء معين يُعطى لمعين، والقبر كذلك لا يكون فراغا؛ فدلّت استعارته في هذين المعنيين على أنه لا بد وأن يكون به الماء.

و- ما نبه به إلى وقوع التطور الدلالي لبعض الألفاظ، ومن ذلك:

١- أ ص ل - الأصل

يقول الزبيدي: "الأصل: أَسْفَلَ الشَّيْءِ، يُقَال: قَعَدَ فِي أَصْلِ الْجَبَلِ، وَأَصْلُ الْحَائِطِ، وَقَلَعَ أَصْلَ الشَّجَرِ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ: أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ: مَا يَسْتَنْدُ وَجُودَ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَيْهِ، فَالْأَبْ أَصْلٌ لِلْوَلَدِ، وَالنَّهْرُ أَصْلٌ لِلْجَدُولِ، قَالَهُ الْفِيُومِي."^(٢)

اعتمد الزبيدي على ما جاء عن الفيومي في التنبيه على التطور الدلالي الذي وقع في لفظ الأصل، فقد كان يدل في البداية على أسفل الشيء، ثم تطورت دلالته بفعل كثرة الاستعمال إلى السبب في وجود الشيء، وقد أسند الزبيدي القول بهذا إلى الفيومي، ولم يُبدِ اختلافا معه ولم يعقب عليه؛ مما يعني أنه يوافقه على ذلك.

وبالرجوع إلى المصادر اللغوية اتضح أن ما أسنده الزبيدي للفيومي ثابت عنه.^(٣) كما تبين أن دلالة لفظ الأصل هي الأسفل أو القاعدة، فالأصلُ أَسْفَلُ كُلِّ شَيْءٍ.^(٤) يقال: أَصْلُ مُؤَصِّلٍ. وَاسْتَأْصَلَهُ، أَي قَلَعَهُ مِنْ أَصْلِهِ.^(٥) ويقال: "قعد في أصل الجبل

(١) المحكم (ذن ب) ٨٢ / ١٠

(٢) تاج العروس (أ ص ل) ٤٤٧ / ٢٧

(٣) فقد قال: "أَصْلُ الشَّيْءِ أَسْفَلُهُ وَأَسَاسُ الْحَائِطِ أَصْلُهُ وَاسْتَأْصَلَ الشَّيْءَ ثَبَّتَ أَصْلُهُ وَقَوِيَ ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ مَا يَسْتَنْدُ وَجُودَ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَيْهِ فَالْأَبْ أَصْلٌ لِلْوَلَدِ وَالنَّهْرُ أَصْلٌ لِلْجَدُولِ". المصباح المنير (ع ص ل) ١٦ / ١

(٤) العين (ص ل أ) ١٥٦ / ٧، وجمهرة اللغة (ص ل أ) ١٦٨ / ١٢، والصحاح (ع ص ل) ١٦٢٣ / ٤،

ومقاييس اللغة (أ ص ل) ١٠٩ / ١، والمحكم (ص ل أ) ٣٥٢ / ٨، ولسان العرب (أ ص ل) ١٦ / ١١

(٥) الصحاح (ع ص ل) ١٦٢٣ / ٤



وأصل الحائط. ^(١) "وأصل الشيء: "قاعدته التي لو تَوَهَّمت مرتفعةً لارتفع بارتفاعه سائرُه لذلك، قال تعالى: أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ [إبراهيم/ ٢٤]. ^(٢)"

وهذه الدلالة لم يصبها التغيير أو التطور؛ فلم يعثر الباحث على من أثبت له دلالة جديدة متطورة عن هذه الدلالة القديمة إلا فيما جاء عن الفيومي ونقله عنه الضبيدي؛ ولهذا يرى الباحث أن القول بتطور دلالة لفظ الأصل من الدلالة على أسفل الشيء أو قاعدته إلى الدلالة على السبب في وجود الشيء أو ما يستند إلى الشيء في وجوده كاستناد الولد إلى أبيه في ذلك، واستناد الجدول إلى النهر بسبب كثرة استعمال كلمة الأصل في هذا المعنى الجديد ^(٣) - ربما كان ذلك من الأمور التي انفرد بها الفيومي؛ وربما كان هذا هو السبب في اعتماد الضبيدي عليه في القول بوقوع التطور الدلالي في هذا اللفظ.

٢. ف ت ي - الفتى

يقول الضبيدي: " والفتى: الشَّابُّ...وَفِي الْمَصْبَاحِ: الْفَتَى فِي الْأَصْلِ يُقَالُ لِلشَّابِّ الْحَدِيثِ ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِلْعَبْدِ وَإِنْ كَانَ شَيْخًا مَجَازًا لِتَسْمِيَّتِهِ بِاسْمِ مَا كَانَ عَلَيْهِ. ^(٤)"

استعان الضبيدي بنص الفيومي في ملاحظة التطور الدلالي للفظ (الفتى)؛ فقد أثبت له الدلالة الأصلية القديمة وهي الشَّابُّ، ثم نص صراحة على أن هذا الأصل القديم قد استعير لدلالة جديدة وهي العبد وإن لم يكن شاباً، وهذه الدلالة الجديدة دلالة مجازية؛ فهي مجاز مرسل، والعلاقة بين المعنيين - القديم والجديد - هي اعتبار

(١) أساس البلاغة (أ ص ل) ٢٩ / ١

(٢) المفردات في غريب القرآن (أ ص ل) ٧٩ / ١

(٣) ينظر المصباح المنير (ع ص ل) ١٦ / ١، وتاج العروس (أ ص ل) ٢٧ / ٤٤٧، وتداخل الأصول

اللغوية وأثره في بناء المعجم د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ص ٣٣ ، ط ١: عمادة البحث

العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م

(٤) تاج العروس (ف ت ي) ٣٩ / ٢٠٨

ما كان، أي ما كان عليه العبد من الفتوة والشباب. وقد نقل الزبيدي ذلك عن الفيومي ولم يخالفه فيه صراحة ولا بما يدل على مخالفته؛ مما يدل على أنه يوافقه في ذلك. وبالرجوع إلى المصادر تبين أن الزبيدي صادق في النقل عن الفيومي.^(١) كما تبين أن لفظ الفتى يطلق على أكثر من معنى على النحو الآتي:

١- الفتى: الشاب، والأُنثى: فتاة، وهذا هو المعنى الأصلي للفظ الذي يتصدر معاني اللفظ في المصادر اللغوية.^(٢)

٢- الفتى: العبد والأمة.^(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِفَتَيْنِهِ أَجْعَلُوا بِضَعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ [يوسف: ٦٢] ، أي لعبيده.^(٤) وقوله تعالى ﴿وَلَا تَكْرِهُوا فَتَيَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ﴾ [النور: ٣٣].

(١) فقد قال: "وَالْفَتَى الْعَبْدُ وَجَمْعُهُ فِي الْقِلَّةِ فَتَيَّةٌ وَفِي الْكَثَرَةِ فَتَيَانٌ وَالْأَمَّةُ فَتَاةٌ وَجَمْعُهَا فَتَيَاتٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ لِلشَّابِّ الْحَدَثِ فَتًى ثُمَّ أُسْتَعِيرَ لِلْعَبْدِ وَإِنْ كَانَ شَيْخًا مَجَازًا تَسْمِيَةً بِاسْمِ مَا كَانَ عَلَيْهِ." المصباح المنير (ف ت ي) ٤٦٢/٢

(٢) المحكم (ت ف ي) ٥٢٢/٩، والمفردات في غريب القرآن (ف ت ي) ١/٦٢٥، والمغرب في ترتيب المعرب (ف ت ي) ص ٣٥١، والقاموس المحيط (ف ت ي) ١/١٣٢٠، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) تح: محمد علي النجار ٤/ ١٧٠ ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، وجامع العلوم ٣/ ١٣.

(٣) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ) تح: محمد فؤاد ٢/ ٦٦، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٨١ هـ، حكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ) تح: محمد صادق القمحاوي ٣/ ١٢٣ ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت: ١٤٠٥ هـ، والمحكم (ت ف ي) ٥٢٣/٩، والمفردات في غريب القرآن (ف ت ي) ١/٦٢٥، ولسان العرب (ف ت ي) ١٥/١٤٧، والقاموس المحيط (ف ت ي) ١/١٣٢٠، وبصائر ذوي التمييز ٤/ ١٧٠، وجامع العلوم ٣/ ١٣.

(٤) مشارق الأنوار (ف ت ي) ٢/ ١٤٦

أي: إماءكم. ^(١) وقوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة النساء: ٢٥] أي: إماءكم. ^(٢)

٣- الفتى: الخادم. ^(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ﴾ [سورة الضحى: ٦٠] [الكهف: ٦٠] جاء في التفسير: إِنَّ فَتَاهُ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ، سُمِّيَ فَتَاهُ لِأَنَّهُ كَانَ يَخْدُمُهُ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا غَدَاءَنَا﴾ [سورة الكهف: ٦٢]. ^(٤)

٤- الغلام والجارية. ^(٥) ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضْعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ [سورة يوسف: ٦٢]. أي: لِغِلْمَانِهِ. ^(٦)

(١) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٦٦، والمفردات في غريب القرآن (ف ت ي) ١/٦٢٥

(٢) ينظر أحكام القرآن للخصاص ٣/١٢٣، والمحكم (ت ف ي) ٩/٥٢٣، والمفردات في غريب

القرآن (ف ت ي) ١/٦٢٥

(٣) المحكم (ت ف ي) ٩/٥٢٢، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، ١٣/١٤ ط:

الدار التونسية، تونس: ١٩٨٤هـ

(٤) المحكم (ت ف ي) ٩/٥٢٢

(٥) أساس البلاغة (ف ت ي) ٢/٧

(٦) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (ت ٣١٠هـ) تح: أحمد شاكر ١٣/٢٢٧ ط: مؤسسة

الرسالة، بيروت: ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠ م، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زَمِين المالكي (ت ٣٩٩هـ)

تح: أبي عبد الله حسين بن عكاشة ٢/٣٣٢، ط: ١: الفاروق الحديثة، مصر: ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢ م،

والكشف والبيان عن تفسير القرآن لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) تح: الإمام

أبي محمد بن عاشور ٥/٢٣٥، ط: ١: دار إحياء التراث، بيروت: ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢ م، وأساس

البلاغة (ف ت ي) ٢/٧، وفتح القدير للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، ٣/٤٨ ط: دار الكلم الطيب،

دمشق، بيروت: ١٤١٤هـ

٥- المملوك.^(١) ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِفَتَيْنِهِ﴾ [يوسف / ٦٢] ، أي: لمملوكيه.^(٢) وقوله عز وجل: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ﴾ [سورة يوسف: ٣٦] ، بقول ابن سيده: "جائز أن يكونا حَدَثَيْنِ أو شَيْخَيْنِ؛ لَأَنَّهُمْ كانوا يُسَمُّونَ الْمَمْلُوكَ فَتَى".^(٣)



٦- الخادم.^(٤) فقد سَمَّى اللهُ تَعَالَى صاحبَ مُوسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ، الَّذِي صَحَبَهُ فِي الْبُحْرِ فَتَى، فقال تعالى: وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ ، أي: خادمه، وسماه بذلك؛ لَأَنَّهُ كَانَ يَخْدُمُهُ فِي سَفَرِهِ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ: ﴿ءَاتَيْنَا غَدَاءَنَا﴾.^(٥) أولاً لأنه قام مقام الفتى، وهو العبد.^(٦) وقوله تعالى: وقال لفتيانهِ، أي لِحْدَامِهِ.^(٧)

- (١) ينظر معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ١١٧/٣ ط: ١، عالم الكتب - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن: علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ) تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ٢/٢٦٠ ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م، والمحكم (ت ف ي) ٩/٥٢٣، والمغرب في ترتيب المعرب (ت ف ي) ص ٣٥١
- (٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٧/٣، والتفسير الوسيط للواحدي ٢/٦٢٠، والمفردات في غريب القرآن (ت ف ي) ١/٦٢٥
- (٣) المحكم (ت ف ي) ٩/٥٢٣
- (٤) ينظر معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) تح: أحمد النجاتي ٤/٢٦٣، ط: ١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، وأحكام القرآن: أبو بكر القاضي محمد بن عبد الله بن العربي (ت ٥٤٣هـ) تح: محمد عبد القادر عطا ٣/٢٣٨ ط: ٣، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، والمحكم (ت ف ي) ٩/٥٢٢، ولسان العرب (ت ف ي) ١٥/١٤٧
- (٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٤/٢٦٣، وأحكام القرآن لابن العربي ٣/٢٣٨، والمحكم (ت ف ي) ٩/٥٢٢.

(٦) أحكام القرآن لابن العربي ٣/٢٣٨

(٧) تفسير مقاتل بن سليمان لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي (ت ١٥٠هـ) تح: د. عبد الله محمود شحاته ٢/٣٤٢، ط: ١، دار إحياء التراث، بيروت: ١٤٢٣ هـ



- واستعمال لفظ الشاب في العبد أو الخادم أو المملوك من قبيل الاستعارة -

كما صرح به الفيومي ونقله عنه الزبيدي في نصيهما السابقين -، وبه صرح المطرزيُّ فقال: "الْفَتَى مِنَ النَّاسِ الشَّابُّ الْقَوِيُّ الْحَدِثُ وَالْجَمْعُ فِتْيَةٌ وَفِتْيَانٌ وَيُسْتَعَارُ لِلْمَمْلُوكِ ^(١) وَإِنْ كَانَ شَيْخًا كَمَا الْغُلَامُ".



- ولكن إذا كان المطرزي قد صرح أن اللفظ في هذا المعنى من قبيل الاستعارة، أي المجاز فإنه يبقى الانفراد للفيومي في التنبيه على العلاقة التي سوغت الانتقال بهذا اللفظ من معناه القديم إلى المعنى الجديد، وهي علاقة: (اعتبار ما كان)، وهي واحدة من علاقات المجاز المرسل؛ فهذه العلاقة لم يعثر الباحث على من نبه إليها إلا الفيومي؛ وربما كان هذا الانفراد هو السبب في اعتماد الزبيدي على الفيومي دون غيره من العلماء في ملاحظة التطور الدلالي لهذا اللفظ.

والباحث يوافق الفيومي والزبيدي فيما توافقا عليه من تطور استعمال كلمة الفتى من الدلالة على الشاب إلى الدلالة على العبد أو ما في معناه كالخادم والمملوك والغلام، والأمة والجارية؛ وذلك ثلاثي؛

١- أن لهذا التطور طريقا لغويا مشروعا وعلاقة تميزه، فأما الطريق اللغوي الذي تم انتقال اللفظ عبره من المعنى القديم إلى المعنى الجديد فهو المجاز، وأما العلاقة التي سوغت ذلك: فهي (اعتبار ما كان)، وقد سبق توضيح ذلك.

٢- أن لهذا التطور علةً من أجلها أُطلق اللفظ على هذه المسميات الجديدة، فقد ذكر العلماء أنه قد سمي العبد أو المملوك أو الخادم بالفتي، والأمة أو الخادمة بالفتاة وإن كانا عجوزين؛ لأنهما لا يوقران توقير الكبير. ^(٢) أو تلتظفا، يقول الطاهر ابن

(١) المغرب في ترتيب المعرب (ف ت ي) ص ٣٥١

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١٢٣/٣، وجامع العلوم ١٣/٣.

عاشور: " والفتى: من كان في مبدأ الشباب، ومؤنثه فتاة، ويطلق على الخادم تطفًا، لأنهم كانوا يستخفون بالشباب في الخدمة، وكانوا أكثر ما يستخدمون العبيد. ^(١)"

٤- أن للتسمية الجديدة أثرا فقهيا، فقد سئل أبو يوسف عمن قال: أنا فتى فلان فقال: هو إقرار منه بالرق. ^(٢)



٥- أن في استعمال الفتى والفتاة في العبد والأمة ملمحًا دلاليًا عظيمًا، فقد عدل عن لفظ العبودية إلى لفظ الفتوة لأن العبودية الخالصة أو المحضة لا تكون إلا لله تبارك وتعالى ويكره أن تُصرف لغيره؛ ولهذا يقول القاضي عياض في قوله في الحديث: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأَمْتِي، وَلَكِنْ فَتَايَ وَفَتَاتِي» هو بمعنى: "عَبْدِي وَأَمْتِي، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ ذِكْرِ لَفْظِ الْعُبُودِيَّةِ الْمُحْضَةِ إِذِ الْعُبُودِيَّةُ حَقِيقَةٌ لِلَّهِ وَلَفْظُ الْفَتْوَةِ مُشْتَرَكٌ لِلْمَلِكِ وَلِفَتَاءِ السَّن. ^(٣)" ويقول ابن الأثير: "أَيُّ غُلَامِي وَجَارِيَّتِي، كَأَنَّهُ كَرِهَ ذِكْرَ الْعُبُودِيَّةِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى. ^(٤)"

ز- ما نبه به على التذكير والتأنيث في بعض الألفاظ، ومن ذلك:

١- ب ع ر- البعير

يقول الزبيدي: "وَالْبَعِيرُ مِنَ الْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الْإِنْسَانِ مِنَ النَّاسِ، يُقَالُ: الْجَمَلُ بَعِيرٌ، وَالنَّاقَةُ بَعِيرٌ... وَفِي (المُصْبَاح): الْبَعِيرُ مِثْلُ الْإِنْسَانِ يَقَعُّ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، يُقَالُ حَلَبْتُ بَعِيرِي. وَالْجَمَلُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يَخْتَصُّ بِالذَّكَرِ، وَالنَّاقَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ تَخْتَصُّ بِالْأُنْثَى. ^(٥)"

(١) التحرير والتنوير ١٣/ ١٤

(٢) أساس البلاغة (ف ت ي) ٧/ ٢، والمغرب في ترتيب المعرب (ف ت ي) ص ٣٥١

(٣) مشارق الأنوار (ف ت ي) ٢/ ١٤٦

(٤) النهاية في غريب الحديث (ف ت ا) ٣/ ٤١١، ولسان العرب (ف ت ي) ١٥/ ١٤٧

(٥) تاج العروس (ب ع ر) ١٠/ ٢١٨



اعتمد الزبيدي هنا في القول بأن لفظ البعير يقع على الذكر والأنثى؛ فيقال للذكر وهو الجمل بعير وللأنثى وهي الناقة بعير أيضا على ما نقله عن الفيومي، وقد نقله الزبيدي ولم يعقب عليه أو يُظهر خلافا معه في ذلك؛ مما يدل على أنه يوافقه في وقوع لفظ البعير على الذكر والأنثى من غير تفريق بينهما بتغير اللفظ أو بإضافة علامة ض تأنث إليه.

وبالرجوع إلى ما جاء عن اللفظ في المصادر اللغوية اتضح صحة ما أسنده الزبيدي للفيومي.^(١) كما اتضح أن علماء العربية مُجمعون على أن العرب تُوقع لفظ البعير على الذكر والأنثى، فيقولون: هذا بعير للذكر والأنثى كما يقولون هذا إنسان للرجل والمرأة.^(٢) والباحث معهما فيما اتفقا عليه من صحة إيقاع لفظ البعير على الذكر والأنثى؛ وذلك للآتي:

- ١- إجماع علماء اللغة على ذلك - كما اتضح سابقا.
- ٢- أن الاستعمال يؤيد وقوعه على الذكر والأنثى، ومن وقوعه على الذكر: ما جاء في حديث جابر «استغفر لي رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْبَعِيرِ خَمْسًا

(١) فقد قال: "الْبَعِيرُ مِثْلُ: الْإِنْسَانِ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى يُقَالُ حَلَبْتُ بَعِيرِي وَالْجَمْلُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يَخْتَصُّ بِالذَّكَرِ وَالْناقَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ تَخْتَصُّ بِالْأُنْثَى." المصباح المنير (ب ع ر) ١/ ٥٣

(٢) ينظر العين (ع ر ب) ٢/ ١٣٢، وجمهرة اللغة (ب ع ر) ١/ ٣١٦، والمذكر والمؤنث لابن التَّسْتَرِي الكاتب (ت ٣٦١ هـ) تح: د. أحمد عبدالمجيد هريدي ص ٧٩ ط/ ١/ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، مكتبة الخانجي - القاهرة، وتهذيب اللغة (ع ر ب) ٢/ ٢٢٩، والصحاح (ب ع ر) ٢/ ١٣٢، والمحكم (ع ر ب) ٢/ ١٣٤، ومشارك الأنوار (ب ع ر) ١/ ٩٧، وشمس العلوم ١/ ٥٧١، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تح: د. رمضان عبد التواب ص ٧٤ ط: مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م، والنهاية في غريب الحديث (ب ع ر) ١/ ١٤٠، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص ١٠٣، ولسان العرب (ب ع ر) ٤/ ٧١، والقاموس المحيط (ب ع ر) ١/ ٣٥٢، والمعجم المفصل في المذكر والمؤنث د. إميل يعقوب ص ١٥٤ ط: ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان والنهاية في غريب الحديث (ب ع ر) ١/ ١٤٠، وتحرير ألفاظ التنبيه للنووي ص ١٠٣، ولسان العرب (ب ع ر) ٤/ ٧١، والقاموس المحيط (ب ع ر) ١/ ٣٥٢، والمعجم المفصل في المذكر والمؤنث د. إميل يعقوب ص ١٥٤

وَعِشْرِينَ مَرَّةً؛ فقد فُسِّرَ البعير في هذا الحديث بالجمل وهو الذكر من الإبل، يقول ابن الأثير عندما تعرض لهذا الحديث: "هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي اشْتَرَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَابِرٍ جَمَلَهُ وَهُوَ فِي السَّفَرِ".^(١)

ومن وقوعه على الأنثى ما روي عن بعض العرب أنه كان يقول: صرعتني بعير لي. ف قيل له: مَا هِيَ؟ فَقَالَ: نَاقَةٌ.^(٢) فقد قال: صرعتني، بالتأنيث ولو أراد المذكر لقال: صرعتني، كما أنه صرح بأنه يريد المؤنث وهي الناقة عندما سئل عن مراده من لفظ البعير، ولو أراد المذكر لقال: جمل. كما حكى عن بعض العرب أيضا أنه كان يقول: "شربت من لبن بَعِيرِي"^(٣)، وأنهم يقولون: "حلبت بَعِيرِي".^(٤)، واللبن والحلب إنما يكونان للمؤنث وهي الناقة

٣- أن السياق كفيلا لتحديد المراد من اللفظ، وهذا السياق إما أن يكون داخليا كتأنيث الفعل كما قوله صرعتني، والاقتران السياقي بما يدل على أن المراد هو المؤنث كالاقتتان بكلمتي اللبن والحلب في الأمثلة السابقة، وإما أن يكون خارجيا؛ وذلك أن هناك مقامين: مقام قد تبين فيه المسمى أهو ذكر أم أنثى، ومقام لم يتبين فيه الذكر من الأنثى؛ فالمقام الأول يقال فيه للذكر جمل وللأنثى ناقة، وأما المقام الثاني فيقال فيه البعير، وإلى هذا أشار الخليل فقال: "والعرب تقول: هذا بَعِيرٌ ما لم يَعْرِفُوا، فإذا عَرَفُوا قالوا للذكر: جمل، وللأنثى: ناقة، كما يقولون: إنسان فإذا عرفوا قالوا للذكر: رجل، وللأنثى امرأة."^(٥)

(١) النهاية في غريب الحديث (ب ع ر) ١/ ١٤٠

(٢) جمهرة اللغة (ب ع ر) ١/ ٣١٦، والمحكم (ع ر ب) ٢/ ١٣٤، وأساس البلاغة ١/ ٦٨، ولسان العرب (ب ع ر) ٤/ ٧١

(٣) المحكم (ع ر ب) ٢/ ١٣٤، وشمس العلوم ١/ ٥٧١، ولسان العرب (ب ع ر) ٤/ ٧١

(٤) المذكر والمؤنث لابن التستري (ت ٣٦١ هـ) ص ٧٩، وأساس البلاغة ١/ ٦٨

(٥) العين (ع ر ب) ٢/ ١٣٢



٢- زوج - الزوج.

يقول الزبيدي: "الرَّوْجُ للمرأة: البَعْلُ. وللرَّجُل: الزَّوْجَةُ، بالهاء ... وفي المصباح: الرَّجُل: زَوْجُ المرأة، وَهِيَ زَوْجُهُ أَيضًا. هذه اللَّغَةُ الْعَالِيَةُ، وَجَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ."^(١)



ض جعل الزبيدي نص الفيومي أساسا اعتمد عليه في القول بأن لفظ (الزوج) يقال للمذكر والمؤنث بلفظ واحد من غير زيادة تاء للتأنيث؛ فهو ملازم للتذكير حتى مع المؤنث، وهذه هي لغة القرآن الكريم واللغة العالية. وفي قوله: (اللغة العالية) ما يدل على أن هناك لغة دونها، وقد وافقه الزبيدي في ذلك؛ إذ لم يعلن مخالفته له لا بصريح العبارة ولا بما يدل على ذلك.

وبالبحث تبين أن الزبيدي صادق في النقل عن الفيومي.^(٢) كما تبين صحة ما اعتمد عليه؛ فالثابت عن علماء اللغة أن لفظ الزوج لفظ مذكر إلا أنه يقع على الذكر والأنثى.^(٣)

فيطلق على الرجل والمرأة، ولا تكاد العرب تقول زوجة.^(٤)

(١) تاج العروس (زوج) ٢١/٦

(٢) فقد قال: "رَوْجُ الْمَرْأَةِ وَهِيَ زَوْجُهُ أَيضًا هَذِهِ اللَّغَةُ الْعَالِيَةُ وَبِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ نَحْوُ ﴿أَسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] وَالْجَمْعُ فِيهِمَا أَزْوَاجٌ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ. وَأَهْلٌ نَجِدُ يَقُولُونَ فِي الْمَرْأَةِ زَوْجَةً بِالْهَاءِ وَأَهْلُ الْحَرَمِ يَتَكَلَّمُونَ بِهَا وَعَكْسَ ابْنُ السَّكَيْتِ فَقَالَ وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ لِلْمَرْأَةِ زَوْجٌ بِغَيْرِ هَاءٍ وَسَائِرُ الْعَرَبِ زَوْجَةً بِالْهَاءِ." المصباح المنير (زوج) ٢٥٨/١

(٣) المذكر والمؤنث لابن جني (ت ٣٩٢هـ) تح: د. طارق نجم عبدالله ص ٧٠ ط: ١، دار البيان العربي - جدة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م، وينظر المعجم المفصل في المذكر والمؤنث د. إميل يعقوب ٢٣٢.

(٤) الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام تح: د. محمد المختار العبيدي (باب اسم حليلة الرجل) ٢/٤١٩ ط: ٢، دار مصر للطباعة - القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، والظاهر في معاني كلمات الناس ٢/١٩٩، المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب (ت ٣٦١هـ) ص ٥٢ ط: ١، ومشارك الأتوار (زوج) ١/٣١٣، ولسان العرب (زوج) ٢/٢٩٢، والمزهر في علوم اللغة ٢/١٩٤

فَزَوْجُ الْمَرْأَةِ: بعلها، وزَوْجُ الرَّجُل: امرأته. ^(١) وَالرَّجُلُ زَوْجُ الْمَرْأَةِ، وَهِيَ زَوْجُهُ. ^(٢)

- واستعماله بدون هاء هو لغة أهل الحجاز وأزد شَنْوَةٌ. ^(٣) ولكن إذا كان

جمهور العرب على ذلك فإن منهم من فرق بين المذكر والمؤنث بالتاء، فقال

للمؤنث زوجة؛ فقد حفظت المصادر العربية أن من العرب من يستعمل الهاء في

المؤنث ^(٤)، وهي لغة بني تميم. ^(٥) وأهل نجد، فهم يَقُولُونَ فَلَانَةُ زَوْجَتُهُ فَلَان. ^(٦)

والباحث على ما توافق عليه الزبيدي والفيومي؛ وذلك للآتي:

١- حكم العلماء بأن استعماله بدون هاء مع المؤنث هو الأفتح والأصح. ^(٧)

(١) الصحاح (ز و ج) ١/ ٣٢٠، ومقاييس اللغة (ز و ج) ٣/ ٣٥، ولسان العرب (ز و ج) ٢/ ٢٩٢.

(٢) المحكم (ج ز و) ٧/ ٥٢٥، وأساس البلاغة (ز و ج) ١/ ٤٢٥، والمغرب في ترتيب المعرب (ز و ج) ص ٢١٣، ولسان العرب (ز و ج) ٢/ ٢٩٢.

(٣) المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ص ٥٢ ط: ١، والمذكر والمؤنث لابن جني ص ٧٠، والمحكم (ج ز و) ٧/ ٥٢٥، ولسان العرب (ز و ج) ٢/ ٢٩٢.

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ١٩٩، والمذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ص ٥٢، والمحكم (ج ز و) ٧/ ٥٢٥، والمذكر والمؤنث لابن جني ص ٧٠، والصحاح (ز و ج) ١/ ٣٢٠، وأساس البلاغة (ز و ج) ١/ ٤٢٥، ومشارك الأنوار (ز و ج) ١/ ٣١٣، والمغرب في ترتيب المعرب (ز و ج) ص ٢١٣.

(٥) المحكم (ج ز و) ٧/ ٥٢٥، ولسان العرب (ز و ج) ٢/ ٢٩٢.

(٦) المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ص ٥٢، والمذكر والمؤنث لابن جني ص ٧٠ ط: ١، والمخصص لابن سيده (ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء) ٥/ ١٤٧، والمصباح المنير (ز و ج) ١/ ٢٥٨، وتاج العروس (ز و ج) ٦/ ٢١.

(٧) مقاييس اللغة (ز و ج) ٣/ ٣٥، والمذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ص ٥٢، والمخصص لابن

سيده (ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء) ٥/ ١٤٧، ولسان العرب (ز و ج) ٢/ ٢٩٢.

٢- أنه أطلق على المؤنث بدون هاء في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف، فأما

القرآن الكريم فقوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [سورة البقرة: ٣٥]^(١)

وقوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [سورة الأحزاب: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿

ض وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْبَدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ [سورة النساء: ٢٠]^(٢).

وأما الحديث ففي قوله صلى الله عليه وسلم: أن لزوجك عليك حقاً.^(٣)

٣- أن استعماله بالهاء مع المؤنث في لغة تميم نجد لا يصلح دليلاً على أن الهاء

للتأنيث، فقد رأى بعض العلماء أن الهاء ليست للتأنيث وإنما هي زيادة تأكيد

للتأنيث، يقول ابن التستري: "الزوج يقع على الرجل والمرأة، وتؤكد المرأة فيقال:

زوجة."^(٤) والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

٨- ما استعان به في إثبات بعض الجموع لبعض الألفاظ، ومن ذلك:

١- ج رب - الجراب

يقول الزبيدي: "الْجِرَابُ - بِالْكَسْرِ...: الْمِرْوَدُّ أَوْ الْوِعَاءُ... (ج) جُرْبٌ ككِتَاب

وَكُتُبٍ، عَلَى الْقِيَاسِ (وَجُرْبٌ) بَضْمٌ فَسْكُونٌ، مُخَفَّفٌ مِنَ الْأَوَّلِ (وَأَجْرِبَةٌ) قَالَ

الْفَيَّومِيُّ: إِنَّهُ مَسْمُوعٌ فِيهِ."^(٥)

أثبت الزبيدي للفظ الجراب ثلاثة جموع معتمداً على ما نقله عن الفيومي في

واحد من هذه الجموع وهو أجربة. وقد وافقه الزبيدي في ذلك؛ حيث لم يبد اعتراضاً

ولا مخالفة له.

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ١٩٩/٢، والصحاح (ز و ج) ٣٢٠/١، ومقاييس اللغة (ز و

ج) ٣/٣٥، والمحكم (ج ز و) ٥٢٥/٧، ولسان العرب (ز و ج) ٢/٢٩٢.

(٢) لسان العرب (ز و ج) ٢/٢٩٢.

(٣) مشارق الأنوار (ز و ج) ١/٣١٣.

(٤) المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ص ٥٢.

(٥) تاج العروس (ج رب) ٢/١٥٠.

وما أسنده الزبيدي للفيومي ثابت عنه؛ فقد قال الفيومي: "وَالْحِرَابُ مَعْرُوفٌ وَالْجَمْعُ جُرْبٌ مِثْلُ: كِتَابٍ وَكُتِبَ، وَسُمِعَ (أَجْرِبَةُ) أَيْضًا."^(١)

وما توافقا عليه ثابت عن أهل اللغة؛ إذ الوارد عنهم في جمع هذا اللفظ ثلاثة جموع وهي: الجُرْبُ.^(٢) والجُرْبُ^(٣) والأجربة^(٤)

٢ مل ح - ملح

يقول الزبيدي: "الملح، بالكسر (م) أي معروف، وهو ما يُطَيَّب به الطعام... وقال الفيومي: جمعه مِلَاحٌ كَشَعْبٍ وشعاب."^(٥)

اعتمد الزبيدي على الفيومي في إثبات جمع لفظ الملح، فقد نقل عنه أن يُجمع على مِلَاحٍ كَشَعْبٍ يُجمع على شعاب. ولم يخالفه الزبيدي في ذلك.

والحقيقة أن الزبيدي هنا لم يكن دقيق النقل عن الفيومي؛ لأن الفيومي وأن نص على جمعه على مِلَاح، فإنه يُنْظَرُ له بِشَعْبٍ وشعاب، وإنما نَظَرَ له بمِثَالٍ آخر؛ فقد قال: "وَالْجَمْعُ مِلَاحٌ بِالْكَسْرِ مِثْلُ بَثْرٍ وَبَثَارٍ."^(٦)

(١) المصباح المنير (ج ر ب) ٩٤ / ١

(٢) العين (ج ر ب) ١١٣ / ٦، وتهذيب اللغة (ج ر ب) ٣٧ / ١١، والصحاح (ج ر ب) ٩٨ / ١، والمحكم (ج ر ب) ٤٠٢ / ٧، ومشارك الأنوار (ج ر ب) ١٤٤ / ١، وشمس العلوم ١٠٥٢ / ٢، ومختار الصحاح (ج ر ب) ٥٥ / ١، وتحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٤٣، ولسان العرب (ج ر ب) ٢٦١ / ١، والقاموس المحيط (ج ر ب) ٦٦ / ١.

(٣) الصحاح (ج ر ب) ٩٨ / ١، ولسان العرب (ج ر ب) ٢٦١ / ١، والقاموس المحيط (ج ر ب) ٦٦ / ١.

(٤) الصحاح (ج ر ب) ٩٨ / ١، ومختار الصحاح (ج ر ب) ٥٥ / ١، وتحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٤٣، ولسان العرب (ج ر ب) ٢٦١ / ١، والقاموس المحيط (ج ر ب) ٦٦ / ١.

(٥) تاج العروس (م ل ح) ١٣٧ / ٧

(٦) المصباح المنير (م ل ح) ٥٧٨ / ٢

وأما عن جمع هذا اللفظ، فإن العلماء قد نصوا على جمعه على صور أو صيغ متعددة هي: المَلَح^(١)، والمِلَاح^(٢)، والأَمْلَاح^(٣)، والمِلْحَة^(٤) والمِلْحُ^(٥).

ح - ما وظفه في نقد بعض الأوجه اللغوية الواردة عن بعض العلماء، ومن ذلك:

١- ث أ ب - تشاءب.

يقول الزبيدي: "وَتَشَاءَبَ - عَلَى تَفَاعَلٍ - بِالْهَمْزِ هِيَ اللَّغَةُ الْفُصْحَى الَّتِي اقْتَصَرَ عَلَيْهَا فِي الْفَصِيحِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْعُوا أَنْ تُبَدَلَ هَمْزُهُ وَاوًا، قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ إِنَّهَا لُغَةُ الْعَامَّةِ".^(٦)

نص الزبيدي صراحة على أن اللغة الفصحى في لفظ (تشاءب) أن ينطق بالهمز، واعتمد في الحكم على لغة تسهيل الهمزة بإبدالها واوا في هذا اللفظ على ما نقله عن الفيومي مما صرح فيه بأنها لغة العامة. وقد نقل الزبيدي ذلك عن الفيومي ولم يعقب عليه؛ مما يقول بموافقة له في هذا الحكم. والزبيدي صادق في النقل عن الفيومي.^(٧)

(١) الجمهرة (ح ل م) ٥٦٨/١، والمحكم (ح ل م) ٣٣٧/٢، واللسان (م ل ح) ٥٩٩/٢، والقاموس (م ل ح) ٢٤٢/١

(٢) جمهرة اللغة (ح ل م) ٥٦٨/١، وتهذيب اللغة (ح ل م) ٦٧/٥، والمحكم (ح ل م) ٣٣٧/٢، ولسان العرب (م ل ح) ٥٩٩/٢، والقاموس المحيط (م ل ح) ٢٤٢/١

(٣) جمهرة اللغة (ح ل م) ٥٦٨/١، والمحكم (ح ل م) ٣٣٧/٢، ولسان العرب (م ل ح) ٥٩٩/٢، والقاموس المحيط (م ل ح) ٢٤٢/١

(٤) المحكم (ح ل م) ٣٣٧/٢، ولسان العرب (م ل ح) ٥٩٩/٢، والقاموس المحيط (م ل ح) ٢٤٢/١

(٥) تهذيب اللغة (ح ل م) ٦٧/٥، والمحكم (ح ل م) ٣٣٧/٢، ولسان العرب (م ل ح) ٥٩٩/٢، والقاموس المحيط (م ل ح) ٢٤٢/١

(٦) تاج العروس (ث أ ب) ٨٠/٢

(٧) فقد قال: "وَتَشَاءَبَ بِالْهَمْزِ تَشَاوَبًا وَرَأَى تَقَاتَلَ تَقَاتَلًا قِيلَ هِيَ فِتْرَةٌ تَعْتَرِي الشَّخْصَ فَيَفْتَحُ عِنْدَهَا فَمَهُ وَتَشَاوَبَ بِالْوَاوِ عَامِّيًّا". المصباح المنير (ث أ ب) ٨٧/١

والباحث يوافقهما على ما توافقا عليه؛ وذلك لموافقته لما جاء عن العلماء، فالمحفوظ عن أهل اللغة النهي عن تسهيل الهمزة، فيقولون: "ولا تقل: تَثَاوَيْتَ".^(١) ونص بعض العلماء صراحة على أن الهمز هو الصواب.^(٢)، وحكم بعضهم على إبدال الهمزة واوا بالغلط والخطأ^(٣) وبأنها لغة العامة كما حكم الفيومي.^(٤)

٢. ذ أ ب. الذئب.

يقول الزبيدي "الذئب بالكسر والهمز، ويترك همزة...: كَلْبُ البرّ...وهي ذئبة، بهاء، نقله ابن قُتيبة في (أدب الكاتب) وصرح الفيومي بقلته".^(٥)

استند الزبيدي إلى الفيومي في الحكم بالقلّة على تأنيث لفظ الذئب بالهاء؛ فيقال في مؤنثه: ذئبة، وقد ذكر الزبيدي أن الفيومي قد صرح بهذا الحكم، ولم يعقب الزبيدي عليه بشيء يدل على مخالفته له في ذلك؛ مما يدل على أنه يوافقه عليه. والحقيقة أنه يؤخذ على الزبيدي هنا أنه لم يكن دقيق النقل عن الفيومي، وذلك أنه نص صراحة على أن الفيومي صرح بقلته، والحقيقة على خلاف ذلك؛ إذ لم يصرح الفيومي بهذا، وإنما قال: "الذئب يَهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ وَيَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَرُبَّمَا دَخَلَتْ الْهَاءُ فِي الْأُنْثَى فَقِيلَ ذِئْبَةٌ".^(٦)؛ فالفيومي لم يصرح بالقلّة وإنما أشار إليه؛ إذ يفهم من كلامه أنه قليل؛ حيث يقول: وربما دخلت الهاء في الأنثى؛ لكن هذا ليس تصريحاً كما ذكر الزبيدي.

(١) إصلاح المنطق (باب ما يهزم مما تركت العامة همزه) ص ١١٤، وتهذيب اللغة (ث ب أ) ١١٥/١٥، والصحاح (ث أ ب) ٩٢/١، ولسان العرب (ث أ ب) ٢٣٤.

(٢) ينظر تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ) تح: السيد الشرقاوي ص ١٨٠ ط ١:، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، والمغرب في ترتيب المعرب (ث أ ب) ص ٦٥.

(٣) المغرب في ترتيب المعرب (ث أ ب) ص ٦٥، وشرح سنن ابن ماجه ١/١٦٢٣.

(٤) ينظر شرح سنن ابن ماجه ١/١٦٢٣، والمصباح المنير (ث أ ب) ٨٧/١.

(٥) تاج العروس (ذ أ ب) ٤١٢/٢.

(٦) المصباح المنير (ذ أ ب) ٢١٣/١.

والباحث يخالفهما فيما توافقا عليه من الحكم بالقلّة على تأنيث لفظ الذئب
بالهاء؛ فيقال: ذئبة؛ وذلك لآتي؛

١- مخالفته للمحفوظ عن العلماء؛ فالمحفوظ عنهم أن: "الذئب: كَلْبُ الْبَرِّ،
والأنثى ذئبة."^(١)، ولم أعثر على من أنكر ذلك أو حكم بقلته كما ذكر الزبيدي أو
ض أشار إليه كما فعل الفيومي.

٢- أن الاستعمال العربي قد حفظ هذا الوجه في الشعر العربي، وذلك في قوله:
يَا سَيِّدَ النَّاسِ وَدَيَّانَ الْعَرَبِ إِلَيْكَ أَشْكُو ذَرِبَةً مِنَ الدَّرَبِ
كَالذَّئْبَةِ الْغُبَسَاءِ فِي ظِلِّ السَّرَبِ خَرَجْتُ أَبْغِيهَا الطَّعَامَ فِي رَجَبِ^(٢)
فالذئبة الغبساء هي التي في لونها طلسة وكذلك ألوان الذئاب^(٣) أو الغبرة إلى
السواد^(٤) أو الغبراء.^(٥)

(١) العين (ذ ب أ) ٨/ ٢٠١، والجرائم (الإناث) ٢/ ٢٨٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب إناث ما شهر منه
الذكور) ص ١٠٤، والصحاح (ذ ب أ) ١/ ١٢٥، والمحكم (ذ ب أ) ١٠/ ١٠٠، والمخصص (أسماء الذئاب
وصفاتها) ٢/ ٢٨٣، والأفعال لابن القطاع (ج ر ي) ١/ ١٨٩، وشمس العلوم ٤/ ٢٣٢٤، ومختار الصحاح (ذ أ
ب) ص ١١١، ولسان العرب (ذ ب أ) ١/ ٣٧٧، والقاموس المحيط (ذ ب أ) ١/ ٨٤، والمزهر في علوم
اللغة (ذكر إناث ما شهر منه الذكور) ٢/ ١٩٥، كتاب الفرق لثابت بن أبي ثابت اللغوي (من علماء القرن
الثالث الهجري) تح: د. حاتم صالح الضامن (باب الشّهوة من الرجل وَغَيْرِهِ) ص ٤٦، ط: ٣: مؤسسة الرسالة،
بيروت: ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

(٢) الأبيات من الرجز، وهي لأعشى مازن في ديوان الأعشى (الصباح المنير في شعر أبي بصير الأعشى
ميمون بن قيس بن جندل، والأعشىين الآخرين) ص ٢٨٧ - ط: أدلف هلز هوستين - بيانة ١٩٢٧م

(٣) غريب الحديث للخطابي ١/ ٢٤١، وتاج العروس (غ ب س) ١٦/ ٣٠٠

(٤) الفائق في غريب الحديث (دي ن) ١/ ٤٥٠

(٥) النهاية في غريب الحديث (غ ب س) ٣/ ٣٣٩، ولسان العرب (غ ب س) ٦/ ١٥٣

ط - ما أورده للاستدراك به على بعض العلماء، ومن ذلك:

١- ذ ن ب - الذنوب.

يقول الزبيدي: "الذَّنْبُ: الدَّلُو العَظِيمَةُ... (ج) فِي أَذْنَى العَدَدِ: أَذْنِبَةٌ. وَالكَثِيرُ: دَنَائِبٌ، كَقُلُوصٍ وَقَلَائِصٍ، وَ: ذَنَابٌ ككِتَابٍ، حَكَاهُ الْفَيُّومِيُّ، وَأَغْفَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ."^(١)

ووظَّفَ الزبيدي ما نقله عن الفيومي في الاستدراك على الجوهرى؛ حيث استدرك على الجوهرى إهماله في جمع الذَّنْبِ: ذناب - بإثبات الفيومي له.

وما نقله الزبيدي عن الجوهرى والفيومي ثابت عنهما.^(٢)

والباحث مع الفيومي في إثبات هذا الجمع؛ لأنه ثابت عن جمهور العلماء؛ فقد جاء عنهم في جمع الذنوب: الأَذْنِبَةُ، والدَّنَائِبُ، والدَّنَابُ.^(٣)

٢- س ك ت - سكت.

يقول الزبيدي: "السَّكْتُ والسُّكُوتُ: خِلَافُ النُّطْقِ. قَالَ شَيْخُنَا: وَفِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ تَفْسِيرُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى... وَلَوْ فَسَّرَهُ بِالصَّمْتِ كَمَا فِي (المُصْبَاحِ)، أَوْ قَالَ: هُوَ مَعْرُوفٌ، لَكَانَ أَوْلَى."^(٤)

اعتمد الزبيدي على الفيومي في الاستدراك على الفيروزآبادي في تفسير السكت بالسكوت، فرأى أن هذا من باب تفسير الشيء بنفسه؛ وهذا لا يفيد في بيان معنى اللفظ، فلو فعل مثلما فعل الفيومي بأن فسر السكت أو السكوت بالصمت؛ لكان أولى من تفسيره بنفسه كما فعل الفيروزآبادي؛ لأن ذلك يبين معناه ويوضحه؛

(١) تاج العروس (ذ ن ب) ٤٣٨/٢

(٢) فقد قال الجوهرى: "والجمع في أدنى العَدَدِ أَذْنِبَةٌ، والكثير دَنَائِبٌ، مثل قُلُوصٍ وَقَلَائِصٍ." (الصباح) (ذ ن ب) ١/١٢٩، وقال الفيومي: "وَالذَّنْبُ وَزَانُ رَسُولِ الدَّلُو العَظِيمَةُ قَالُوا وَلَا تُسَمَّى ذَنْبًا حَتَّى تَكُونَ مَمْلُوءَةً مَاءً وَتَذَكَّرَ وَتُوْنَتْ فَيَقَالَ هُوَ الذَّنْبُ وَهِيَ الذَّنْبُ وَقَالَ الرَّجَاجُ مُذَكَّرٌ لَا غَيْرَ وَجَمَعَهُ ذَنَابٌ مِثْلَ كِتَابٍ." (المصباح المنير) (ذ ن ب) ١/٢١٠

(٣) المحكم (ذ ن ب) ١٠/٣٢، والمخصص (باب الدلو وما فيها) ٢/٤٦٤، ولسان العرب (ذ ن ب)

١/٣٢٩، والقاموس المحيط (ذ ن ب) ١/٨٦

(٤) تاج العروس (س ك ت) ٤/٥٥٨

وبهذا يكون الزبيدي قد وافق الفيومي على صنيعه هذا، بل أعلى شأنه عن الفيروزآبادي.

وبالبحث تبين أن ما نقله الزبيدي عن الفيومي والفيروزآبادي ثابت عنهما.^(١)

والباحث يوافق الزبيدي في هذا الاستدراك، ويرى أن تعريف الفيومي أَوْلَى

بالأخذ من تعريف الفيروزآبادي؛ وذلك لآتي:

١- ظن الباحث أن الفيروزآبادي انفرد بهذا؛ إذا لم يعثر على من فسره بنفسه إلا

عند الفيروزآبادي.

٢- ما تبين من خلال البحث أن علماء اللغة قد تعددت طُرُقُهُ في تفسير معنى هذا

اللفظ؛ فبعضهم فسره بالصمت.^(٢) وبعضهم فسره بعدم النطق.^(٣) وبعضهم فسره بقطع

الكلام.^(٤) وبعضهم فسره بالإطراق^(٥) وبعضهم لم يُثَبِّتْ للسكوت معنى، إلا أنه اما

جاء لتفسير الصمت فسره بالسكوت؛ مما يعني أن السكوت عنده هو الصمت؛ فقد

قال الجوهري: "سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا وَسُكُوتًا وَسُكَاتًا."^(٦) ثم قال: "صَمَتَ

يَصْمُتُ صَمْتًا وَصُمُوتًا وَصُمَاتًا: سَكَتَ."^(٧) ومثله فعل بعض العلماء^(٨)؛ وتعدد

هذه الطرق دليل على حرص العلماء على بيان معنى هذا اللفظ، وعلى أن تعريف

(١) فقد قال الفيومي: "سَكَتَ سَكْنًا وَسُكُوتًا صَمَتَ." المصباح المنير (س ك ت) ١/ ٢٨١، وقال

الفيروزآبادي: "السَّكْتُ: السُّكُوتُ، كَالسُّكَاتِ." القاموس المحيط (س ك ت) ١/ ١٥٣

(٢) ينظر العين (ك س ت) ٥/ ٣٠٥، وتهذيب اللغة (ك س ت) ١٠/ ٢٩، والأفعال لابن القطاع (س ك

ت) ٢/ ١٢٢، ولسان العرب (س ك ت) ٢/ ٤٣

(٣) ينظر العين (ك س ت) ٥/ ٣٠٥، والمحكم (ك س ت) ٦/ ٦٠٤، ولسان العرب (س ك ت) ٢/ ٤٣

(٤) إكمال الأعلام بثلاث الكلام ٢/ ٣٠٧، ولسان العرب (س ك ت) ٢/ ٤٤

(٥) جمهرة اللغة (ت س ك) ١/ ٣٩٨

(٦) الصحاح (س ك ت) ١/ ٢٥٣

(٧) الصحاح (ص م ت) ١/ ٢٥٦

(٨) ينظر مجمل اللغة (س ك ت) ١/ ٤٦٨، و(ص م ت) ١/ ٥٤١، والمقاييس (س ك ت) ٣/ ٨٩،

و(ص م ت) ٣/ ٣٠٨، وما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد للجواليقي ص ٤٦، ٥٠، ومختار

الصحاح (س ك ت) ص ١٥٠، و(ص م ت) ص ١٧٨

الشيء بنفسه طريقة من طرق تعريف أو شرح الألفاظ يجب أن تُجنب؛ لعدم وفائها بالمطلوب في شرح أو تفسير الألفاظ.

ي - ما وظفه في التنبيه إلى وقوع الترادف بين بعض الألفاظ، ومن ذلك:

١- ف أ د ، ق ل ب - الفؤاد، والقلب.



يقول الزبيدي: "وفي (البصائر) للمصنّف: وَقِيلَ إِنَّمَا يُقَالُ لِلْقَلْبِ: الْفُؤَادُ، إِذَا عَتَبَرَفِيهِ مَعْنَى التَّفَوُّدِ، أَيْ التَّوَقُّدِ... وَفِي (الكفاية) مَا يَقْضِي أَنَّ الْفُؤَادَ وَالْقَلْبَ مُتَرَادِفَانِ، كَمَا صَدَّرَ بِهِ الْمَصْنَفُ، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ فِي (المُصْبَاح)."^(١)

نقل الزبيدي عن الفيروزآبادي في (البصائر) أن الفؤاد يطلق على القلب باعتبار التفؤد أي التوقد؛ فهما اسمان لمسمى واحد^(٢)، ثم نقل عن صاحب (الكفاية) وهو الشهاب البيضاوي ما يفيد أن القلب والفؤاد لفظتان مترادفتان^(٣)؛ ثم نص على أن المصنف وهو الفيروزآبادي قد صدر كلامه عن القلب بما يفيد أن القلب والفؤاد مترادفان^(٤)، وعلى أن الفيومي قد اقتصر على هذا، أي فعل مثلما فعل الفيروزآبادي فذكر ما يفيد أنهما مترادفان.^(٥)

(١) تاج العروس (ف أ د) ٤٧٧/٨

(٢) وهذا صحيح؛ فقد قال: "الفؤاد - بالفتح وبالواو - لغة في الفؤاد - بالضم وبالهَمْز - . وقيل: إنما

يقال للقلب الفؤاد إذا اعتبر فيه معنى التَّفَوُّدِ أَيْ التَّوَقُّدِ. " بصائر ذوي التمييز ٢١٨/٤

(٣) حيث نص صراحة على أن القلب يستعمل بمعنى الفؤاد، فقال: "معنى الفؤاد وسط القلب ويستعمل بمعنى القلب نفسه. " حاشية الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاة: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ لَشَهَابِ الدِّينِ الْخَفَاجِيِّ (ت ١٠٦٩هـ) ٣٩٦/٨ ط: دار صادر - بيروت، ثم عرف أحدهما بالآخر فقال: "والفؤاد: القلب. " حاشية الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ ١٧٢/٥.

(٤) وذلك أنه عرف أحدهما بالآخر فقال: "الْقَلْبُ: الْفُؤَادُ" القاموس المحيط (ق ل ب) ١٢٧/١

(٥) وهذا ثابت عنه؛ فقد عرف أحدهما بالآخر فقال: "وَالْفُؤَادُ: الْقَلْبُ وَهُوَ مُذَكَّرٌ وَالْجَمْعُ أَفْعَدَةٌ. "



وبعد مطابقة ما ذكره الزبيدي ونسبه إلى من ذكر من العلماء واتضح صدقه فيما نسبته إليهم وجد الباحث أن العلماء على فريقين في القول بترادف هذين اللفظين:

- الفريق الأول: يقول بترادفهما؛ فيعرف كلا منهما بالآخر.^(١) وتعريف لفظ بآخر

من غير تفريق بينهما طريقة من طرق التنبيه على ترادف الألفاظ، يقول أبو هلال العسكري: "الفرق بين القلب والفؤاد: لم يفرق بينهما أهل اللغة، بل عرفوا كلا منهما بالآخر."^(٢)

- الفريق الثاني: لم يقل بترادفهما، وإنما فرق بينهما فأثبت لكل منهما معنى،

ومن الأمور التي تم التفريق بها بين هذين اللفظين:

١- أن القلب أخص من الفؤاد في الاستعمال.^(٣)؛ فالقلب يوصف بالركة بينما

يوصف الفؤاد باللين، ودليل ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (أَتَأْكُم أَهْلَ الْيَمَنِ، هُمْ أَرَقُّ قُلُوبًا وَأَلْيَنُ أَفْئِدَةً)، فوصف القلوب بالركة والأفئدة باللين.^(٤) لأن الفؤاد: غشاء القلب، إذ رق نفذ القول فيه وخلص إلى ما وراءه. وإذا غلظ تعذر وصوله إلى داخله. وإذا صادف القلب شيئاً علق به إذا كان لينا.^(٥)

٢- أن الفؤاد غشاء القلب وأن القلب حبته وسويداؤه.^(٦)؛ ولهذا كان من أقوال العرب: "أَصَبْتُ حَبَّةَ قَلْبِهِ، وسويداء قلبه".^(٧) وليس حبة فؤاده وسويداء فؤاده.

(١) ينظر خلق الإنسان للأصمعي (مجموعة الكنز اللغوي ص ٢١٨)، والصحاح (ف أد ٢/ ٥١٧، و(ق ل ب) ١/ ٢٠٤، والمحكم (ق ل ب) ٦/ ٤٢٣، و(د ف و) ٩/ ٣٨١، وكفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ ص ٦٧، وإكمال الأعلام بتلخيص الكلام ٢/ ٥٢٦، والمطلع على ألفاظ المقنع ص ٤٣٣

(٢) معجم الفروق اللغوية ص ٤٣٣

(٣) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ٩/ ١٤٣، وغريب الحديث للخطابي ١/ ١٩٦، ومشارك الأنوار (ق ل ب) ٢/ ١٤٤، والنهاية في غريب الحديث (ق ل ب) ٤/ ٩٦

(٤) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ٩/ ١٤٣، وغريب الحديث للخطابي ١/ ١٩٦

(٥) معجم الفروق اللغوية ص ٤٣٣

(٦) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ٩/ ١٤٣، وغريب الحديث للخطابي ١/ ١٩٦

(٧) تهذيب اللغة (ق ل ب) ٩/ ١٤٣

٣- أن الْفُؤَادَ عبارةٌ عَنْ بَاطِنِ الْقَلْبِ أو عَيْنِ الْقَلْبِ وَالْقَلْبَ جثته. ^(١)

والباحث يوافق القول بالترادف بينهما؛ وذلك للأتي؛

١- اتفاقهما في الاقتران أو التصاحب السياقي في الاستعمال، وذلك أن

استعمال اللفظ في القرآن الكريم والحديث الشريف يقرر ترادفهما، وتوضيح ذلك أن

التقليب استعمال مع كل منهما، فقد قال الله جلَّ وعز: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعَدَتَهُمْ

وَأَبْصَرَهُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١١٠]. ورؤي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:

(سُبْحَانَ مُقَلَّبِ الْقُلُوبِ وَالْأَبْصَارِ) ^(٢)؛ فلولا اتفاقهما في المعنى ما اتفقا في هذا

الاقتران أو التصاحب السياقي للفظ (التقليب).

٢- أن القول بترادفهما ليس من قبيل كلام اللغويين فقط، وإنما هو واقع

لغوي واستعمال عربي منقول عن العرب أنفسهم، يقول الأزهري: "وَرَأَيْتُ مِنْ

العَرَبِ مَنْ يُسَمِّي لَحْمَةَ الْقَلْبِ بِشَحْمِهَا وَحِجَابِهَا قَلْبًا، وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَسْمُونَهُ

فُؤَادًا. ^(٣)

٣- أن لكل منهما جهة في الاستعمال تصحح إطلاقه على هذا العضو، فالقلب

يطلق عليه من جهة الحقيقة والفؤاد من جهة المجاز، ودليل ذلك قول أبي بكر

الأنباري: "والعرب تُكْنِي بالقلب عن العقل، فيقولون: قد دله قلبه على الشيء،

يريدون: دله عقله. قال الله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ} (١٨٩).

أراد: لمن كان له عقل وتميز. وَرُبَّمَا كُنُوا بِالْفُؤَادِ عَنِ الْعَقْلِ وَالْقَلْبِ. ^(٤)؛ وعلى هذا

فلا يمنع إطلاق أحدهما على الآخر؛ لأن لكل منهما جهة في الاستعمال تقول

بصحته.

(١) مشارق الأنوار (ق ل ب) ١٤٤ / ٢

(٢) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ١٤٣ / ٩

(٣) تهذيب اللغة (ق ل ب) ١٤٣ / ٩

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٧٣ / ٢



٤- أنه من الممكن الاعتراض على توجيه من قال بالتفريق بينهما على أساس ما ورد في الحديث السابق من وصف القلوب بالركة والأئدة باللين بأنه ليس المراد التفريق بالصفة وإنما المراد التأكيد بتكرار لفظ آخر له نفس المعنى، فهما لفظان بمعنى أو قريبان من السواء، وكرر ذكرهما لاختلاف لفظيهما تأكيداً.^(١)

٥- أن لكل منهما وجهاً في الاشتقاق يصح إطلاقه على هذا العضو، يقول ابن فارس: "الفاء والألف والذال هذا أصل صحيح يدل على حُمى وشدة حرارة... ومما هو من قياس الباب عندنا: الفؤاد، سمي بذلك لحرارته." ^(٢) ويقول: "القاف واللام والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على خالص شيء وشريفه، والآخر على رد شيء من جهة إلى جهة. فالأول القلب: قلب الإنسان وغيره، سُمي لأنه أخلص شيء فيه وأرفعه. وخالص كل شيء وأشرفه قلبه." ^(٣)؛ فقد أطلق كل منهما على هذا المحل لوجه اشتقائي معين وهو المعنى العام للمادة التي اشتق منها اللفظان، وهو الحرارة في الفؤاد، وخلوص الشيء وشرفه في القلب؛ وعلى هذا فلا يمنع إطلاق أحدهما على الآخر؛ لأن لكل منهما وجهاً في الاشتقاق يقول بصحته. والدليل على هذا تعليل العلماء لتسمية كل منها بهذا الاسم بذلك الوجه الاشتقائي؛ للتأكيد على صحة إطلاقه على هذا الموضع لتوفر هذه العلة الاشتقاقية، فقد عُلل لتسمية القلب بهذا الاسم بتقلبه وكثرة تغيره. ^(٤) وسمي الفؤاد بهذا الاسم لتحرقه وتوقده. ^(٥)



(١) ينظر التهذيب (ق ل ب) ١٤٣/٩ ، ومشارك الأنوار (ق ل ب) ١٤٤/٢ ، والنهاية (ق ل ب)

٩٦/٤

(٢) مقاييس اللغة (ف أد) ٤٦٩/٤

(٣) مقاييس اللغة (ق ل ب) ١٧/٥

(٤) ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٧٣/٢ ، وتهذيب اللغة (ق ل ب) ١٤٣/٩

(٥) ينظر تهذيب اللغة (ق ل ب) ١٤٣/٩ ، والتوقيف على مهمات التعاريف ص ٢٥٦

٢- ش ج ع، ن ج د - الشجاعة، والنجدة.

يقول الزبيدي: "النَّجْدَةُ، بِالْفَتْحِ: الْقِتَالُ وَالشَّجَاعَةُ، قَالَ شَيْخُنَا: قَضَيْتُهُ تَرَادُفُ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ، وَأَنْهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْجَوْهَرِيُّ وَالْفَيُّومِيُّ وَغَيْرُهُمَا."^(١)



استعان الزبيدي هنا بما نقله عن الجوهري والفيومي في القول بالترادف بين لفظي النجدة والشجاعة؛ فقد اعتمد في إثبات ترادفهما على تصريحهما بهذا، ولم يعقب الزبيدي على ما صرحا به؛ مما يدل على أنه يوافقهما على ذلك. وبالبحث تبين أن الزبيدي لم يكن دقيقاً في النقل عن كل من الجوهري والفيومي؛ إذ لم يصرح أحد منهما بذلك، وإنما الثابت عنهما تعريف النجدة بالشجاعة من غير تصريح بالترادف.^(٢)

كما تبين أنه لم يصرح بذلك أحد من اللغويين، وإنما الثابت أن فريقاً من العلماء أشار إلى الترادف بينهما من خلال تعريف أحدهما بالآخر بأن يقول: "النَّجْدَةُ: الشَّجَاعَةُ."^(٣)

ومن العلماء من فرَّق بينهما؛ فرأى أن: "النجدة حسن البدن وتَمَامُ لَحْمِهِ وَأَصْلُهَا الارتفاعُ وَمِنْهُ سُمِّيَتْ بِلَادِهِمُ الْمَرْتَفَعَةُ نَجْدًا، وَقِيلَ لِلنَّجَادِ نَجَادٌ لِأَنَّهُ يَحْشُو الثِّيَابَ فَتَرْتَفِعُ ثُمَّ قِيلَ لِلشَّجَاعَةِ نَجْدَةٌ لِأَنَّهَا تَكُونُ مَعَ تَمَامِ الْجِسْمِ فِي أَكْثَرِ الْحَالِ."^(٤) ورأى

(١) تاج العروس (ن ج د) ٢٠٨/٩

(٢) فقد قال الجوهري: "والنَّجْدَةُ: الشَّجَاعَةُ. تقول منه: نَجَّدَ الرجل بالضم، فهو نَجْدٌ وَنَجْدٌ وَنَجِيدٌ. "الصحيح (ن ج د) ٥٤٢/٢، وقال الفيومي: "وَالنَّجْدَةُ الشَّجَاعَةُ وَالشَّدَّةُ وَجَمْعُهَا نَجْدَاتٌ مِثْلُ سَجْدَةٍ وَسَجْدَاتٍ. "المصباح المنير (ن ج د) ٥٩٣/٢

(٣) العين (ج د ن) ٨٥/٦، والصحيح (ن ج د) ٥٤٢/٢، ومجمل اللغة (ن ج د) ٨٥٥/١، ومقاييس اللغة (ن ج د) ٣٩١/٥، والنهاية في غريب الحديث (ن ج د) ١٨/٥، ولسان العرب (ش ج ع) ٤١٨/٣، والقاموس المحيط (ن ج د) ٣٢١/١، ونجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد لإبراهيم بن ناصف اليازجي (ت ١٣٢٤ هـ)، ٨٣/١ ط: مطبعة المعارف، مصر: ١٩٠٥ م

(٤) الفروق اللغوية ص ١٠٩

بعضهم أن الفرق يكمن في أن: "الشجاعة: فَضِيلَةُ قُوَّةِ الْغَضَبِ وَأَنْقِيَادَهَا لِلْعَقْلِ وَالنَّجْدَةِ: ثِقَّةُ النَّفْسِ عِنْدَ اسْتِرْسَالِهَا إِلَى الْمَوْتِ، حَيْثُ يُحْمَدُ فِعْلُهَا دُونَ خَوْفٍ".^(١)

والمقصود بفضيلة قُوَّةِ الغضب: زيادتها، والمقصود بانقيادها: مطاوعة تلك القوة ومتابعتها للعقل، أي لتقع على ما ينبغي من النعوت الأدمية وهو احتراز عن الصفة السبعية والبهيمية ولا بد من قيد انقيادها للشرع لتكون من الأوصاف البهية.

والمقصود بثقة النفس: وثوقها بربها واعتمادها على خالقها، عند استرسالها: أي إشرافها وطلبك إرسالها، وإلى الموت: أي حال تثبتها من ابتدائها إلى زمان انتهائها باختياره إلى حد فناءه وزوال بقائه حيث يُحْمَدُ فِعْلُهَا عقلا ونقلا، ودون خوف: أي من غير خوف لها يمنعها عما هي بصدده من كمالها والحاصل أن النجدة قوة تنشأ عن الشجاعة لا أنها غيرها في أصلها.^(٢)

- وقد جاء الاستعمال باستعمال أحدهما بمعنى الآخر، ومن ذلك ما جاء في الحديث: «أَنَّهُ ذَكَرَ قَارِئَ الْقُرْآنِ وَصَاحِبَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَكَ النَّجْدَةُ تَكُونُ فِي الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: لَيْسَتْ لَهُمَا بَعْدَلٌ» فقد فُسِّرَتِ النَّجْدَةُ هنا بالشجاعة.^(٣)

ك - ما اعتمد عليه في التنبيه إلى وقوع الاشتراك اللفظي في بعض الألفاظ، ومنها:

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي (ت ٥٤٤هـ) ٢٣٥/١، ط: ٢، دار الفحاء - عمان ٤٠٧هـ، ونهاية الأرب في فنون الأدب ١٨/١٨٥٤

(٢) شرح الشفاء ١/٢٦١

(٣) النهاية في غريب الحديث (ن ج د) ١٨/٥

١- ج ع د - الجعد.

يقول الزبيدي: "وفي المصباح يرد الجَعْدُ بِمَعْنَى الْجَوَادِ وَالْكَرِيمِ وَالْبَخِيلِ وَاللَّيْمِ."^(١)

استعان الزبيدي بما جاء عن الفيومي في المصباح بالقول بوقوع الاشتراك في لفظ الجعد؛ حيث أثبت له عدة معان نقلا عن الفيومي، وقد وافقه في ذلك؛ حيث لم يذكر أي اعتراض أو مخالفة له.

والحقيقة أن الزبيدي هنا يؤخذ عليه أنه لم يكن دقيق النقل عن الفيومي، فقد قال الفيومي: "جَعَدَ الشَّعْرُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا جُعُودَةً إِذَا كَانَ فِيهِ التَّوَاءُ وَتَقَبُّضٌ فَهُوَ جَعْدٌ وَذَلِكَ خِلَافُ الْمُسْتَرْسِلِ وَأَمْرَأَةٌ جَعْدَةٌ وَقَوْمٌ جِعَادٌ بِالْكَسْرِ وَجَعَدْتُ الشَّعْرَ تَجْعِيدًا."^(٢)

وأما عن معاني هذا اللفظ فهي كثيرة فإلجعد من الشعر: خِلَافُ السَّبْطِ.^(٣) وإلجعد: الرجل البخل.^(٤) وإلجعد: الرجل الكريم.^(٥) وإلجعد من الزبد: الذي يكون على خطم البعير بعضه فوق بعض.^(٦) وإلجعد من الإبل: الكثير الوبر.^(٧)

(١) تاج العروس (ج ع د) ٥٠٣/٧

(٢) المصباح المنير (ج ع د) ١٠٢/١

(٣) مقاييس اللغة (ج ع د) ٤٦٢/١، ومجمل اللغة (ج ع د) ١٩١/١، والمحكم (ج ع د) ٣٠٥/١، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري (ت ١١٤٨هـ) ص ٩٥ تح: عطية رزق ط: ١ دار المناهل، بيروت: ٣١٤١هـ = ١٩٩٢م، ولسان العرب (ج ع د) ١٢١/٣

(٤) الصحاح (ج ع د) ٤٥٧/٢، ومقاييس اللغة (ج ع د) ٤٦٢/١، ومجمل اللغة (ج ع د) ١٩١/١، ومشارك الأنوار (ج ع د) ١٥٨/١، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ص ٩٥

(٥) الصحاح (ج ع د) ٤٥٧/٢، والقاموس المحيط (ج ع د) ٢٧٣/١

(٦) ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ص ٩٥، والقاموس المحيط

(ج ع د) ٢٧٣/١

(٧) ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ص ٩٥، والقاموس المحيط (ج ع د)

وَحَدَّ جَعْدٌ: غَيْرُ أُسِيلٍ^(١) والجعد من الرجال: الجعد الشعر.^(٢) والجَعْدُ: الغليظ^(٣)
والجَعْدُ: القصير.^(٤) وتُرَاب جَعْدٌ: نَدٍ.^(٥) والجَعْدُ: معسوب الخَلْق شديد الأسر.^(٦)
والجَعْدُ الْخَفِيفُ مِنَ الرِّجَالِ^(٧)، والجَعْدُ: الْمُجْتَمِعُ الشَّدِيدُ.^(٨) والجَعْدُ: اللئيم.^(٩)



ض

٢- ص م م - الصمّة.

يقول الزبيدي: "وَالصَّمَّةُ بِالْكَسْرِ: الشَّجَاعُ الَّذِي يَصُمُّ الضَّرْبَةَ... وَأَيْضًا: الْأَسَدُ.
وَفِي الْمِصْبَاحِ أَنَّ الشَّجَاعَ مَجَازٌ عَنِ الْأَسَدِ."^(١٠)
اعتمد الزبيدي على الفيومي في إثبات أكثر من معنى للفظ الصَّمّة، فقد أثبت له
معنى الشجاع، ومعنى الأسد، ثم نقل عن الفيومي أن هذا المعنى الثاني من قبيل
المجاز؛ وبهذا يكون للفظ أكثر من معنى.
والزبيدي صادق في النقل عن الفيومي، فقد قال: "وَالصَّمَّةُ بِالْكَسْرِ الْأَسَدُ، ثُمَّ
سُمِّيَ بِهِ الشَّجَاعُ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الرَّجُلُ."^(١١)

(١) القاموس المحيط (ج ع د) ٢٧٣ / ١

(٢) ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) ص ٩٥

(٣) القاموس المحيط (ج ع د) ٢٧٣ / ١

(٤) المحكم (ج ع د) ٣٠٥ / ١، ومشارك الأنوار (ج ع د) ١٥٨ / ١، والنهاية في غريب الحديث (ج ع

د) ٢٥٧ / ١، ولسان العرب (ج ع د) ١٢٢ / ٣، والقاموس المحيط (ج ع د) ٢٧٣ / ١

(٥) المحكم (ج ع د) ٣٠٥ / ١، ولسان العرب (ج ع د) ١٢١ / ٣، والقاموس المحيط (ج ع د) ٢٧٣ / ١

(٦) مشارق الأنوار (ج ع د) ١٥٨ / ١

(٧) لسان العرب (ج ع د) ١٢٢ / ٣

(٨) لسان العرب (ج ع د) ١٢٢ / ٣

(٩) القاموس المحيط (ج ع د) ٢٧٣ / ١

(١٠) تاج العروس (ص م م) ٥١٦ / ٣٢

(١١) المصباح المنير (ص م م) ٣٤٧ / ١

ولكن الباحث لا يوافقهما في أن المعنى الثاني من قبيل المجاز؛ وذلك أن الثابت عن العلماء عدة معان لهذا اللفظ، ولم ينص أحد على أن المعنى المذكور أو غيره من قبيل المجاز، فالوارد عن العلماء أن الصِّمَّة اسم من أسماء الأسد. ^(١) من غير نص على أن هذا المعنى من قبيل المجاز، والثابت أيضا أن الصِّمَّة: الشُّجاع ^(٢)، والدَّكر من الحيَّات ^(٣)، وأنثى القنَافِد ^(٤)

ل - ما أورده للتنبيه به إلى أن اللفظ غير عربي، ومن أمثلة ذلك:

١- ص ن ج - الصَّحْجَة.

يقول الزبيدي: "وَصَنْجَةُ الْمِيزَانِ مُعَرَّبَةٌ وَلَا تَقُلْ بِالسَّيْنِ قَالَهُ ابْنُ السَّكَيْتِ... وفي المصباح: سَنْجَةُ الْمِيزَانِ مُعَرَّبٌ." ^(٥)

اعتمد الزبيدي على الفيومي في التنبيه على أن سنجة الميزان لفظ معرب وأنه ينطق بالسَّيْن وبالصَّاد خلافا لما نص عليه ابن السكيت، وقد أثبت الزبيدي قول الفيومي من غير تعليق عليه؛ مما يدل على أنه يوافقهما في ذلك. وبالبحث تبين أن ما أسنده الزبيدي للفيومي ثابت عنه في (المصباح). ^(٦)

(١) العين (ص م م) ٩٢/٧، وجمهرة اللغة (ص م هـ) ٨٩٩/٢، وتهذيب اللغة (ص م م) ٩٠/١٢، ومجمل اللغة (ص م م) ٥٣١/١، ومقاييس اللغة (ص م م) ٢٧٨/٣، والمحكم (ص م م) ٢٨٠/٨، والقاموس المحيط (ص م م) ١١٣٠/١

(٢) ديوان الأدب ٣/٣٨، وتهذيب اللغة (ص م م) ٩٠/١٢، والصحاح (ص م م) ١٩٦٨/٥، ومجمل اللغة (ص م م) ٥٣١/١، والمحكم (ص م م) ٢٨٠/٨، والقاموس المحيط (ص م م) ١١٣٠/١

(٣) الصحاح (ص م م) ١٩٦٨/٥، والقاموس المحيط (ص م م) ١١٣٠/١، وتاج العروس (ص م م)

(٤) القاموس المحيط (ص م م) ١١٣٠/١، وتاج العروس (ص م م) ٥١٧/٣٢

(٥) تاج العروس (ص ن ج) ٧٣/٦

(٦) فقد قال: "سَنْجَةُ الْمِيزَانِ مُعَرَّبٌ." المصباح المنير (س ن ج) ٢٩١/١

كما أن الحكم بأنه من قبيل المُعَرَّب ثابت أيضاً عن العلماء؛ فقد نص كثير من العلماء على أنه معرب. ^(١) وأصله فارسي ^(٢)

وأما من جهة نطقها، ففريق من العلماء على أنها تقال بالصاد فقط ولا تقال بالسین. ^(٣) وفريق آخر يرى أنها تقال بالسن والصاد. ^(٤) ووصف النطق بالسین بأنه: ض "أفصح." ^(٥) وبأنه: "أعرب وأفصح." ^(٦) ووصف عند البعض بأنه لغة العامة، والصواب النطق بالصاد. ^(٧)

وعلة كون السین أفصح؛ أَنَّ الصَّادَ وَالْحِيمَ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ عَرَبِيَّةٍ. ^(٨)

م - ما استعان به في التفريق الدلالي بين بعض الألفاظ، ومن أمثلة ذلك:

١- ول د - المَوْلَدُ، والمِيلَادُ.

يقول الزبيدي: "مَوْلَدُ الرَّجُلِ: وَقْتُ وَلَادَتِهِ. وَمَوْلَدُهُ: الْمَوْضِعُ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ، وَمِيلَادُ الرَّجُلِ: اسْمُ الْوَقْتِ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ... وَفِي الْمِصْبَاحِ: الْمَوْلَدُ: الْمَوْضِعُ وَالْوَقْتُ، وَالْمِيلَادُ الْوَقْتُ لَا غَيْرُ." ^(٩)

(١) ينظر إصلاح المنطق ص ١٣٩، والصحاح (ص ن ج) ٣٢٦/١، والمغرب في ترتيب المعرب (ص

ن ج) ٢٧٣/١، والمطلع على ألفاظ المقنع ص ٢٩٤، ولسان العرب (ص ن ج) ٣١١/٢

(٢) المحكم (ج ص ن) ٢٦٠/٧، والمخصص ٤٤٠/٣، ولسان العرب (ص ن ج) ٣١١/٢

(٣) ينظر إصلاح المنطق ص ١٣٩، والصحاح (ص ن ج) ٣٢٦/١، ومختار الصحاح (ص ن

ج) ص ١٦٩، والمطلع على ألفاظ المقنع ص ٢٩٤، ولسان العرب (ص ن ج) ٣١١/٢

(٤) ينظر تهذيب اللغة (ج س ن) ٣١٢/١٠، والمحكم (ج ص ن) ٢٦٠/٧، والمخصص ٤٤٠/٣،

ولسان العرب (ص ن ج) ٣١١/٢، والقاموس المحيط (ص ن ج) ١٩٦/١، و(س ن ج) ١٩٤/١

(٥) تهذيب اللغة (ج س ن) ٣١٢/١٠، والمغرب في ترتيب المعرب (ص ن ج) ٢٧٣/١، والقاموس

المحيط (س ن ج) ١٩٤/١، والمزهر في علوم اللغة ٢٥٠/١

(٦) المصباح المنير (س ن ج) ٢٩١/١

(٧) ينظر تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ٣٢٠

(٨) ينظر المصباح المنير (س ن ج) ٢٩١/١

(٩) تاج العروس (ول د) ٣٢٧/٩

استعان الزبيدي هنا بما نقله عن الفيومي في التفريق الدلالي بين لفظتي المولد والميلاد؛ فقد جعل الأول لوقت الولادة وموضعها وجعل الثاني للوقت فقط.

وما نقله الزبيدي عن الفيومي ثابت عنه.^(١) وكذلك التفريق بين اللفظين ثابت

أيضا عن العلماء، فقد جاء عنهم أن ميلاد الرجل: اسم للوقت الذي وُلِد فيه.^(٢)

والمولد: اسم للموضع الذي وُلِد فيه.^(٣) وللوقت الذي ولد فيه أيضا فالمولد:

الموضع والوقت.^(٤) يقال: "مولده وميلاده وقت كذا".^(٥)

وعلى هذا يفرق بين اللفظين بأن المولد عام يشمل وقت الولادة وموضعها بينما الميلاد خاص بوقت الولادة فقط، وهو ما ذهب إليه الفيومي واعتمد عليه فيه الزبيدي ووافقه فيه.

ن - ما وظفه في التصويب اللغوي، ومن أمثلة ذلك:

١- روح - المراح.

يقول الزبيدي: "والمَرَّاحُ: بِالضَّمِّ: المُنَاحُ، أَي المَأْوَى حَيْثُ تَأْوِي إِلَيْهِ الإِبِلُ والغَنَمُ بِاللَّيْلِ. وَقَالَ الفَيَّومِيُّ فِي (المِصْبَاح) عِنْدَ ذِكْرِه المَرَّاح بِالضَّمِّ: وفتح الميم بهذا المَعْنَى خطأً، لأنه اسمُ مَكَانٍ، واسمُ المكانِ والزَّمانِ والمَصْدَرُ من أَفْعَلَ بالألف

(١) فقد قال "والمَوْلَدُ المَوْضِعُ وَالْوَقْتُ أَيْضًا وَالْمِيلَادُ الْوَقْتُ". المصباح المنير (و ل د) ٢ / ٦٧١

(٢) الصحاح (و ل د) ٢ / ٥٥٤، والمغرب في ترتيب المعرب (و ل د) ص ٤٩٥، ومختار الصحاح (و ل

د) ص ٣٤٥، ولسان العرب (و ل د) ٣ / ٤٦٨، والمصباح المنير (و ل د) ٢ / ٦٧١

(٣) الصحاح (و ل د) ٢ / ٥٥٤، والمغرب في ترتيب المعرب (و ل د) ص ٤٩٥، ومختار الصحاح (و ل

د) ص ٣٤٥،

(٤) المغرب في ترتيب المعرب (و ل د) ص ٤٩٥، ولسان العرب (و ل د) ٣ / ٤٦٨، والمصباح المنير (و

ل د) ٢ / ٦٧١

(٥) أساس البلاغة (و ل د) ٢ / ٣٥٣، والقاموس المحيط (و ل د) ١ / ٣٢٧، وتاج العروس (و ل



مُفْعَلٌ بِضَمِّ الْمِيمِ عَلَى صِيغَةِ الْمَفْعُولِ. وَأَمَّا الْمَرَّاحُ، بِالْفَتْحِ: فَاسْمُ الْمَوْضِعِ، مِنْ رَاحَتْ، بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَاسْمُ الْمَكَانِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ بِالْفَتْحِ. انْتَهَى.^(١)

اعتمد الزبيدي على ما جاء عن الفيومي من التفريق بين لفظي: المَرَّاحِ، والمَرَّاحِ في التصويب اللغوي لمن ينطق بالفتح في موضع الضم؛ فنقل عنه الحكم بالخطأ على من ينطق بالفتح في معنى الموضع أو المكان الذي تأوى إليه الإبل؛ لأن قياسه في هذا المعنى أن يكون بضم الميم لأنه من أراح الثلاثي المزيد بحرف (أفعل)، وأما الفتح فيكون في اسم الموضع أو المكان من الفعل (راح) الثلاثي المجرد وهذا قياسه. وقد نقل الزبيدي ذلك عن الفيومي ولم يعقب عليه بما يدل على مخالفته له في ذلك؛ مما يدل على موافقته.

وما نقله الزبيدي عن الفيومي صحيح ثابت عنه^(٢)

وما جاء عن العلماء يؤيد هذا، فقد جعل الخليل المفتوح للموضع الذي تروح أنت إليه أو منه؛ فهو اسم موضع أو مكان من الفعل: (راح) الثلاثي المجرد، فقال: "المَرَّاحُ: الموضع الذي تروح إليه أو منه كالمغْدَى من الغداة."^(٣)

(١) تاج العروس (روح) ٤١٩/٦

(٢) فقد قال: "وَالْمَرَّاحُ بِضَمِّ الْمِيمِ حَيْثُ تَأْوِي الْمَاشِيَةُ بِاللَّيْلِ وَالْمُنَاحُ وَالْمَأْوَى مِثْلُهُ وَفَتْحُ الْمِيمِ بِهِذَا الْمَعْنَى خَطَأٌ لِأَنَّهُ اسْمُ مَكَانٍ وَاسْمُ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَالْمَصْدَرُ مِنْ أَفْعَلَ بِالْأَلْفِ مُفْعَلٌ بِضَمِّ الْمِيمِ عَلَى صِيغَةِ الْمَفْعُولِ وَأَمَّا الْمَرَّاحُ بِالْفَتْحِ فَاسْمُ الْمَوْضِعِ مِنْ رَاحَتْ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَاسْمُ الْمَكَانِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ بِالْفَتْحِ." المصباح المنير (روح) ٢٤٢/١

(٣) العين (ح رو) ٢٩١/٣، وينظر تهذيب اللغة (ح رو) ١٤٣/٥

وعلى أن الفتح خاص بالموضع الَّذِي يَرْوَحُ إِلَيْهِ الْقَوْمُ أَوْ يَرْوَحُونَ مِنْهُ، كَالْمَغْدَى، لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُغْدَى مِنْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.^(١)

وجعل الجوهري المضموم اسم موضع أو مكان من (أراح الإبل) المزيد عن الثلاثي، فقال: "وأراح إبله، أي ردها إلى المراح".^(٢) وعلى هذا كثير من العلماء.^(٣)

وقد جاء الاستعمال بما يؤيد خصوص المضموم بموضع إراحة الإبل أو العنم، فقد جاء في حديث سِرْقَةَ الْغَنَمِ «لَيْسَ فِيهِ قَطْعٌ حَتَّى يُؤْوِيَهُ الْمَرَا ح» يقول ابن الأثير: "الْمَرَا ح بِالضَّمِّ: الْمَوْضِعُ الَّذِي تَرْوَحُ إِلَيْهِ الْمَاشِيَةُ: أَي تَأْوِي إِلَيْهِ لَيْلًا".^(٤)

وقد صرح المطرزي أيضا بخطأ الافتح في التعبير عن موضع إراحة الإبل والبقر، فقال: "وَأَرَا حَ الْإِبِلَ رَدَّهَا إِلَى الْمَرَا ح وَهُوَ مَوْضِعُ إِرَاحَةِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَفَتْحُ الْمِيمِ فِيهِ خَطَأٌ".^(٥)

إلا أن الباحث يرى أن في حكم المطرزي والضيومي والزبيدي على الافتح بأنه خطأ نظر؛ إذ قد جاء عن الجوهري - وهو سابق لهؤلاء - ما يفيد جواز استعمال المفتوح والمضموم؛ لأنه يقال: راحت الإبل، أي بنفسها، وأرحتها أنا؛ وعلى هذا يجوز استعمال المضموم والمفتوح لأنه يجوز في الفعل في هذا المعنى استعمال

(١) ينظر النهاية في غريب الحديث (ر و ح) ٢/ ٢٧٣، ومختار الصحاح (ر و ح) ص ١٣١، وينظر المطالع على ألفاظ المقنع ص ١٦١، ولسان العرب (ر و ح) ٢/ ٤٦٥

(٢) الصحاح (ر و ح) ١/ ٣٦٨

(٣) ينظر المحكم (ح و) ٣/ ٥١٢، والنهاية في غريب الحديث (ر و ح) ٢/ ٢٧٣، ومختار الصحاح (ر و ح) ص ١٣١، وينظر المطالع على ألفاظ المقنع ص ١٦١، ولسان العرب (ر و ح) ٢/ ٤٦٥

(٤) النهاية في غريب الحديث (ر و ح) ٢/ ٢٧٣، وينظر لسان العرب (ر و ح) ٢/ ٤٦٥

(٥) المغرب في ترتيب المعرب (ر و ح) ص ٢٠١

المجرد (راح) والمزید (أراح)، فقال: " وراحت الإبل. وأرختها أنا، إذا رددتها إلى المراح. ^(١)"

س - ما استعان به في بيان اشتقاق بعض الألفاظ، ومن ذلك:

١- ن ص ب - النصاب.

يقول الزبيدي: "النَّصَابُ مِنَ الْمَالِ، وَهُوَ الْقَدْرُ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا بَلَغَهُ نَحْوُ مَائَتَيْ دَرْهَمٍ، وَخَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ، جَعَلَهُ فِي (الْمُصْبَاحِ) مَأْخُودًا مِنْ نِصَابِ الشَّيْءِ، وَهُوَ أَصْلُهُ. ^(٢)"

استعان الزبيدي بما نقله عن الفيومي في التنبيه على اشتقاق لفظ (النَّصَابِ) بمعنى القدر الذي تجب فيه الزكاة، فهو مشتق من النصاب بمعنى الأصل، وقد وافقه الزبيدي في ذلك بدليل أنه لم يعقب على قوله بهذا بما يفيد مخالفته له في ذلك. والزبيدي صادق فيما نسبته للفيومي؛ فقد قال: "نِصَابُ كُلِّ شَيْءٍ أَصْلُهُ وَالْجَمْعُ نِصْبٌ وَأَنْصَبَةٌ مِثْلُ حِمَارٍ وَحُمْرٍ وَأَحْمَرَةٍ وَمِنْهُ نِصَابُ الزَّكَاةِ لِلْقَدْرِ الْمُعْتَبَرِ لَوْجُوبِهَا. ^(٣)"

والباحث يوافقهما في هذا؛ لأنه قد ثبت بالبحث أن: "نِصَابُ كُلِّ شَيْءٍ أَصْلُهُ وَمَرَجَعُهُ الَّذِي يَرْجَعُ إِلَيْهِ، تَقُولُ: رَجَعَ إِلَى مُرْكَبِهِ وَمَنْصَبِهِ أَيْ أَصْلٍ مَنِيبَةٍ وَحَسَبِهِ. ^(٤)" وأن: "النَّصَابُ مِنَ الْمَالِ: الْقَدْرُ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ. ^(٥)"

(١) الصحاح (روح) ١/ ٣٧٠

(٢) تاج العروس (ن ص ب) ٤/ ٢٧٧

(٣) المصباح المنير (ن ص ب) ٢/ ٦٠٦

(٤) العين (ص ن ب) ٧/ ١٣٧، وتهذيب اللغة (ص ن ب) ١٢/ ١٤٨، ومجمل اللغة (ن ص ب) ١/ ٨٧٠، ولسان العرب (ن ص ب) ١/ ٧٦١.

(٥) الصحاح (ن ص ب) ١/ ٢٢٥، وينظر المطالع على ألفاظ المقنع ص ١٥٦، ولسان العرب (ن ص ب) ١/ ٧٦١، وتاج العروس (ن ص ب) ٤/ ٢٧٧

وقد نبه بعض العلماء على أن نصاب المال مشتق من (النصاب) بمعنى الأصل كما ذكر الفيومي، ومن هؤلاء نَشَوَان؛ حيث يقول: " ونصاب كل شيء: أصله. ومنه النصاب المعتبر في وجوب الزكاة." ^(١)



وقد وضع ابن فارس العلة الجامعة بين المشتق والمشتق منه وهي الارتفاع، فكما يرتفع نصل الأصل ليُنصب عليه كل ما تفرع منه؛ فكذلك زيادة أصل المال كأنها ترتفع لتبلغ حدا معينا تجب فيه الزكاة، فقال: " فَأَمَّا نِصَابُ الشَّيْءِ فَهُوَ أَصْلُهُ؛ وَسُمِّيَ نِصَابًا لِأَنَّ نِصْلَهُ إِلَيْهِ يُرْفَعُ، وَفِيهِ يُنْصَبُ وَيَرْكَبُ... وَبَلَغَ الْمَالُ النِّصَابَ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، كَأَنَّهُ بَلَغَ ذَلِكَ الْمَبْلَغَ وَارْتَفَعَ إِلَيْهِ." ^(٢)

ع - ما أورده لبيان علة التسمية ببعض الألفاظ، ومن ذلك:

١- ص ب ح - المصباح.

يقول الزبيدي: " وفي المصباح: سُمِّيَ الْقَدْرُ الْمُخْرَجُ مِنَ الْمَالِ زَكَاةً؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ يُرْجَى بِهِ الزَّكَاةُ." ^(٣)

اعتمد الزبيدي على الفيومي في التعليل لتسمية القدر الذي يخرج من الماء لبلوغه نصابا معينا بالزكاة، فنقل عنه أنه سمي بذلك لأنه سبب يرجو المزكي من ورائه الزكاة وهي النماء والزيادة. وقد وافقه الزبيدي في هذا التعليل؛ إذ لم يذكر ما يدل على مخالفته له في ذلك. وما نقله الزبيدي عن الفيومي صحيح وثابت عنه. ^(٤)

وأما بخصوص العلة التي ذكرها فإنها وإن كانت صحيحة فأنها ليست الوحيدة؛ فقد كان للعلماء أكثر من تعليل لهذه التسمية على النحو الآتي:

(١) شمس العلوم ١٠/٦٦١٧، وينظر معجم لغة الفقهاء ١/٤٨٠

(٢) مقاييس اللغة (ن ص ب) ٥/٤٣٤

(٣) تاج العروس (زك و) ٣٨/٢٢٠

(٤) فقد قال: " وَسُمِّيَ الْقَدْرُ الْمُخْرَجُ مِنَ الْمَالِ زَكَاةً لِأَنَّهُ سَبَبٌ يُرْجَى بِهِ الزَّكَاةُ." المصباح المنير (ز)



١- أنها تَزِيدُ المَالَ بالفعل؛ حيث تقيه من النقصان أو التلف بسبب الآفات التي قد تصيبه عند عدم إخراجها، يقول ابن الأنباري: "الزكاة، معناها في كلام العرب: الزيادة والنماء. فسميت زكاة لأنها تزيد في المال الذي تخرج منه، وتوفره، وتقيه من الآفات".^(١)

٢- أنه سبب يُرْجى منه النماء والزيادة في المال، يقول ابن فارس: "زكاة المال، وسميت بذلك، لأنها مما يرجى به زكاة المال، وهو زيادته ونماؤه".^(٢)

٣- أنها تقرب من الله تعالى؛ لأنها عمل صالح وكل من عمل صالحا فقد تقرب إلى الله تعالى، يقول الحُمَيْدي: "سميت زكاة لأن مؤديها يتزكى أي يتقرب إلى الله تعالى بِصَالِحِ الْعَمَلِ وكل من تقرب إلى الله تعالى بِعَمَلٍ صَالِحٍ فقد تزكى إِلَيْهِ وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩] أي قربها إلى الله عز وجل بِعَمَلٍ صَالِحٍ وَقَوْلُهُ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الأعلى: ١٤] أي قد فاز بِالْبَقَاءِ الدَّائِمِ من تقرب إلى الله بتقوى الله".^(٣)

٤- أنها تطهر صاحبها، وفي هذا يقول ابن فارس: "وقال قوم: سميت زكاة؛ لأنها طهرة، واحتجوا بقول الله عز وجل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة التوبة: ١٠٣]".^(٤)

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ١٧٦/٢، وينظر الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص ١١١

(٢) مجمل اللغة (زك و) ٤٣٧/١، ومقاييس اللغة (زك و) ١٧/٣

(٣) تفسير غريب ما في الصحيحين ص ٤١٣

(٤) مجمل اللغة (زك و) ٤٣٧/١، ومقاييس اللغة (زك و) ١٧/٣، وتفسير غريب ما في الصحيحين

ص ٤١٢، وشمس العلوم ٥/٢٨١٥.

ويرى الباحث أن كل هذه العلل صحيحة؛ إذ لا تعارض بينها ولا ينافي وجود واحدة منها وجود الأخرى؛ فهي تظهر صاحبها من أن يتعلق به إثم مال وجب عليه إخراجها، كما أنها تزيد في المال سواء أكانت الزيادة معنوية كالبركة أو زيادة حسية حيث لا يَنْقُص بسبب الآفات التي قد تصيبه بسبب عدم إخراجها، وهي مع كل هذا من الأعمال الصالحة التي تقرب إلى الله تعالى.



ف - ما اعتمد عليه في التأكيد على صحة قول لغوي، ومن أمثلة ذلك:

١- ول د - ولدت المرأة.

يقول الزبيدي: "وَوَلَدَتْ الْمَرْأَةُ تَلِدُ وَلَدًا وَوِلَادَةً، بكسرهما، وإنما أُلْقِيَتْهُمَا اغْتِمَادًا عَلَى الشُّهْرَةِ، وَلَكِنْ فِي الْمَصْبَاحِ أَنَّ كَسْرَهُمَا أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهِمَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَتْحَ قَوْلٌ فِيهِمَا."^(١)

استعان الزبيدي بما نقله عن الفيومي في القول بصحة فتح الواو في مصدر الفعل (وَلَدَ)، وهو: الولاد والولادة؛ فأثبتته أولاً بالكسر، ثم نص على أن الفير وآبادي قد أطلقه، أي من دون أن يقيده بما يدل على أن فيه الفتح إلا أن الكسر أشهر اعتماداً على شهرة الكسر، لكن الفيومي لم يطلق وإنما قيده بأن نص صراحة على أن الكسر أفصح من الفتح؛ وفي هذا التصريح دلالة على أن فيه لغة أخرى وهي الفتح إلا أنها ليست على قدر فصاحة لغة الكسر. ولم يعقب الزبيدي على الفيومي بشيء؛ مما يدل على أنه يوافق على ذلك.

وما نسبته الزبيدي للفيومي ثابت عنه.^(٢)

(١) تاج العروس (ول د) ٣٢٥ / ٩

(٢) فقد قال: "وَالْوِلَادَةُ وَضَعُ الْوَالِدَةِ وَلَدَهَا وَالْوِلَادُ بَغَيْرِ هَاءِ الْحَمْلُ يُقَالُ شَاءَ وَالِدٌ أَيْ حَامِلٌ بَيْنَهُ الْوِلَادَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُمَا بِمَعْنَى الْوَضْعِ وَكَسْرُهُمَا أَشْهَرُ مِنْ فَتْحِهِمَا." المصباح المنير

ولكن الباحث لا يوافقهما على ذلك؛ لأنه قد تبين بالبحث أن الفتح الذي ذكره الفيومي ووافقه عليه الزبيدي لم يرد عن أحد من العلماء، وإنما الوارد عنهم عدة أمور:

أولها: أنهما بالكسر فقط (ولاداً وولادة).^(١)

الثاني: التفريق عند بعض العلماء بين مصدر (ولدت المرأة)، وولدت الغنم فمصدر الأول: ولادة، ومصدر الثاني: ولاداً، يقول الخطابي: "يُقَالُ: وَلَدَتِ الْغَنَمُ وَلَاداً. وَفِي الْأَدِمِيَّاتِ: وَلَدَتِ الْمَرْأَةُ وَلَادَةً. وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُهُمَا شَيْئاً واحداً."^(٢)

الثالث: عدم التفريق عند فريق آخر من العلماء بين ولادة المرأة وولادة غيرها من الإناث؛ فيقالان في كل منهما يقول الجوهري: "وَوَلَدَتِ الْمَرْأَةُ تِلْدُ وَلَاداً وولادةً."^(٣) ويقول ابن القطاع: "وَلَدَتِ" كَلَّ أَنْثَى ولادة وولاداً."^(٤)

ص - ما استعان به في بيان الباب الصري للفاعل، ومن ذلك:

١- ن ض ب - نضب.

يقول الزبيدي: "نَضَبُ الْمَاءِ، يَنْضَبُ بِالضَّمِّ نَضُوبًا: إِذَا ذَهَبَ فِي الْأَرْضِ... وَفِي (المصباح) وَيَنْضَبُ، بِالْكَسْرِ أَيْضًا، وَهُوَ لُغَةٌ."^(٥)

(١) ينظر غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٢٤، وإصلاح غلط المحدثين للخطابي ص ٢٦، والصحاح (و ل د) ٢/ ٥٥٤، كتاب الأفعال لابن القطاع (و ل د) ٣/ ٢٩٨، ومشارك الأنوار (و ل د) ٢/ ٢٨٦، وأساس البلاغة (و ل د) ٢/ ٣٥٣، والنهاية في غريب الحديث (و ل د) ٤/ ٢٤٦، والمغرب في ترتيب المعرب (و ل د) ص ٤٩٤، ولسان العرب (و ل د) ٣/ ٤٦٧، والقاموس المحيط (و ل د) ١/ ٣٢٧.

(٢) غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٢٤، وإصلاح غلط المحدثين للخطابي ص ٢٦
(٣) الصحاح (و ل د) ٢/ ٥٥٤، وينظر أساس البلاغة (و ل د) ٢/ ٣٥٣، والنهاية في غريب الحديث (و ل د) ٤/ ٢٤٦، والمغرب في ترتيب المعرب (و ل د) ص ٤٩٤، ولسان العرب (و ل د) ٣/ ٤٦٧، والقاموس المحيط (و ل د) ١/ ٣٢٧.

(٤) كتاب الأفعال (و ل د) ٣/ ٢٩٨، ومشارك الأنوار (و ل د) ٢/ ٢٨٦

(٥) تاج العروس (ن ض ب) ٤/ ٢٨٢

استعان الزبيدي بما نقله عن الفيومي في التنبيه على أن الفعل (نضب) يأتي من بابين: الأول **فَعَلَ يَفْعُلُ** ، والثاني باب: **فَعَلَ يَفْعُلُ**؛ وعليه يصح أن يقال في مضارعه **يَنْضُبُ وَيَنْضُبُ**، وقد نقل الزبيدي ذلك عن الفيومي ووافقه عليه؛ حيث لم يذكر ما يدل على معارضته أو مخالفته له.



وما نقله الزبيدي عن الفيومي ثابت عنه.^(١) وأما باب هذا الفعل فقد جعله بعض العلماء من باب **فَعَلَ يَفْعُلُ** فقال: "نَضَبَ الماءُ يَنْضُبُ نُضُوبًا إذا ذهب في الأرض."^(٢) وجعله بعضهم من باب **فَعَلَ يَفْعُلُ** فقال: "نَضَبَ الثَّرَى يَنْضُبُ نُضُوبًا إذا أبعَد في الأرض."^(٣) وأثبته بعضهم من البابين فقال: "نَضَبَ الماءُ يَنْضُبُ وَيَنْضُبُ نُضُوبًا: ذهب في الأرض."^(٤) وبهذا يظهر صحة ما نقله الزبيدي عن الفيومي ووافقه فيه.

ق - ما أورده للتنبيه به إلى ظاهرة اجتماعية نفسية، ومن أمثلة ذلك:

١- ع ق ق - العقق.

يقول الزبيدي: "العَقَقُ كَجَعَفَرٍ: طائرٌ معروف في حِجَمِ الحِمَامِ أبلَقُ سَوادٍ وبياضٍ أذنب، وهو نوع من الغربان، والعَرَبُ تشاءمُ به، كما في (المصباح)."^(٥) اعتمد الزبيدي على الفيومي في التنبيه على ظاهرة اجتماعية نفسية عند العرب تتعلق بطائر العقق وهي أن العرب كانت تشاءم به. وقد نقل الزبيدي عنه ذلك ولم يعقب عليه؛ مما يدل على موافقته.

(١) فقد قال: "نَضَبَ الماءُ نُضُوبًا مِنْ بَابِ فَعَدَ غَارَ فِي الْأَرْضِ وَيَنْضُبُ بِالْكَسْرِ لُغَةً." المصباح

المنير (ن ض ب) ٦٠٩ / ٢

(٢) العين (ض ن ب) ٤٨ / ٧، وتهذيب اللغة (ض ن ب) ٣٤ / ١٢، والصحاح (ن ض ب) ٢٢٦ / ١

(٣) الجيم لأبي عمرو الشيباني (باب النون) ٢٦٢ / ٣

(٤) أساس البلاغة للزمخشري (ن ض ب) ٢٧٧ / ٢

(٥) تاج العروس (ع ق ق) ١٧٧ / ٢٦



وبالبحث تبين صدق الزبيدي فيما نسبته إلى الفيومي.^(١)

كما تبين أن بعض العلماء قد نص صراحة على هذه العادة الاجتماعية النفسية المتعلقة بهذا الطائر عند العرب، يقول الدِّمِيرِي: "العرب تتشائم به وبصياحه، لأنهم كانوا يشتقون في الطَّيْرَ مما يسمعون ويشاهدون، فكانوا إذا سمعوا العققق اشتقوا منه العقوق، وإذا سمعوا العقاب اشتقوا منه العقوبة... وحكى الرافي^(٢) الخلاف عن الحنفية، فيمن خرج لسفر فسمع صوت عققق فرجع، هل يكفر أم لا؟ قيل: إنه يكفر"^(٣)، وقد أقر مجمع اللغة بالقاهرة في العصر الحديث بحدوث هذه الظاهرة الاجتماعية النفسية فقال: "العقق طائر من الفصيلة الغرابية ورُتَبَةُ الجواثم وهو صَحَّاب لَهُ ذَنْبٌ طَوِيلٌ وَمَنْقَارٌ طَوِيلٌ وَالْعَرَبُ تَشَاءُمُ بِهِ"^(٤)، وما ذكره العلماء من أوصاف لهذا الطائر العجيب تؤكد هذه الظاهرة، فهو دائماً: "يُعَقِّقُ بصوته."^(٥) وهو: "أَبْلَقُ بِسَوَادٍ وَبَيَاضٍ أَدْنَبُ يُعَقِّقُ بِصَوْتِهِ، كَأَنَّهُ يَنْشَقُّ بِهِ حَلْقَهُ."^(٦) وهو: "طائر كَالْغُرَابِ."^(٧) وتشاؤم العرب بالغراب معروف، والعَقَقُ: "يَسْرِقُ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ وَكُلِّ شَيْءٍ وَيَخْبَأُهُ."^(٨) يقول الجاحظ: "ثم العقق مع

(١) فقد قال: "الْعَقَقُ وَرَأَى جَفَرٍ طَائِرٌ نَحْوُ الْحَمَامَةِ طَوِيلُ الذَّنْبِ فِيهِ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْغُرَبَانِ وَالْعَرَبُ تَتَشَاءَمُ بِهِ." المصباح المنير (ع ق ق) ٢/ ٤٢٢

(٢) أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، الرافي القزويني: فقيه، من كبار الشافعية، كان له مجلس بقزوين للتفسير والحديث، وتوفي فيها سنة (٦٢٣هـ).

(٣) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٢٠٣

(٤) المعجم الوسيط (ع ق ق) ٢/ ٦١٦

(٥) العين (ع ق ق) ١/ ٦٤، وتهذيب اللغة (ع ق ق) ١/ ٥١

(٦) مقاييس اللغة (ع ق ق) ٤/ ٨

(٧) المخصص (باب الصَّقْرَ والبِزْي والشاهين) ٢/ ٣٣٩

(٨) المخصص (باب الصَّقْرَ والبِزْي والشاهين) ٢/ ٣٣٩

حذقه بالاستلاب، وبسرعة الخطف، لا يستعمل ذلك إلا فيما لا ينتفع به، فكم من عَقْدٍ ثمين خطير، ومن قرط شريف نفيس، قد اختطف من بين أيدي قوم، فإمّا رمى به بعد تحلّقه في الهواء، وإمّا أحرزه ولم يلتفت إليه أبدا. ^(١) والعرب تضرب به المثل في الحمق فيقولون: "أحذر من العَقْعَق". ^(٢)



وكل هذا يؤكد تلك الظاهرة الاجتماعية النفسية التي نص عليها الفيومي ونقلها عنه الزبيدي ووافقه عليها.



(١) الحيوان للجاحظ ٥ / ٨٤

(٢) المخصص (باب الصُّقْر والبرّي والشاهين) ٢ / ٣٣٩

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد السادات، وبعد، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- التأكيد على أن الفيومي وكتابه (المصباح) المنير من المصادر الأصلية التي

اعتمد عليها الزبيدي في كتابه تاج العروس.

٢- لم يتخذ الزبيدي موقفا واحدا من أقوال الفيومي وآرائه، وإنما تعددت مواقفه فكان أحيانا يوافقه وأحيانا يخالفه.

٣- استطاع الزبيدي - في ضوء موقفه: المخالفة والموافقة - أن يوظف ما نقله أو نسبه للفيومي في خدمة معجمه.

٤- اتخذت الموافقة والمخالفة عند الزبيدي أشكالا وصورا متعددة عسكت الدور الوظيفي الكبير لما نقله أو نسبه للفيومي من أقوال وآراء في معجم (تاج العروس).

٥ - تمثلت أشكال أو صور مخالفة الزبيدي للفيومي في: وصف قوله بالغرابة، والاستدراك عليه بقول مخالفه، وتزكية الرأي المخالف له، وحشد الأدلة التي تقوي رأي مخالفه، ووصف ما ذهب إليه بما يدل على مخالفته، والتصريح برأيه المخالف لما صرح به الفيومي، والنص الصريح على أن رأي الفيومي محل تأمل، والاستدراك بفهمه على الفيومي.

٦- ظهرت أشكال أو صور موافقة الزبيدي للفيومي في: إيراد قوله لبيان المعنى المعجمي للفظ، أو لإثبات لغة أخرى في اللفظ على المستوى الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو الدلالي، أو لإثبات وجه في الضبط، أو الاستعانة به في صياغة بعض المصادر، أو في إثبات بعض الجموع لبعض الألفاظ، أو في التنبيه على الخصوص أو العموم الدلالي، أو على وقوع التطور الدلالي لبعض الألفاظ، أو على التذكير والتأنيث في بعض الألفاظ، أو توظيفه في نقد بعض الأوجه اللغوية الواردة عن بعض

العلماء، أو الاستدراك به على بعض العلماء، أو في التنبيه إلى وقوع الاشتراك والترادف بين بعض الألفاظ، أو إلى أن اللفظ غير عربي، كما استعان به في التفريق الدلالي بين بعض الألفاظ، أو في التصويب اللغوي، أو في بيان اشتقاق بعض الألفاظ، أو في بيان علة التسمية ببعض الألفاظ، أو في التأكيد على صحة قول لغوي، أو في بيان الباب الصرفي للفعل، أو في التنبيه إلى ظاهرة اجتماعية نفسية.



٧- أن الزبيدي كان صادقاً دقيقاً أميناً في النقل عن العلماء عامة وعن الفيومي بصفة خاصة؛ فجل ما نسب إليه صحيحاً ثابتاً عنهم إلا في مواضع قليلة جداً لم يكن فيها الزبيدي دقيق النقل عن الفيومي وعن بعض العلماء - كما اتضح في أثناء الدراسة.

٨- كان الباحث أحياناً يوافق الزبيدي، وأحياناً يوافق الفيومي، وأحياناً يخالفهما، وأحياناً يقف على الحياد بينهما

٩- أثبتت الدراسة أن الزبيدي قد أخطأ في نسبة بعض الأقوال لأصحابها، وأنه نسب لنفسه جهدَ الفيومي واستنباطه في بعض المواضع.



فهرس المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م
٢. أحكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ) تح: محمد صادق القمحاوي ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت: ١٤٠٥هـ
٣. أحكام القرآن: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ) تح: محمد عبد القادر عطا ط: ٣، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
٤. أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) تح: محمد الداليت: مؤسسة الرسالة
٥. أساس البلاغة للزمخشري (٥٣٨هـ) تح: محمد باسل ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٩٨م
٦. إسفار الفصيح، صنعة: أبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي (ت ٤٣٣هـ)، تح: د. احمد بن سعيد قشاش ط: ١: عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ
٧. إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) تح: محمد مرعب ط: ١، دار إحياء التراث: ٢٠٠٢م
٨. الأعلام لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ط: ١٥: دار العلم للملايين: ٢٠٠٢م
٩. إكمال الإعلام بتثليث الكلام لأبي عبد الله: محمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: سعد بن حمدان الغامدي ط: ١: جامعة أم القرى، مكة المكرمة: ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م
١٠. الأملاني: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت ٣٥٦هـ) تح: محمد عبد الجواد الأصمعي ط: ٢، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م
١١. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) تح: محمد علي النجار ط: المجلس الأعلى

- لشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
١٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط١: المكتبة العصرية، لبنان
١٣. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تح: د. رمضان عبد التواب ط: مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م
١٤. تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) ، ط: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، حكومة الكويت.
١٥. تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار ط٤: دار العلم، بيروت: ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م
١٦. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (ت ١٢٣٧ هـ) ط: دار الجيل بيروت
١٧. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦ هـ) تح: علي محمد الجاوي ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه
١٨. تحرير ألفاظ التنبيه لأبي زكريا: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) تح: عبد الغني الدقر ط١: دار القلم، دمشق: ١٤٠٨ هـ.
١٩. التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ) ط: الدار التونسية، تونس: ١٩٨٤ هـ
٢٠. تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ط١: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م
٢١. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصالح الدين الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) تح: السيد الشرقاوي ط١: مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
٢٢. تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه (ت ٢٣٢ هـ) تح: محمد بدوي المختون ط١: مطابع الأهرام ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م
٢٣. التعريفات للشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، ط١: دار الكتب العلمية بيروت: ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م

٢٤. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للحَمِيدِي (ت ٤٨٨هـ) تح: د.

زبيدة محمد سعيد عبد العزيز ط ١: مكتبة السنة، القاهرة: ١٤١٥ = ١٩٩٥م

٢٥. تفسير القرآن العزيز لابن أبي زَمَنِين المالكي (ت ٣٩٩هـ) تح: أبي عبد الله حسين

بن عكاشة ط ١: الفاروق الحديثة، مصر: ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م

٢٦. تفسير مقاتل بن سليمان لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي (ت

١٥٠هـ) تح: د. عبد الله محمود شحاته ط ١: دار إحياء التراث، بيروت: ١٤٢٣هـ

٢٧. تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٦٠هـ)، تح: محمد عوض، ط ١: دار إحياء التراث،

بيروت: ٢٠٠١م

٢٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩هـ) تح: أ.

د. عبد الرحمن علي سليمان، ط ١: دار الفكر العربي: ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م

٢٩. التوقيف على مهمات التعاريف للمُنَاوِي (ت ١٠٣١هـ) ط ١: عالم الكتب، القاهرة:

١٩٩٠م

٣٠. جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (ت ٣١٠هـ) تح: أحمد شاكر ط ١: مؤسسة

الرسالة، بيروت: ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م

٣١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه

وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي تح:

محمد زهير بن ناصر الناصر ط ١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ

٣٢. الجراشيم المنسوب إلى عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) تح: محمد جاسم ط:

وزارة الثقافة، دمشق: ١٩٩٧م

٣٣. جمهرة اللغة لأبي بكر: محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) تح: رمزي

منير بعلبكي ط ١: دار العلم للملايين، بيروت: ١٩٨٧م

٣٤. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة: عناية القاضِي وكفاية الرَّاظِي على

تفسير البيضاوي لشهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ط: دار صادر - بيروت

٣٥. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار

الميداني الدمشقي (ت ١٣٣٥هـ) تح: محمد بهجة البيطار ط ٢، دار صادر، بيروت

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٣٦. خلق الإنسان: أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ) (منشور ضمن

مجموعة الكنز اللغوي في اللّسن العربي نشر د. أوغست هفتر، مكتبة المتنبي، القاهرة)

٣٧. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تح: محمد عبد المعيد ضان ط: ٢، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م



٣٨. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ) ط: ١، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٣٩. الدلائل في غريب الحديث: أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي (ت ٣٠٢هـ) تح: د. محمد بن عبد الله القناص ط: ١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م

٤٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) تح: علي عبد الباري عطية دار الكتب العلمية - بيروت ط: ١، ١٤١٥ هـ

٤١. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) تح: مسعد عبد الحميد ط: دار الطلائع

٤٢. الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تح: د. حاتم الضامن ط: ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م

٤٣. شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الحملوي ط ١ مطبعة المدني، مصر: ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م

٤٤. شرح شافية ابن الحاجب: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تح: محمد نور الحسن، وآخرين دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م

٤٥. شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ) ح: د. مجدي جاسم ط: ١، ٢٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٤٦. شرح المعلقات السبع للزوزني (ت ٤٨٦هـ) - دار احياء التراث العربي ط: ١،

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٤٧. الشفا بتعريف حقوق المصطفى: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو
اليحصبي السبتي (ت ٥٤٤هـ)، ط: ٢، دار الفيحاء - عمان ٤٠٧هـ

٤٨. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري (ت ٥٧٣هـ) تح: د.
حسين بن عبد الله العمري ط ١: دار الفكر، بيروت: ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م

٤٩. طبقات النسابين: أبو زيد بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن
يحيى بن غيهب (ت ١٤٢٩هـ) ط: ١، دار الرشد، الرياض ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٠. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو
حفص، نجم الدين النسفي (ت ٥٣٧هـ) ط: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى - بغداد
١٣١١هـ

٥١. العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) تح: د. مهدي
المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي ط: دار ومكتبة الهلال: ١٩٨٥م.

٥٢. غريب الحديث لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) تح: د. عبد المعطي أمين ط ١: دار
الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٥٣. غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ) تح: عبد الكريم الغرباوي ط: دار
الفكر، بيروت: ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٥٤. غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)
تح: د. محمد عبد المعيد خان ط: ١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد -
الدكن، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٥٥. الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام تح: د. محمد المختار العبيدي ط: ٢، دار
مصر للطباعة - القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

٥٦. الفائق في غريب الحديث للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: ٢:
دار المعرفة، لبنان

٥٧. فتح القدير للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ط ١: دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت: ١٤١٤هـ

٥٨. الضروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ) تح: محمد سليم، ط: دار
العلم، القاهرة

٥٩. فهرس الفهارس والأثبتات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: محمد عبد



الحَيَّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) تح: إحسان عباس ط: ٢، دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٨٢م

٦٠. القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، ط ٨: مؤسسة الرسالة بيروت: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.



٦١. الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ) تح: عبد السلام هارون ط: ٣: الخانجي، القاهرة: ١٩٨٨م.

٦٢. كتاب الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ) ط: ١: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٦٣. كتاب الألفاظ لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) تح: د. فخر الدين قباوة ط: ١، مكتبة لبنان

مشرون ١٩٩٨م

٦٤. كتاب الفرق لثابت بن أبي ثابت اللغوي (من علماء القرن الثالث الهجري) تح: د. حاتم صالح الضامن، ط ٣: مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٦٥. كتاب الفصيح لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) تح: د. عاطف مذكور ط: دار المعارف

٦٦. الكشف والبيان عن تفسير القرآن لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) تح: الإمام أبي محمد بن عاشور ط ١: دار إحياء التراث، بيروت: ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م

٦٧. كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد الأجدّابي (ت ٤٧٠هـ) تح: السائح علي حسين، ط: دار إقرأ، طرابلس، ليبيا

٦٨. الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) تح: عدنان درويش، وآخر ط: مؤسسة الرسالة - بيروت

٦٩. لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ) ط ٣: دار صادر، بيروت: ١٤١٤هـ.

٧٠. ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري (ت ١١٤٨هـ) تح: عطية رزق ط ١: دار المناهل، بيروت: ١٩٩٢م.

٧١. ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) تح: ماجد الذهبي ط: دار الفكر -

دمشق

٧٢. مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ) تح: محمد فؤاد ط: مكتبة الخانجي، القاهرة
١٣٨١هـ

٧٣. المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ) تح: عبد الفتاح أبو غدة ط: ٢، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ١٤٠٦ - ١٩٨٦

٧٤. مجمل اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) تح: زهير عبد المحسن سلطان ط: ٢: مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م

٧٥. المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن: علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ) تح: عبد الحميد هنداي، ط: ١: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٧٦. المخصص لابن سيده (ت ٤٥٨هـ) تح: خليل إبراهيم ط: ١: دار إحياء التراث، بيروت: ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٧٧. المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب (ت ٣٦١هـ) تح: د. أحمد عبدالمجيد هريدي ط/ ١/ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، مكتبة الخانجي - القاهرة

٧٨. المذكر والمؤنث لابن جني (ت ٣٩٢هـ) تح: د. طارق نجم عبدالله ط: ١، دار البيان العربي - جدة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٧٩. المزهرة في علوم اللغة للسيوطي (ت ٩١١هـ) تح: فؤاد علي منصور ط: ١: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٨٠. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي): أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ) تح: حسين سليم ط: ١، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م

٨١. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي (ت ٥٤٤هـ) ط: المكتبة العتيقة ودار التراث

٨٢. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي (ت ٤٣٧هـ) تح: د. حاتم صالح الضامن، ط: ٢، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥هـ.



٨٣. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (ت ٧٧٠هـ) ط: المكتبة العلمية، بيروت

٨٤. المطلع على ألفاظ المقنع لأبي عبدالله: محمد بن أبي الفضل البعلي (ت ٧٠٩هـ)، تح: ياسين الخطيب وآخر، ط ١: مكتبة السوادي: ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م

٨٥. معاني القراءات لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ط ١: مركز البحوث، السعودية ١٤١٢هـ = ١٩٩١م

٨٦. معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) تح: أحمد النجاتي ط ١: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر

٨٧. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ط ١: عالم الكتب - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٨٨. معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠هـ) تح: د. أحمد مختار عمر ط: مؤسسة دار الشعب - القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

٨٩. معجم الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت ٣٩٥هـ) تح: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي ط: ١: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٢هـ.

٩٠. معجم المؤلفين لعمر بن رضا بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ) ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.

٩١. المعجم المفصل في المذكر والمؤنث د. إميل يعقوب ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

٩٢. المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ط ٤: مكتبة الشروق الدولية: ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م

٩٣. المغرب في ترتيب المعرب للمُطَرِّزي (ت ٦١٠هـ) ط: دار الكتاب العربي

٩٤. المغني في تصريف الأفعال د. محمد عبد الخالق عزيمة، ط ٢: دار الحديث، القاهرة: ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م



٩٥. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) تح: صفوان عدنان (س ك ت) ط ١: دار القلم، دمشق: ١٤١٢هـ

٩٦. مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) تح: عبدالسلام هارون، ط: دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٩٧. المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ) تح: د. محمد عبد الخالق عزيمة ط: عالم الكتب، بيروت

٩٨. مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ) ط: ٣، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٩٩. نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد لإبراهيم بن ناصف اليازجي (ت ١٣٢٤هـ)، ط: مطبعة المعارف، مصر: ١٩٠٥م

١٠٠. نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي (ت ١٣٤١هـ) ط: ١، دار ابن حزم - بيروت، لبنان، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م

١٠١. النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تح: علي محمد الضباع ط: المطبعة التجارية الكبرى

١٠٢. نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (ت ٧٣٣هـ) ط: ١ دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة: ١٤٢٣هـ

١٠٣. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) تح: أحمد الزاوي، وآخر، ط: المكتبة العلمية، بيروت: ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م

١٠٤. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، ط: وكالة المعارف الجلييلة استانبول ١٩٥١م

١٠٥. الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن: علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ) تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م

